

اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة - العدد 535 - حزيران / يونيو 2025 - www.uabonline.org/magazine

مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
في دورته الثانية في بغداد:

العراق يعمل جاهداً لتطوير آلية عمل المصارف وفق المعايير الدولية



ترأس الاجتماع العام لمجموعة الإمتثال لمكافحة الجرائم المالية في البحر الميت
د. وسام فتوح: التعاون والتكامل الحجر الأساس
في معركتنا المستمرة ضد الجرائم المالية

النفط لا يزال لاعباً قوياً
في ملعب الإقتصاد العالمي

مصرف الراجحي يحتل المرتبة الأولى
من بين أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً
من حيث حجم الموجودات



ثقة في كل عملية مصرفية.

نقدم لك حلول مصرفية آمنة وموثوقة.



السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام



د. جوزف طوبيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)



محمد الإترجي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)



زياد خلف أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)



د. وسام حسن فتوح
الأمين العام



عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)



وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)



باسم السالم
(الأردن)



عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)



عثمان بن جلون
(المغرب)



ياسر الشريفي
(البحرين)



الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)



عباس عبدالله عباس
(السودان)



محمود الشؤا
(فلسطين)



د. أحمد علي عمر بن مatar
(اليمن)



ناجي غادري
(لبنان)



مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)



عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)



صندوق النقد العربي
(مصر)



(الجزائر)



يوسف بن هدة
(المصارف المشتركة)



فادي جليلاتي
(سوريا)



الحسني ولد محمد صالح
(موريتانيا)



أحمد حميد الديب
(فلسطين)

المحتويات

كلمة العدد

- 7 كيف نحمي المصارف العربية من الجريمة المالية ومخاطرها الجسيمة؟

ملف خاص

- 8 تركيز كبير لموجودات المصارف الإسلامية العربية في دول الخليج العربي الست
12 تطورات سريعة شهدتها الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي
14 الصيرفة الإسلامية صناعة مالية رائدة عربياً وثابتة عالمياً ومصارفها خرجت من لبنان بعد الأزمة

موضوع الغلاف

- 20 «الحرب الإسرائيلية - الإيرانية»: النفط لا يزال لاعباً قوياً في ملعب الإقتصاد العالمي
44-23 تغطية أعمال مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في بغداد
الإجتماع العام لمجموعة الإمتثال لمكافحة الجرائم المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
46 في البحر الميت - الأردن

الأبحاث والتقارير

- 50 الصمود المصرفي والإقتصادي في ظل المتغيرات الجيوسياسية
53 قانون الإتحاد الأوروبي الجديد حول الوصول الرقمي

الأبحاث والدراسات

- 56 الأمن السيبراني أولوية غسراتيجية في عصر الإتصالات
60 إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية الفرص والتحديات والآفاق المستقبلية

نشاط الاتحاد

- 64 ورش عمل مصرفية متخصصة لإتحاد المصارف العربية في الأردن وسلطنة عُمان وقطر
66 خمس مؤسسات مالية إنضمت إلى أسرة إتحاد المصارف العربية
الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية في دورته السابعة
67 في شرم الشيخ ما بين 4 و6 يوليو/ تموز 2025

مقالات

- 68 النقود الإلكترونية في اليمن.. التجربة الخجولة وتحديات الواقع المرير
72 الدكتور فادي خلف: لا يُمكن شطب ديون مصرف لبنان تجاه المصارف
73 جودة الحياة أساس القيمة العقارية في مُدن المستقبل



رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 / بيروت - لبنان / هاتف: +961 1 377800

فاكس: +961 1-364955 / 961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org



أخبار مصرفية

- رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي يؤكد إتجاه الحكومة لبيع بنك القاهرة بعد إنتهاء عمليات التقييم
- 74 أسعار الفائدة على ودائع بنك مصر في يونيو/ حزيران 2025
- 76 شهادات البنك الأهلي المصري 2025
- 78 إتحاد بنوك مصر يعين عمرو يوسف القلش مديراً جديداً ويشيد بجهود شريف جامع
- 80 تداعيات الحرب الإسرائيلية - الإيرانية تصل إلى السياحة في مصر
- 80 البنك العربي يرفع فعاليات النسخة الثالثة من منتدى «تواصل 2025»
- 81 بنك الكويت الدولي يتصدّر قائمة أسرع البنوك المدرجة في البورصة الكويتية نمواً
- 82 إتفاقية شراكة مميزة بين مجموعة QNB والخطوط الجوية القطرية
- 84 إحتياطي النقد الأجنبي في العراق يتخطى حاجز 100 مليار دولار
- 85 مجلة «كمبريدج» تختار البروفيسور صادق الشمري «الشخصية المصرفية الدولية»
- 85 البنوك السعودية تُسجل أرباحاً تاريخية غير مسبوقة في الربع الأول من العام 2025
- 86 4.2 تريليون دولار القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في نهاية العام
- 87 سيدي ولد تاه رئيساً لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية
- 88 جمعية البنوك اليمنية تنتخب قيادة جديدة برئاسة سنكر والهمداني وتعتمد عدن مقراً رئيسياً لها
- 88 مصرف الإمارات للتنمية تطلق منصة EDB 360 الرقمية لتمكين رواد الأعمال
- 89

أخبار اقتصادية

- 91 د. خالد حنفي: إطلاق مركز عربي - صيني لدعم ريادة الأعمال والإبتكار
- 93 الإقتصاد العالمي يتجه نحو أضعف أداء له منذ العام 2008
- 93 «ستاندرد آند بورز» و«موديز» ترفعان التصنيف الائتماني لإعمار
- 93 بفضل أدائها المالي القوي وإيراداتها المتنامية
- 94 «فيتش»: البنوك التركية تواجه مخاطر جزاء إرتفاع الفائدة
- 95 صندوق النقد الدولي: السلطات السورية حريصة
- 96 بسبب تأثير الرسوم البنك الدولي يُخفّض توقعاته لنمو الشرق الأوسط
- 97 رامي أبو النجا يشهد فعاليات إسناد إدارة صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية
- 98 السندات السعودية... ملاذ آمن في قلب الأسواق الناشئة

تقرير



نشاط الإتحاد



أخبار مصرفية





مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

مصرف التنمية الدولي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافة إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لربائنا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد والشركات.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها (10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

■ حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداءً بالبطاقات الائتمانية وانتهاءً ببطاقات الدفع المسبق

■ حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).

■ منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intelligence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-) عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020

■ فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج

■ اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

كيف نحمي المصارف العربية من الجريمة المالية ومخاطرها الجسيمة؟

لا شك في أن المصارف والمؤسسات المالية العربية تُعد خط الدفاع الأول لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شرط أن تمتلك، لذلك الموارد والخبرة والمعرفة الكافية والعميقة للآليات والقنوات. وفي هذا السياق، يُولي إتحاد المصارف العربية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أهمية قصوى، نظراً إلى خطورتها الكبيرة على المصارف والإقتصاد في كل أنحاء العالم. فالخدمات والمنتجات المصرفية التي تتطور وتتسبب وتتعمد باستمرار، قد تتيح المزيد من الفرص لمرتكبي الجرائم المالية.

وبينما تُعد المصارف الأكثر إستهدافاً للجرائم المالية وغسل الأموال، إلا أنها في الوقت عينه، الوسيلة والأداة الرئيسية لمكافحة ذلك. من هنا يلاحظ أن الهدف الرئيسي من تنظيم إتحاد المصارف العربية للنشاطات والفعاليات هو تبيان التطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعريف على القواعد الدولية الجديدة في هذا المجال.

وفي السياق عينه، نؤكد أهمية تعزيز التعاون القائم بين القطاعين العام



د. وسام فتوح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

والخاص بما فيه التعاون مع المؤسسات المالية العربية، بهدف حماية القطاع المصرفي العربي والحفاظ على العلاقات بين المصارف ضد هذه الآفة.

ولا يزال إتحاد المصارف العربية يعمل على حماية القطاع المصرفي منذ أعوام عدة، بما فيها مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الفساد والرشوة، وهذه أهم متطلبات العمل المصرفي، وهي كذلك إحدى متطلبات البنوك المراسلة. ولا يستطيع أي بنك مراسل التعامل مع أي بنك آخر إلا من خلال قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد والرشوة.

وفي ظل التكنولوجيا والتطور الحاصل في العالم، برز موضوع الأمن السيبراني، واليوم أصبحنا نتحدث عن digital banks و digital assets والعملة الرقمية، وبالتالي احتمال خرق هذه الأنظمة المصرفية، بات احتمالاً كبيراً لا بل أكثر خطورة في هذه الفترة. من هنا، يحرص إتحاد المصارف العربية على التعاون مع شركائه الدوليين والخبراء العالميين في هذا المجال.

إننا نعيش حالياً في عصر تسوده التغيرات غير المسبوقة وحالة من عدم اليقين، ولا يمكن أن يكون موضوع الاتجاهات الناشئة في إدارة المخاطر أكثر أهمية أو تأثيراً مما هو عليه الآن، فالبينة التي نعمل فيها ديناميكية ومعقدة حيال التطورات التكنولوجية والتغيرات التنظيمية، إضافة إلى الأزمات العالمية والمخاطر البيئية، مما يفرض علينا إتباع نهج متكامل وإستباقي لإدارة المخاطر.

ولا شك في أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي أحدث ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية، فمن المصرفية الإلكترونية إلى الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية، حيث أصبحت التقنيات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من العمليات المصرفية. لكن مع هذه الفرص تأتي مخاطر جديدة، أبرزها مخاطر الأمن السيبراني.

في المحصلة، من الضروري أن تدمج المصارف المخاطر البيئية في إستراتيجياتها لإدارة المخاطر، ومن خلال تبني معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية (ESG)، يُمكن للمصارف أن تحمي نفسها من المخاطر المستقبلية، وفي الوقت نفسه تستفيد من الفرص المتاحة للإستثمار في المشاريع المستدامة، أما في ما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والتي هي من أكبر التحديات التي تواجه المصارف، ومع إزدياد التقلبات الإقتصادية العالمية، يُصبح من الضروري للمصارف أن تُعيد النظر في سياساتها المتعلقة بتقييم الجدارة الائتمانية.

تركز كبير لموجودات المصارف الاسلامية العربية في دول الخليج العربي الست

مصرف الراجحي يحتل المرتبة الأولى

من بين أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً من حيث حجم الموجودات

إجمالي موجودات أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً

نحو 988 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2025



تُظهر البيانات المالية المتوفرة للمصارف الإسلامية العربية أن إجمالي موجودات أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً، قد بلغ قرابة 988 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2025، كما أن إجمالي ودائعها قد بلغ نحو 664 مليار دولار، بينما إجمالي القروض الممنوحة من قبلها قرابة 627 مليار دولار والقاعدة الرأسمالية بلغت قرابة 132 مليار دولار. كما سجلت هذه المصارف صافي أرباح مجمعة قرابة 5 مليارات دولار في نهاية الفترة ذاتها.

الانتشار الجغرافي

أما من حيث الانتشار الجغرافي، فتتوزع هذه المصارف على عدد من الدول العربية، حيث تتصدّر كل من السعودية، الإمارات، قطر، والبحرين بعدد 4 مصارف إسلامية لكل منها ضمن قائمة العشرين الأكبر، تليها الكويت التي تضم مصرفين إسلاميين، في مقابل وجود مصرف إسلامي واحد في كل من سلطنة عُمان والأردن، ضمن القائمة المذكورة.

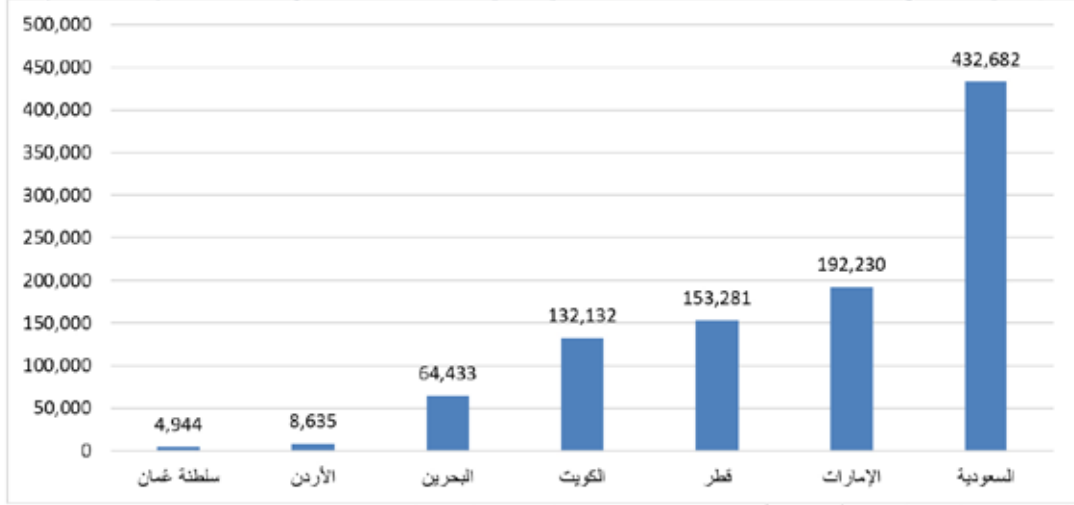
جدول 1: التوزع الجغرافي لأكبر 20 مصرفاً إسلامياً بحسب البلد – نهاية الربع الأول من العام 2025

عدد المصارف	إجمالي موجوداتها (مليون دولار)	متوسط حجم المصرف (مليون دولار)
السعودية	432,682	108,170
الإمارات	192,230	48,057
قطر	153,281	38,320
البحرين	64,433	16,108
الكويت	132,132	66,066
سلطنة عُمان	4,944	4,944
الأردن	8,635	8,635
المجموع	988,337	

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.

وتشير البيانات الى تركيز كبير لموجودات للمصارف الاسلامية العربية في دول الخليج العربي الست، حيث تضم قرابة 980 مليار دولار من موجودات أكبر عشرين مصرفاً إسلامياً عربياً، وهي تُشكل نسبة 99 % من المجموع.

رسم بياني 1: توزيع موجودات أكبر عشرين مصرف إسلامي عربي بحسب الدولة – الربع الأول 2025 (مليون دولار)



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف.

ترتيب المصارف الإسلامية العربية بحسب الموجودات وعرض للبيانات المالية الأساسية

12.1 % من مجمل موجودات أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً. ويأتي في المرتبة الثالثة بنك دبي الإسلامي الذي يدير 9.8 % من موجودات أكبر 20 مصرفاً إسلامياً، فمصرف الانماء (7.7 %)، فمصرف أبو ظبي الإسلامي (6.7 %). يُشار هنا إلى أن موجودات أكبر خمسة مصارف مدرجة في الجدول رقم 2، تحوز على نسبة 63.9 % من مجمل موجودات المصارف المدرجة، فيما تمثل موجودات أكبر 10 مصارف نسبة 86.2 %، وهو ما يدل على التركيز الكبير للأصول المصرفية الإسلامية العربية.

يُظهر الجدول رقم 2 ترتيب أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً بحسب الموجودات في نهاية الربع الأول من العام 2025، كما يُظهر الجدول رقم 3 البيانات المالية الأخرى لتلك المصارف. وكما يظهر من الجدول رقم 2، يحتل مصرف الراجحي المرتبة الأولى بين المصارف العربية الإسلامية من حيث حجم الموجودات التي بلغت قرابة 272 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2025، وتمثل نسبة 27.6 % من مجمل موجودات أكبر 20 مصرفاً إسلامياً عربياً، ويأتي في المرتبة الثانية بيت التمويل الكويتي الذي وصلت موجوداته إلى قرابة 119 مليار دولار، لتمثل



جدول 2: ترتيب المصارف الإسلامية العربية المتوفرة بياناتها بحسب الموجودات (مليون دولار)

الترتيب العربي	الترتيب ضمن الدولة	المصرف	البلد	الموجودات	
				2024	الربع الأول 2025
1	1	مصرف الراجحي	السعودية	259,836	272,821
2	1	بيت التمويل الكويتي	الكويت	119,128	119,525
3	1	بنك دبي الإسلامي	الإمارات	93,843	96,724
4	2	مصرف الإنماء	السعودية	73,821	76,593
5	2	مصرف أبو ظبي الإسلامي	الإمارات	52,994	66,302
6	1	بنك قطر الإسلامي	قطر	55,159	58,131
7	2	مصرف الريان	قطر	47,004	46,512
8	3	بنك البلاد	السعودية	41,324	42,427
9	4	بنك الجزيرة	السعودية	39,708	40,841
10	3	مصرف دخان	قطر	32,401	32,340
11	1	البنك الأهلي المتحد	البحرين	27,134	26,118
12	3	مصرف الشارقة الإسلامي	الإمارات	21,565	22,535
13	2	مصرف السلام	البحرين	18,784	19,629
14	4	بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	16,478	16,298
15	2	بنك الكويت الدولي	الكويت	12,733	12,607
16	3	مجموعة جي إف إتش المالية	البحرين	11,031	11,589
17	1	البنك الإسلامي الأردني	الأردن	7,935	8,635
18	4	مصرف إثمار	البحرين	6,981	7,097
19	4	مصرف عجمان	الإمارات	6,222	6,669
20	1	بنك نزوة	سلطنة عُمان	4,900	4,944
		المجموع العام		948,981	988,337

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.



جدول 3: البيانات المالية للمصارف الإسلامية العربية المتوفرة ببياناتها (مليون دولار)

الأرباح		حقوق الملكية		القروض		الودائع		
الربع الأول 2025	2024	الربع الأول 2025	2024	الربع الأول 2025	2024	الربع الأول 2025	2024	
1,576	5,262	35,755	32,837	192,743	184,909	167,794	167,530	مصرف الراجحي
614	2,083	20,730	20,830	62,510	61,894	63,151	62,382	بيت التمويل الكويتي
489	2,223	13,211	14,389	60,592	57,835	77,933	74,244	بنك دبي الإسلامي
402	1,555	11,454	11,051	55,849	53,949	58,357	56,145	مصرف الإمام
465	399	5,745	5,025	40,874	31,838	54,477	43,632	مصرف أبو ظبي الإسلامي
269	1,264	8,643	8,728	36,196	34,416	36,663	34,339	بنك قطر الإسلامي
114	419	6,827	6,959	30,563	30,231	30,618	29,563	مصرف الريان
187	748	4,691	4,451	29,981	29,148	33,071	32,474	بنك البلاد
96	328	5,031	4,587	26,819	25,843	29,238	28,850	بنك الجزيرة
120	369	3,565	3,560	23,789	23,685	22,528	22,899	مصرف دُخان
171	731	5,108	5,448	9,605	10,005	14,202	14,280	البنك الأهلي المتحد
87	70	2,222	2,261	10,974	10,260	14,184	14,091	مصرف الشارقة الإسلامي
53	185	1,752	1,578	10,292	10,132	14,993	14,681	مصرف السلام
98	346	2,625	2,637	10,950	10,804	11,625	11,369	بنك قطر الدولي الإسلامي
24	76	1,453	1,441	9,348	9,236	10,164	10,070	بنك الكويت الدولي
31	128	1,069	1,115	2,329	2,058	4,096	5,130	مجموعة جي إف إتش المالية
93	93	793	762	2,192	2,022	7,504	6,916	البنك الإسلامي الأردني
10	50	278	282	3,281	3,288	4,797	4,558	مصرف إمار
37	109	838	847	3,788	3,528	5,040	4,917	مصرف عجمان
12	47	677	683	4,166	4,048	4,109	4,083	بنك نزوة
4,948	16,485	132,467	129,471	626,841	599,129	664,544	642,153	المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث - إتحاد المصارف العربية

ثلاثة بنوك إسلامية قطرية في قائمة «غلوبال فاينانس» لأكثر 10 بنوك إسلامية أماناً في الخليج لعام 2023 تطورات سريعة شهدتها الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي

مليون ريال، وبلغت الموجودات 171 مليار ريال.

كما حلت 3 بنوك إسلامية قطرية في قائمة «غلوبال فاينانس» لأكثر 10 بنوك إسلامية أماناً في الخليج للعام 2023 وضمت قائمة البنوك القطرية كلاً من: مصرف قطر الإسلامي «المصرف» وبنك دخان والدولي الإسلامي، وتُعتبر التصنيفات السنوية لأكثر البنوك أماناً في العالم من مجلة «غلوبال فاينانس» الأميركية معياراً موثقاً للأمان المالي منذ أكثر من 25 عاماً، حيث يتم إختيار أفضل البنوك بناءً على تقييم تصنيفات العملات الأجنبية طويلة الأجل، من وكالات التصنيف الائتماني العالمية: «موديز» و«ستاندر أند بورز» و«فيتش»، فضلاً عن جودة الأداء المالي للبنوك وحجم الأصول.

نمو الأصول

وذكر إتحاد المصارف العربية في دراسة أصدرها حديثاً، أن قطاعات الصيرفة الإسلامية في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات والكويت سجلت نمواً سنوياً في الأصول بلغ 32.9 %، و10.8 %، و6.6 %، و6.6 % توالياً في نهاية العام 2023، وتعود تلك الزيادات في دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب عدة، من بينها تغلغل الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الرقمنة والبيئة التنظيمية الداعمة التي تتوافق مع رؤية التنويع الإقتصادي للحكومات في المنطقة. وقد إستقاد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في دول الخليج من التقدم في التكنولوجيا والإبتكارات والبنية التحتية الداعمة والتنظيم، بالإضافة إلى عمليات الاندماج والإستحواذ في القطاع المصرفي.

أفضل المصارف الإسلامية

وقد أظهرت بيانات مجلة The Banker الصادرة في نوفمبر/تشرين



حقق قطاع الصيرفة الإسلامية في دولة قطر نتائج بارزة على المستوى العربي، حيث حصد المركز الرابع بين البنوك الإسلامية العربية، إذ بلغت موجودات البنوك الإسلامية الأربعة 549.7 مليار ريال قطري في نهاية العام 2024.

وقد حقق بنك دخان نمواً في إجمالي الموجودات، في نهاية العام 2024، ليصل إلى 117.9 مليار ريال قطري، بينما إرتفعت الموجودات التمويلية إلى 86.2 مليار ريال قطري، بنمو نسبته 11 % مقارنة بعام 2023.

بينما بلغ إجمالي إيرادات بنك قطر الدولي الإسلامي 3,519 مليون ريال قطري في العام 2024 مقابل 3,055 مليون ريال قطري في نهاية العام الذي سبق، بنسبة نمو 15.2 %، وبلغ إجمالي الموجودات 60 مليار ريال قطري في نهاية العام 2024. فيما إرتفع إجمالي حقوق الملكية لتصل إلى 9.6 مليارات ريال قطري مقابل 9.5 مليارات ريال قطري في نهاية العام 2023 بنسبة نمو 1 %.

وبلغت الإيرادات التشغيلية لمصرف قطر الإسلامي 11.8 مليار ريال، وبلغ إجمالي الموجودات نحو 200.8 مليار ريال قطري، كما بلغ إجمالي إيرادات بنك الريان في العام 2024 نحو 8481

نهاية العام المذكور، مقابل نحو 3.25 تريليون دولار في نهاية العام 2022. وضمن الصناعة المالية الإسلامية، احتفظ قطاع الصيرفة بالهيمنة وإستحواذه على نسبة 70.2 % من أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية خلال العام 2023، كما سجل نمواً سنوياً بنسبة 7.2 % في الأصول و7.9 % في التمويل و 6.0 % في الودائع. دول الخليج.

وذكرت الدراسة أنه على الصعيد الإقليمي، فقد تركز الجزء الأكبر من الأصول المالية في نهاية العام 2023 في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت قيمة الأصول 1,847 مليار دولار (مقابل 1,740 مليار دولار في نهاية العام 2022) أي ما نسبته 52.50 % من الأصول الإسلامية العالمية، وحافظت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ على مركزها الثاني من حيث حصة السوق الإقليمية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث سجّلت أصولاً بقيمة 769 مليار دولار في العام 2023 (مقابل 747 مليار دولار في العام 2022)، أي ما نسبته 21.8 % من الأصول الإسلامية العالمية، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فبلغت قيمة الأصول المالية الإسلامية قرابة 428 مليار دولار في العام 2023. ورغم أن حصة منطقة إفريقيا من القيمة العالمية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية ظلت صغيرة، إلا أنها إنخفضت أيضاً إلى 0.7 % في العام 2023.

(المصدر: «الدستور الاردنية»)

الثاني 2024، والمتضمنة لائحة «أفضل المصارف الإسلامية في العالم» للعام 2024، دخول 77 مصرفاً عربياً في اللائحة المذكورة. وقد بلغ مجموع الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلك المصارف نحو 1,410 مليار دولار، فيما بلغت موجوداتها الإجمالية نحو 2,659 مليار دولار.

وقد سجّل العراق أكبر عدد من المصارف الإسلامية التي دخلت ضمن اللائحة المذكورة بإدراج 19 مصرفاً عراقياً فيها، تلاه الإمارات (12 مصرفاً)، فالسعودية (9 مصارف)، فالبحرين (9 مصارف)، فلسطين عُمان (7 مصارف)، وقطر (5 مصارف)، فالكويت (4 مصارف)، ثم فلسطين وسوريا (3 مصارف لكل منهما)، فالأردن ومصر (مصرفان لكل منهما)، وأخيراً كل من تونس والسودان (مصرف واحد لكل منهما). وتصدّرت المصارف السعودية من حيث مجموع الأصول المتوافقة مع الشريعة للمصارف المدرجة ضمن اللائحة والذي بلغ نحو 732 مليار دولار، تلتها المصارف الإماراتية (225 مليار دولار)، فالكويتية (161 مليار دولار)، فالقطرية (147 مليار دولار).

ورغم التحدّيات، شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورات سريعة على المستوى العالمي، حيث حققت نمواً سنوياً بنحو 4 % بحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023، ليلعب حجم الصناعة المالية الإسلامية نحو 3.38 تريليون دولار في



الصيرفة الإسلامية صناعة مالية رائدة عربياً وثابتة عالمياً ومصارفها خرجت من لبنان بعد الأزمة

**د. وهبه: الثقة بالمصارف الإسلامية تتطلب شفافية وحكومة
وتطويراً للمنتجات بما يتماشى مع احتياجات العملاء**

المصارف الإسلامية موجودة منذ 50 عاماً

وما يُسجل للمصارف الإسلامية أيضاً أنها إستقطبت منذ بداية نشاطها، في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، صغار الحرفيين والمودعين، فالمصارف الإسلامية تعتمد في أساس فلسفتها على البعد الاجتماعي، وليس البعد الإقتصادي أو المصرفي الذي يقتصر على الربح وحسب، أما محظوراتها فهي عدم الإقراض، فالمعامل الذي يرغب في إيداع أمواله في بنك إسلامي، يختار صيغة معينة من الصيغ المتعددة في نظام المصارف الإسلامية، كالمشاركة، والمرابحة، والمضاربة، والمقاول، والإيجارة، والإستصناع. وفق ذلك، يتم درس صيغة مشروع ما، من قبل المودع ومن قبل البنك على حدٍ سواء. وبناءً على الدراسات التي يقوم بها خبراء ومختصون، تُوقع عقود تحدد كيفية توزيع الأرباح والخسائر. علماً أن المصارف الإسلامية تُطبّق معايير «بازل 1 و2»، لأنها تسعى إلى أن تكون جزءاً من المنظومة المصرفية العالمية.

خصوصية لبنان

في لبنان، لطالما كانت المصارف الإسلامية بطيئة النمو، لأسباب وظروف ترتبط بنقص التشريعات، وبالنظام المصرفي اللبناني، الذي لم يتيح لها التقدّم والتوسع على غرار المصارف التجارية، فالمصارف الإسلامية المتواجدة في لبنان، كانت قبل الأزمة (في العام 2019) خمسة مصارف، ولم تتعامل بالأدوات المالية التي تتعامل بها المصارف التقليدية، مما جَبَّها العديد من الأزمات في وقت سابق. لكن تفجّر الأزمة المالية والنقدية في لبنان، وتداعي القطاع المصرفي، وضع المصارف الإسلامية أمام تحدّي الإستمرار أو الإنسحاب من السوق اللبنانية وهذا ما فعلته.

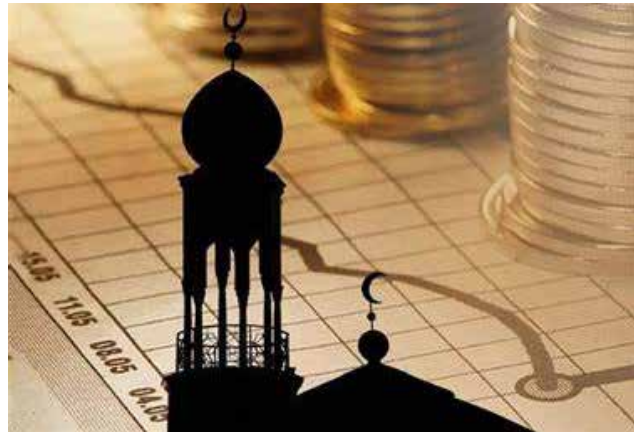
في هذا الإطار يشرح الخبير الإقتصادي الدكتور محمد وهبه لمجلة «اتحاد المصارف العربية» أن «السمعة والثقة في المصارف الإسلامية في لبنان لهما مكانتهما، حيث إستعداد مجمل المودعين فيها ودائعهم، بعكس ما حصل في المصارف التقليدية. ومع ذلك، فإن أصول المصارف الإسلامية في لبنان لا تتجاوز 1 % من إجمالي أصول

إستطاعت المصارف الإسلامية في الدول العربية والعالم إثبات جدارتها في التعامل مع أموال مودعيها، بعد مثابرة وتأن في خطواتها، مما منحها الكثير من المكانة في أسواق المال، رغم طغيان الصيرفة التقليدية على المداولات المالية العالمية. ويعود السبب إلى أن مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي وأدواته، أدّت إلى الوصول إلى بناء قاعدة مؤسسية متينة البنين، لذلك باتت الصناعة المصرفية الإسلامية، تحظى بأهمية كبيرة من قبل الجهات المصرفية الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي.



**د. محمد وهبه
الخبير الإقتصادي**

ولا شك في أن هناك إختلافاً في طبيعة الصيرفة الإسلامية، يُميّزها عن الصيرفة التقليدية، فالأولى تتبع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تحظر إستيفاء الفائدة أخذاً أو عطاءً، ولا يُمكن أن تقدم خدمات تتعارض وأحكام الشريعة، كما أن العمل المصرفي الإسلامي قائم أصلاً على مبدأ المشاركة في الأعمال، بين البنك من جهة والمودع من جهة أخرى، وهذا ما يستتبع تقاسم الأرباح والخسائر.



حجم التمويلات (القروض) الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي»، لافتاً إلى أنه «وفق بيانات العام 2024 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، فقد حقق رصيد التمويلات الإسلامية العالمية نمواً بنحو 5.97 % على أساس سنوي ليصل إلى 1.88 تريليون دولار في القطاعات السكنية، والعقارية، والإنشائية، والصناعية. وتشير دراسات أكاديمية إلى أن قروض المصارف الإسلامية تشكل في بعض بلدان الخليج ما بين 15 % و 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس دورها المحوري في تمويل المشروعات الإنتاجية والخدماتية وتقوية الشمول المالي».

ويضيف د. وهبه: «بإختصار، إن إخرائط المصارف الإسلامية في الواقع الإقتصادي يتمثل في تمويل المنشآت الخاصة، وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض تمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، مع نمو سنوي ثابت للتمويل يناهز 6 %»، موضحاً أنه «مع إشتداد الأزمات الاقتصادية والمالية في المنطقة، مثل تداعيات جائحة كورونا، والتضخم، وأزمات العملات، والحروب، وإنخفاض الثقة بالأنظمة المالية التقليدية، برزت تساؤلات عديدة حول مستوى الثقة في المصارف الإسلامية».

ويوضح وهب أنه «بتفصيل تلك العوامل، نرى في الإيجابيات التي تحفز الثقة هي الشفافية الشرعية، وأطر الرقابة التي تولد ثقة لدى الجمهور المتدين، وخصوصاً عند وجود هيئة مستقلة للفتوى والرقابة، ومن ثم البعد عن الفوائد، في ظل رفض فئات واسعة للفائدة المصرفية، حيث يلجأ البعض إلى المصارف الإسلامية كبديل آمن. كذلك الإستقرار النسبي، حيث أظهرت بعض المصارف الإسلامية أداءً أكثر إستقراراً خلال الأزمات المالية، كونها أقل إنكشافاً على الأدوات المالية عالية المخاطر».



البنوك التجارية البالغة حوالي 102.8 مليار دولار (ديسمبر/ كانون الأول 2024)، أي ما يعادل نحو 1.0-1.1 مليار دولار، حيث يوجد في لبنان خمسة مصارف إسلامية متخصصة، إضافة إلى عدد من «النوافذ الإسلامية» داخل المصارف التقليدية».

يضيف د. وهبه: «كذلك بالنسبة إلى مجموع فروع المصارف الإسلامية، فهي أقل من 1 % من إجمالي فروع القطاع، كما أن حصة الودائع والتي توازي عادة حصة الأصول؛ تشكل أيضاً نحو 1 % من إجمالي ودائع القطاع. أما على صعيد قياس حجم محفظة القروض الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، فهي لا تتجاوز 0.5 % -1 %، مقارنة بمعدلات تراوح بين 15 % و 30 % في بعض دول الخليج»، لافتاً إلى أن «حجم الإستثمار الضئيل يرتبط بطبيعة الواقع الإجتماعي والسياسي والأمني في لبنان، والعديد من المواطنين الذين يخافون المقاربة الإسلامية لوضعية أموالهم، مما يعني ضرورة طرح مفاهيم الصيرفة الإسلامية على جانب الفقه الاسلامي لناعية المخاطر والعائد، كما تبرز الحاجة في لبنان إلى إصلاحات تنظيمية ودعم مؤسسي وإعلامي لزيادة تأثيرها وموثوقيتها».



الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية

في المقابل، يشرح د. وهبه أن «المصارف الإسلامية في البلدان العربية، تُعد جزءاً مهماً من النظام المالي في العديد منها، حيث تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة (الربا)، وتعتمد على التمويل بالمشاركة وتقاسم المخاطر. وكمقياس لحجمها ودورها في تمويل الإقتصاد الحقيقي، يُستخدم عادة

مشيراً إلى دورها في تعزيز الاستقرار المالي، «إذ إن هذه المصارف تتبنّى نماذج تمويل قائمة على تقاسم المخاطر لا على الضمانات الربوية، مما يقلّل من الإنكشافات الخطرة، فتساهم في تنويع النظام المالي وتوسيع قاعدة الشمول المالي، ولا سيما في البيئات المحافظة دينياً».

دور إستراتيجي في مواجهة الصيرفة التقليدية

ينكر د. وهبه أنه «برز للمصارف الإسلامية وخلال الأزمات دور إستراتيجي، ومن خلال التجربة فقد حافظت على ثقة نسبية خلال الأزمات نظراً إلى الضوابط الشرعية والتزامها الأخلاقي. كما ساهمت في فترات الأزمات (مثل أزمة العام 2008 أو أزمات العملة) في إمتصاص بعض الصدمات مقارنة بالبنوك التقليدية»، مشدداً على أن «للمصارف الإسلامية دوراً قيمياً وإجتماعياً، حيث تروج لمبدأ الإقتصاد الأخلاقي القائم على العدل والتكافل والشفافية، وتلعب دوراً في تعزيز ثقافة المسؤولية الإجتماعية عبر أدوات مثل الزكاة والوقف والتمويل غير الربحي».

ويختم د. وهبه: «رغم التحديّات، تبقى المصارف الإسلامية خياراً إستراتيجياً للعديد من العملاء الباحثين عن تمويل آمن ومتوافق مع الشريعة، ولا تزال المصارف الإسلامية تحظى بثقة نسبية مقبولة، خصوصاً في المجتمعات المحافظة والبلدان التي تحترم البنية الشرعية والتنظيمية، لكن الثقة فيها ليست مطلقة. فإستدامة هذه الثقة تتطلب شفافية أكبر، حوكمة أقوى، وتطويراً مستمراً للمنتجات والخدمات بما يتماشى مع إحتياجات العملاء المعاصرين، بالإضافة إلى الحاجة إلى توحيد المعايير الشرعية بين الدول، وضرورة تطوير الكفاءات المصرفية والشرعية، والإستجابة السريعة للتغيّرات الإقتصادية العالمية كالعملات الرقمية والتضخّم على سبيل المثال وليس الحصر».

باسمة عطوي

ماذا عن موقع المصارف الإسلامية في الدول العربية؟

يجيب د. وهبه: «يتحدّد موقع المصارف الإسلامية في البلدان العربية، كونها عنصراً فاعلاً إقتصادياً ومميّزاً، حيث يملأ الفراغ الذي يعانيه التمويل التقليدي في المجتمع المحافظ، إذ يمكن أن يتمثل دورها في تعزيز التنمية الإقتصادية، وتحقيق الشمول المالي، وتوفير بدائل تمويلية تراعي القيم المجتمعية والدينية، غير أن تعزيز هذا الدور يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية، وتطوير أدوات رقابة وإبتكار مالي يواكب التحوّلات الإقتصادية والتقنية في العالم العربي»، مؤكداً أن «المصارف الإسلامية تشكل أحد المكونات الجوهرية للقطاع المالي العربي، إذ تجمع بين البعد الديني والإقتصادي، مما يمنحها موقعاً إستراتيجياً في عدد من الدول العربية، لا سيما الخليجية منها. ويمكن تحديد موقعها من خلال أبعاد عدة، أهمها البعد المالي في النظام المصرفي، حيث تشكل نسبة أصول المصارف الإسلامية ما بين 15 % و 60 % من إجمالي الأصول المصرفية، حسب البلد. أما على صعيد الإنتشار المؤسسي، فالمصارف الإسلامية تتواجد في معظم الدول العربية، إما كمصارف متخصصة أو كنواتز إسلامية داخل مصارف تقليدية. وأخيراً حيال دورها على صعيد الإندماج في السياسات الوطنية، يُلاحظ أنه في بعض الدول مثل السودان، تُعدّ الصيرفة الإسلامية، النظام المصرفي الوحيد».

ويشدد د. وهبه على أن «للمصارف الإسلامية دوراً تنموياً يبرز عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً عبر صيغ المشاركة والمضاربة، وفي دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) من خلال أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة، وفي الحدّ من الفقر عبر أدوات مثل التمويل الأصغر الإسلامي»،



فلسفة المصارف الإسلامية



تقوم بتقديم الخدمات المصرفية بطرق وأساليب موافقة للشريعة الإسلامية، كما برزت الحاجة إلى تأسيس مصارف تقوم بتشجيع الاستثمار وعدم الإكتناز وجذب المدّخرات المعطلة التي إمتنع أصحابها عن توظيفها في البنوك التجارية، وتقديمها كتمويلات لتأخذ مسارها الصحيح في الدورة الإقتصادية.

وتركّز المصارف الإسلامية على توظيف المال في مسار قائم على مشروعات حقيقية وليس في عقود خيارات ومشتقات أو بيع وتأجير النقد، الذي يُعتبر حراماً في نظر المسلمين وهو مسبب رئيسي لتفاقم المديونيات واختلال الاقتصاد ووقوع الأزمات.

تتميّز المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية في 3 محاور رئيسية هي أسلوب الوساطة القائم على المشاركة بالربح والخسارة، فهي تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم شركاء في عائد استثمار أموالهم وتعيد تقديمها لأصحاب العجز المالي على أنهم شركاء في عائد استثمارها وليس وساطة مديونية قائمة على المتاجرة بالديون. والأمر الثاني بأن طبيعة النشاط المستهدف هو الإقتصاد الحقيقي القائم على السلع والخدمات وليس النشاط المالي الذي لا يخلق ثروة حقيقية.

والأمر الأهم هو أن إستحقاق العائد في المصارف الإسلامية

برز في النصف الثاني من القرن العشرين مصطلح المصارف الإسلامية كنظام مصرفي له أصوله ومبادئه وقواعده المستقلة، وأصبحت الصناعة المالية الإسلامية اليوم واقعاً ماثلاً للعيان، تحتل مكانة متميزة في النظام المالي العالمي، وقد تميّزت المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية بفلسفتها وأساليبها الإستثمارية التي واكبت النظام المالي الحديث وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث قامت بتوظيف الأموال وإستثمارها بإشراك العميل بالربح والخسارة، وممارسة المتاجرة مباشرة، بخلاف المصارف التجارية.

وقد حظيت المصارف الإسلامية بإهتمام العديد من دول العالم المتقدم، نتيجة لما حققته من نجاحات كبيرة في إدارة الأموال بما يحقق التنمية الإجتماعية وإعادة توزيع الدخل وبشكل يتوافق مع متطلبات الإستقرار النقدي والإقتصادي.

إن الكثير من المسلمين رفضوا التعامل مع البنوك التجارية التي يركز أسلوب عملها على المتاجرة في الديون بالإقتراض والإقراض اعتماداً على آلية سعر الفائدة التي حرّمها الدين الإسلامي بشكل لا يقبل النقاش، إلى جانب عدم إكتراث البنوك التجارية بما تقوم بتمويله من مشروعات وما تقدمه من خدمات وإن كانت مخالفة لقناعات المسلمين، لذلك فإن تأسيس البنوك الإسلامية جاء من منطلق الدعوة إلى إيجاد مصارف بديلة للمصارف التجارية

مقترن بالمخاطرة وفق قاعدة الغنم بالغرم وليس بضمان رأس المال وتأجيله وفق سعر ثابت.

وقد ظهرت المصارف الإسلامية في سبعينات القرن الماضي، حيث تأسس بنك دبي الإسلامي في العام 1975، ثم بنك فيصل المصري وبيت التمويل الكويتي في العام 1977، ثم البنك الإسلامي الأردني في العام 1978 ثم توالى المصارف الإسلامية، وفي ثمانينيات القرن الماضي ظهرت محاولات رائدة لأسلمة النظام المصرفي من قبل الحكومات، حيث قامت حكومات (إيران، باكستان، السودان) بتحويل بنوكها المركزية للعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وظهرت مجاميع دولية إسلامية أبرزها مجموعة البركة ومجموعة بنوك فيصل.

وفي مطلع القرن الحالي، إنتشرت ظاهرة التحول من البنوك التجارية إلى البنوك الإسلامية، مثل بنك الشارقة في العام 2002 وبنك الجزيرة السعودي في العام 2005، وتم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهي مؤسسات دولية داعمة للصناعة المالية الإسلامية ذات طابع إشرافي تهدف الى زيادة التنظيم وتوحيد المعايير للإرتقاء بمستوى البنوك الإسلامية.

وقد ركزت المصارف الإسلامية على أسس وقواعد أبرزها (النقود وسيلة وليست سلعة، لا قيمة للزمن إذا لم يصاحبه عمل أو إنتاج، الربح مشاع % وغير مضمون، الدين لا يباع). ويُعتبر المصرف الإسلامي شاملاً لأنه يقدم تمويلاته وخدماته لكافة القطاعات (التجارية، العقارية، الصناعة والزراعة) وتتصف تمويلاته بالتنوع ما بين تمويل نقدي وتمويل سلعي وتتعدد آجال تمويلاته ما بين القصير ومتوسط وطويل الأجل، مما يُضفي عليه صفة مؤسسة تمويلية. وتخضع كل عملياته وتعاملاته المالية الى هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التي تكون مستقلة عن الإدارة، إلى جانب أن المصرف يخضع أيضاً لهيئة الرقابة الشرعية في البنك المركزي للدولة التي يعمل بها.

من الجدير بالذكر، أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التجارية في تكوين (الإحتياجات) وهي أموال مقتطعة من الأرباح لتدعيم رأس المال، حيث يقوم المصرف الإسلامي بخلط أموال المساهمين مع أموال المودعين وتوظيفها معاً، وعندما تتحقق

الأرباح سيتم توزيعها على الطرفين (المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار) والإحتياجات طالما أنها تستخدم لتدعيم رأس المال، ورأس المال يخص المساهمين فقط، ولا يشارك فيه أصحاب حسابات الإستثمار، فهذا يعني أن تؤخذ الإحتياجات من أرباح المساهمين فقط وليس من أرباح المصرف ككل، بحيث لا تُقتطع من أرباح أصحاب حسابات الإستثمار، لأنهم شركاء مع المصرف في الربح الذي نجم عن تشغيل أموالهم، أما الإحتياجات فبما أنها ستؤجّه لتدعيم رأس المال فهي تخص المساهمين وحدهم وتُعتبر حقاً من حقوقهم لذلك تؤخذ من أرباحهم.

كذلك ينطبق الحال نفسه على الأرباح المحتجزة التي تدخل ضمن حقوق المساهمين، لذلك يتم اقتطاعها حصراً من أرباح المساهمين وليس من أرباح حسابات الاستثمار، بينما تكون عملية تكوين المخصّصات من إجمالي أرباح المصرف (أرباح المساهمين وحسابات الاستثمار معاً) لأن هذه المخصّصات يتم تكوينها لغرض مواجهة الأعباء والخسائر التي قد تحصل مستقبلاً، وتُعتبر حساباً مشتركاً ما بين المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار (المودعين) لأنها تُعتبر تكلفة أو إنفاقاً لم يُصرف بعد. وإذا ما أُتيح توظيفها لحين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولّد عنها لا تُضاف الى المساهمين وحدهم، ولكنها تُضاف الى مجمل أرباح المصرف وتوزّع بين المساهمين والمودعين أصحاب حسابات الإستثمار.

(المصدر: وكالة الحدث الإخبارية)





خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس



خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

«الحرب الإسرائيلية – الإيرانية»: النفط لا يزال لاعباً قوياً في ملعب الإقتصاد العالمي



الإيراني نتيجة العقوبات على التصدير، حتى تحصل إنفراجة في أسواقها مؤخراً، مع تخفيض حدة العقوبات عليها مع عودتها للتفاوض على مشروعها النووي.

مرة جديدة يقول البترول لمن يُحاول الإلتفاف عليه والتخلي عنه شيئاً فشيئاً لصالح الطاقة النظيفة، ها أنا ما زلتُ حاضراً مع كل صغيرة وكبيرة ومع كل هبة ساخنة وأخرى باردة.

إرتفاع أسعار عقود البترول نتيجة الغارات الإسرائيلية على إيران، يشكّل حاجزاً أمام تقدّم إقتصاد عالمي بات يبحث عن مخرج لتقادي تداعيات قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب في زيادة الرسوم التجارية على شركائه التجاريين. فحول كثيرة حول العالم وضعت في أجندتها حسابات للإلتفاف على زيادة التعريف على سلعها الداخلة للسوق الأميركية، أولها الصين، رغم بدء مفاوضات بين واشنطن وشركائها الأساسيين كالصين والإتحاد الأوروبي. نتيجة هذا النزاع التجاري، تراجع أسعار النفط على مدى أشهر آذار/ مارس – نيسان/ أبريل – أيار/ مايو، باعتبار أن الإقتصادات الكبرى بما فيه الإقتصاد الأميركي ستتأثر والصناعات أيضاً، مما يؤثر على الطلب على البترول. فجاءت الأحداث الأخيرة بين إسرائيل وإيران لتمحي الخسائر التي سجلتها عقود النفط.

الأسباب تختلف

* من المعلوم، أن أسعار النفط تتأثر نتيجة أسباب عدة ناجمة عن ظروف مختلفة، وكل سبب له وقعه على سلع النفط الإستراتيجية، إذ إن الإرتفاع الحديث في أسعار النفط مرده الحروب والتغيرات الجيوسياسية، وليس لسبب آخر.

فالمشهد الذي تمّ عرضه على مسرح أسواق الطاقة العالمية صبيحة 13 حزيران/يونيو 2025 من إرتفاع كبير وسريع في عقود أسعار النفط خير دليل على ذلك. فالغارات الإسرائيلية على مواقع نووية إيرانية ومقتل عدد من العلماء والمسؤولين، قد رفعت أسعار العقود إلى أكثر من 12 %، وقد تكون مرشحة للإرتفاع أكثر في حال باتت الصواريخ الإسرائيلية تطل منصات آبار البترول الرئيسية في إيران، وفي حال باتت الإمدادات مهددة لقطاع النفط ككل.

ما هو مؤكد اليوم، أن قطاع النفط الإيراني ليس المستهدف بالقصف الإسرائيلي، لكن يكفي التعرّض لبلد نفطي مثل إيران والنووي الإيراني، لكي تلتهب أسعار النفط، وتطلق رسالة لإقتصادات صناعية بأن تكون على أهبة الإستعداد لتحمل التبعات.

مما لا شك فيه أيضاً، أن الخصة التي تلقّتها الأسواق العالمية، وقد أثّرت على أسواق المال، تُعيدنا إلى ظروف مشابهة عبر التاريخ وفي مراحل كان فيها الإقتصاد العالمي يترنّج تحت وطأة الأزمات. فإيران بلد نفطي بامتياز، وعضو في منظمة أوبك، وهي من بين أكبر عشر دول نفطية في العالم، إذ تأثرت إلى حد بعيد بالعضويات الدولية لسنوات، كما تضرّر قطاع الطاقة

الخمسينيات من القرن الماضي، وتاريخ العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 بقيادة فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، نرى أن هذا العدوان وأحداث قناة السويس، رفع سعر البرميل من النفط من مستويات لا تقل عن 20 دولاراً إلى نحو 34 دولاراً في زمن كان الإقتصاد العالمي فيه يُعيد ترميم ما خسرته من الحرب العالمية الثانية، وأزمة الثلاثينيات المالية. تداعيات هذا العدوان على أسواق الطاقة والمال دفع بالولايات المتحدة للتدخل والدعوة إلى التهدئة.

في التسعينيات وفي بداية حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973
* أدى ذلك إلى إتخاذ الدول العربية النفطية قراراً بحظر تصدير النفط إلى الغرب، ما أدى إلى إرتفاع جنوني لأسعار البترول من 24 دولاراً تقريباً إلى أكثر من 66 دولاراً، كما تخطت الأسعار حاجز الـ 73 دولاراً في الأزمة النفطية الثانية في العام 1977 مع فارق القيمة السوقية للدولار بين اليوم والأمس.

الأزمات تكرر والأحداث أيضاً

* في العام 1978 ومع إنطلاق الثورة الإيرانية، وقلب نظام الشاه، تأثرت الصادرات بشدة وخصوصاً مع التوتر العنيف بين طهران وواشنطن.

* في خضم الثورة الإيرانية، اندلعت الحرب بين عملاقين نفطيين، العراق وإيران وكلاهما عضو في أوبك، فقفزت الأسعار من نحو 80 دولاراً إلى 147 دولاراً، في سعر لم تشهده الأسواق العالمية قبل الحرب العراقية - الإيرانية.

ومع نهاية النزاع بين بغداد وطهران، والذي قضى على بُنى تحتية بين البلدين، عادت الأسعار إلى مستوى الـ 30 دولاراً في العام 1988.



من هنا، فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تهدئة وتفاوض ورسم خريطة للتعاطي مع المستقبل السياسي والإستراتيجي والإقليمي، إنما إرتفاع أسعار النفط أو إنخفاضها لأسباب محض سياسية وإقتصادية، نشهده مثلاً عندما يدخل إقتصاد ما كبير في حالة ركود أو إنكماش، فيتأثر الطلب على البترول ويتراجع أمام معروض وفير، فيحدث تراجعاً للسعر، فتتأثر الأسعار سلباً أيضاً عندما تقرر منظمة أوبك زيادة الإنتاج وبالتالي المعروض وتتأثر إرتفاعاً في حال العكس.

هنا أيضاً العلاج يُمكن أن يتوفر، ويؤدي إلى ضبط تقلب الأسعار، إنما في حالة الحروب تسود الضبابية على السوق، والأسعار ستكون عرضة لكل صاروخ يتم إطلاقه من هنا وهناك، وهذا عندما يكون أحد طرفي النزاع بلداً نفطياً كإيران في حالتنا التي ندرسها. فلنتخيل بأن النزاع اليوم هو بين إسرائيل وبلد غير نفطي، كما كنا قد رأينا ما نشهده منذ إنطلاق الشرارة في 13 حزيران/يونيو 2025.

ما يحصل اليوم يذكّرنا بمجريات أحداث حفرت الأيام ذكرها على جدار التاريخ، ولعبت بأسعار النفط صعوداً لفترة طويلة.

عودة إلى الوراء

* البترول كان ولا يزال سلاحاً إستراتيجياً له وزنه السياسي والإقتصادي، حيث يلعب أيضاً دور البديل عن إستثمارات عديدة في ظروف إقتصادية عالمية بعيدة عن الحروب، فإذا عدنا إلى

ستؤدي في منطقة اليورو إلى خسارة النمو الإقتصادي ما بين 1 % و 2 %، في وقت تشتاق فيه هذه المنطقة لمعدلات نمو تُعيدّها إلى أيام المجد. لكن أي تحسّن في سعر اليورو أمام الدولار قد يُخفف من عبء إرتفاع سعر النفط على دول العملة الموحدة، لسبب أن النفط مُسعر بالدولار الأمريكي.

أما بالنسبة إلى الصين، فهي أكبر مستورد للبترول في العالم، وكل مصانعها ترقص على إيقاع سعر البرميل، من هنا سيكون للصين دور في تهدئة التداعيات على أسواق الطاقة، لا سيما أنها من أكبر زبائن طهران النفطيين.

وبالنسبة إلى اللاعب الأكبر في العالم الولايات المتحدة، فإن زيادة الأسعار في عقود البترول ستزيد من سعر اللتر في المحطات، رغم تبوّء أميركا الدرجة الأولى بين الدول النفطية في العالم، وإرتفاع أسعار الطاقة، حيث سيدخل ضمن مؤشر الأسعار، وبالتالي ستعود معدلات التضخم إلى الإرتفاع، وهذا سيُخفف من الضغط الذي يمارسه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على رئيس الإحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) جيروم باول، ومطالبته له بتخفيض الفائدة المصرفية. فمع زيادة في التضخم سيضطر رئيس الإحتياطي إلى رفع الفائدة من جديد، وستدخل الولايات المتحدة في حلقة القروض غالية الثمن، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى بطء في حركة الإستهلاك والإستثمار، ما يعني تراجعاً للنمو. فإذا ربطنا كل هذه التطوّرات الإقتصادية نتيجة أداء سوق النفط العالمية، نكون قد أكدنا بأن النفط لا يزال سيّد اللعبة، فيما الدول المستهلكة سترحب بكل إنخفاض للأسعار، على عكس ما ترغب به الدول النفطية المنتجة.

مازن حمّود - محلل إقتصادي ومالي/باريس



في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تاريخ الغزو العراقي للكويت، عادت الأسعار والتهبت إلى ما فوق الـ 90 دولاراً للبرميل. هذا الإرتفاع في أسعار النفط نتيجة الغزو العراقي للكويت، وجد تهدئة له نتيجة التدخل الأمريكي العسكري، وقد هدأت الأسعار لسنوات عدة، لكن هذا الهدوء تحوّل في العام 1997 إلى إنيهار في سعر النفط ليصل إلى 40 دولاراً مع بداية أزمة المال الآسيوية، كذلك إلى 120 دولاراً مجرد أن المخاوف من تداعيات الأزمة الآسيوية قد خيمت على النشاط الإقتصادي العالمي، وبالتالي على الطلب العالمي على البترول.

* في العام 2000، كلنا يذكر أزمة التكنولوجيا وإنيهار أسهم الشركات الإلكترونية والتكنولوجية، ما دفع المستثمرين للجوء إلى عقود النفط والإستثمار فيها، حيث رفع سعر البرميل إلى أكثر من 100 دولار، قبل أن تستقر في فترة إستراحة، تحضيراً للتخليق مجدداً مع أزمة الرهن العقاري في العام 2008 لتسجل الأسعار قمة تاريخية جديدة أكثر من 145 دولاراً، حيث بات برميل النفط والذهب أفضل إستثمار للعملاء بعيداً عن أسهم المصارف والعقارات والدولار.

* محطة أخرى لكن سلبية بالنسبة إلى البترول، سجّلتها الأسواق في فترة الكوفيد، مع تدنّي أسعار النفط إلى أرضية سلبية، بعدما إستراحت المصانع والتجارة والتعاملات والناقلات وحركة الإقتصاد بين نهاية العام 2019 والعام 2021 لتعاود الأسعار تتنفس الصعداء لتصل إلى مستوى بين 60 و 70 دولاراً تارةً متأثرة بقرارات أوبك + مع تخفيض أو زيادة المعروض، وطوراً برسوم ترامب التجارية واليوم بالصراع الإيراني - الإسرائيلي.

* ويبقى حالة أخرى لا تقل أهمية عن سعر عقود النفط نتيجة تأثرها بهذا الصراع، ألا وهي مضيق هرمز في منطقة الخليج، والذي تعبره يومياً كميات لا تقل عن 20 مليون برميل من النفط ومكثفات الوقود. هذا الممر الذي كانت إيران مراراً تهدّد بإغلاقه في حال تضررت مصالحها، وخصوصاً صادراتها النفطية، ليس من مصالحها الإقتصادية والتجارية اليوم أن تغلقه.

إنما قدومها على ذلك، قد يكون لزياد الضغط على الدول المستفيدة منه للتدخل وفرض تسوية وحلول للملف العسكري والنووي، وبالتالي لتبقى المصلحة الإقتصادية سيّدة الموقف. فأى زيادة في سعر عقود النفط اليوم ستؤدي إلى أسعار غير منضبطة، يُمكن أن تعيد خلط الأوراق في الساحة الإقتصادية الدولية وليس من مصلحة أميركا ولا أوروبا ولا الصين، أن تصعد الأسعار إلى مستويات قد تضرر بالإنتعاش الإقتصادي. فعلى سبيل المثال، أي زيادة غير مبرر بها في أسعار الطاقة،

على هامش مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في بغداد حفل إستقبال كبار الشخصيات المصرفية العراقية والعربية

أقام إتحاد المصارف العربية، عشية مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية تحت شعار «تحديات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وسبل تلبية متطلبات البنوك المراسلة»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، حفل إستقبال لكبار الشخصيات المصرفية العراقية والعربية، بمشاركة مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصارف د. صالح ماهد ممثل رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ومحافظ البنك المركزي العراقي، د. علي العلاق، ونائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية المهندس زياد خلف، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس رابطة المصارف الخاصة، وديع الحنظل وممثل الأمين العام للأمم المتحدة محمد حسان، ورئيس اللجنة المالية البرلمانية في العراق، د. عطوان العطوانى، وكبار المشاركين من الخبراء في شؤون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المصرفية والمالية الحكومية والخاصة.





مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في بغداد «تحدّيات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية وسبل تلبية متطلبات البنوك المراسلة»



الحضور الرسمي والمصرفي وقوفاً للنشيد الوطني العراقي

يكتسب مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية تحت شعار «تحدّيات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وسبل تلبية متطلبات البنوك المراسلة»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أهمية إستثنائية في ظل التحدّيات المتصاعدة التي تواجه المصارف العربية، ولا سيما العراقية، وسط بيئة إقتصادية وأمنية معقّدة تؤثر بشكل مباشر في علاقاتها بالنظام المالي العالمي. وقد أكدت الحكومة العراقية خلال المؤتمر، أنها تعمل «على تطوير آلية عمل المصارف لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق المعايير الدولية».

وقد أجمع المشاركون في المؤتمر على ضرورة التعاون الدولي لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ظل الدعم الحكومي الكبير الهادف إلى النهوض بواقع المصارف العراقية وفق المعايير الدولية، ورغبة الأمم المتحدة بعودة العراق إلى ساحة العمل والتأثير الدولي، في حين عدّ الشركاء الدوليون للعراق نظام البيع النقدي للعملة الأجنبية للمستفيدين الأمثل عالمياً.

ونظّم المؤتمر إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، ورابطة المصارف الخاصة العراقية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف»، وبمشاركة المعهد الأميركي لمكافحة الفساد، والبنك العربي الأفريقي، ومنظمة التعاون الألمانية، وممثلون عن البنوك المركزية المصرية والأردنية واللبنانية، وبمشاركة واسعة من قيادات القطاع المصرفي وممثلي الهيئات الرقابية.

وقد ناقش المؤتمر على مدى يومين، بحوثاً ودراسات في مجالات التحدّيات والصعوبات التي تواجه المصارف العراقية، لفتح حسابات مع المصارف المراسلة الأميركية، وتعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية، نحو منظومة مصرفية عربية متكاملة ومتوافقة والتكنولوجيا المالية، والنكء الإصطناعي، لتعزيز منظومات الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتشريعات المحلية والدولية، ودور المصارف المركزية لضمان الإمتثال المستدام، وتعزيز الوعي المصرفي، وبناء ثقافة الإمتثال.

العراق يعمل جاهداً لتطوير آلية عمل المصارف وفق المعايير الدولية

كلمة الترحيب



وديع الحنظل
رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، وديع الحنظل:

القطاع المصرفي العراقي يشهد تحولات كبيرة بقيادة البنك المركزي ضمن خطة إصلاحية شاملة

وأكد رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، وديع الحنظل، «أن القطاع المصرفي العراقي يشهد تحولات كبيرة بقيادة البنك المركزي ضمن خطة إصلاحية شاملة وبدعم حكومي مباشر»، مشيراً إلى قدرة المصارف العراقية على إستعادة ثقة المجتمع الدولي.

ولفت الحنظل إلى، أن «الإجراءات التي فُرضت مؤخراً على بعض المصارف العراقية، لا تعكس الصورة الحقيقية للقطاع»، موضحاً أن «غالبية المصارف أظهرت التزاماً عالياً بمعايير الشفافية والإمتثال، وتواصل أداء دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الإستقرار المالي».

وأوضح الحنظل، أن «تلك الإجراءات أثّرت سلباً في صورة النظام المصرفي

العراقي، وقّلت من ثقة الشركاء الدوليين، حتى تجاه المؤسسات المصرفية الرائدة»، مبدياً «ثقته في قدرة المصارف العراقية على تجاوز هذه المرحلة والعودة بثقة إلى منظومة الاقتصاد العالمي».

وأكد الحنظل أن «القطاع المصرفي العراقي يشهد تحولات كبرى يقودها البنك المركزي العراقي ضمن خطة إصلاحية طموحة تهدف إلى تعزيز الثقة الدولية ورفع كفاءة الإمتثال ومكافحة غسيل الأموال، بدعم مباشر من الحكومة»، لافتاً إلى أن «المؤتمر يناقش أربعة محاور رئيسية، تتمثل في تحديات فتح الحسابات لدى المصارف المراسلة، وتعزيز التعاون بين المصارف العربية، ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دعم الإمتثال، والتشريعات المحلية والدولية ودور البنوك المركزية في ترسيخ الإمتثال المستدام».

وفي ختام كلمته، وجّه الحنظل شكره إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني لدعمه المتواصل للقطاع المصرفي، وإلى محافظ البنك المركزي، الدكتور علي العلاق لجهوده في تعزيز الثقة والإصلاح، مثنياً دور إتحاد المصارف العربية في تنظيم المؤتمر.



جانب من الحضور الرسمي والمصرفي

كلمات الافتتاح



د. علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

محافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق:
العراق حقق منجزات مهمة لحماية المؤسسات المالية
والمصارف من مخاطر غسل الأموال والأعمال غير المشروعة

وقال محافظ البنك المركزي العراقي، د. علي العلاق، في كلمته الافتتاحية: «نحن بحاجة إلى تعاون دولي فاعل مع الشركاء الدوليين، لتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب».

وأضاف د. العلاق: أن «العراق حقق منجزات مهمة لحماية المؤسسات المالية والمصارف من مخاطر غسل الأموال والأعمال غير المشروعة، من خلال تعزيز أرصدة فروع المصارف العراقية في الخارج، وتدقيق الحوالات، وفتح قنوات متعددة وحسابات عبر بنوك مراسلة وبعملات مختلفة، بالتعاون مع مؤسسات مالية متخصصة».

وذكر د. العلاق أن «العراق يستخدم نظام البيع النقدي للعملات الأجنبية، بهدف وصولها إلى الزبائن، كما أن الحكومة تعمل حالياً على ربط البنك المركزي العراقي مع هيئة الجمارك، لإحكام السيطرة على التعاملات المالية الخارجية، من أجل الإمتثال للمتطلبات الدولية».

وقال د. العلاق: «نعمل على تخفيف منابع الجرائم المالية، ومعرفة حركة الأموال، وتطوير الأنظمة الرقمية، وتتبع المعاملات المالية، وإعادة بناء المصارف العراقية الحكومية والأهلية، وإعادة ترخيصها، وتنويع نشاطها، وإخضاعها إلى بناء وفق أسس دولية شفافة».



الحضور الرسمي والمصرفي العراقي والعربي في حفل إفتتاح مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في بغداد



د. صالح ماهود
مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي
لشؤون المصارف

مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي لشؤون المصارف د. صالح ماهود:

تحقيق إنجازات حكومية لحماية النظام المالي من سوء الإستغلال
في الجرائم المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

وألقى مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصارف د. صالح ماهود كلمة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني فقال: «تأمل الحكومة في أن يكون هذا الحدث فرصة قيمة للحوار البناء وتبادل الخبرات، مما يعزز الثقة الدولية في القطاع المصرفي العراقي»، مشيراً إلى «أن الحكومة العراقية تترك أهمية هذا المؤتمر وذلك في تسليط الضوء على آخر المستجدات التي طرأت على المعايير الدولية وآليات تطبيقها، لرفع مستوى الوعي والالتزام والإسهام في تعزيز المعرفة لدى المختصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخصوصاً مع تزايد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والحكومات، في ظل التطور المتسارع لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وتعدد أساليبها مما يجعل مواجهتها أكثر تعقيداً».

وأضاف د. ماهود: «تترتب على هذه الجرائم آثار سلبية متعددة، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدول، ولا تقتصر أضرار هذه الجرائم على الدولة التي تقع فيها، بل تمتد لنتال دول أخرى»، موضحاً أنه «لمواجهة هذه التحديات تسعى الدول إلى تعزيز الأطارات التشريعية والتنظيمية لتواكب المستجدات والمتغيرات، كما تحرص على تطبيق المعايير والمتطلبات الدولية مستفيدة من المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، التي تُصدرها مجموعات العمل المالي المعنية بذلك، والأدلة الإرشادية المتضمنة أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال».

وتابع د. ماهود: «إن الحكومة العراقية إلتزمت تنفيذ إصلاحات واسعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدءاً من

إصدار القوانين والتعليمات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحديثات المستمرة، بما يتوافق مع المستجدات والمعايير الدولية، مروراً بتعزيز دور الجهات الرقابية والتحريات المالية، وصولاً إلى التعاون مع الشركاء الدوليين، مما يعكس إلتزام الحكومة العراقية الراسخ بالمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز أسس النزاهة والشفافية».

وأضاف د. ماهود: «إن إلتزام العراق تمثّل بالتعاون الفاعل مع مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة من خلال إدخال مجموعة واسعة من التغييرات لتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء على مستوى سياسة الشمول المالي وإطارها القانوني، أو جهات إنفاذ القانون أو منهجها الرقابي، إستناداً إلى قرارات مجلس الوزراء العراقي المتضمنة أتمتة عمل الوزارات الحكومية وتفعيل الجباية الإلكترونية، وإتاحة خدمة عرض ودفع الفواتير إلكترونياً، بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي عن طريق نظام المدفوعات ونظام المقاصة الإلكترونية، إضافة إلى الإعفاءات في أجهزة الدفع والتحويل الإلكتروني من رسوم الكمارك والضرائب بأشكالها كافة، وزيادة حصة ميزانية دعم الشمول المالي في الموازنة العامة للدولة منذ العام 2023»، مؤكداً دعم المؤسسات المعنية، عدداً من الإنجازات المهمة «لحماية النظام المالي من سوء الإستغلال في الجرائم المالية بوجه عام، وجرائم غسل الاموال وتمويل الإرهاب بوجه خاص».



جانب من الحضور الرسمي

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة محمد حسان

من جهته، قال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة محمد حسان: «إنَّ المؤتمر يمثل محطة مهمة في مسيرة العراق واعتماد القانون لمكافحة الجرائم المالية»، مشيراً إلى «أنَّ الأمم المتحدة تؤمن بالعراق وعودته ليشغل مكانه بين دول العالم، وأنَّ الحوكمة والإمتثال ركائز مهمة وحتمية، وهنا ننمّن جهود البنك المركزي ورابطة المصارف لترسيخ هذه الركائز، وننصح في الشراكات الدولية لبناء قدرات وطنية تتهض بقطاع المال».

وأوضح محمد حسان «أهمية الإفادة من التجارب الناجحة العربية والدولية من أجل دمج العراق مع المنظومة العالمية المالية»، مؤكداً «أنَّ التكنولوجيا ضرورة ملحة في هذا الوقت ويجب أن تقترن بمنظومة تشريعية شفافة».



محمد حسان
ممثل الأمين العام للأمم المتحدة



د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

أهمية الإمتثال للمعايير الدولية لدورها
في ترصين العلاقات المالية العربية والدولية

شدّد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح على «أهمية الإمتثال للمعايير الدولية لدورها في ترصين العلاقات المالية العربية والدولية»، مشيراً إلى «ضرورة الشراكات الدولية لتطوير واقع قطاع المال العربي»، مؤكداً «أنَّ الهدف يتمثل في بناء قطاع مصرفي آمن ومرن وفاعل مستقل يخدم قطاعات الإقتصاد الوطني».



جانب من الحضور الرسمي والمصرفي



د. عطفان العطفاني
رئيس اللجنة المالية البرلمانية في العراق

رئيس اللجنة المالية البرلمانية في العراق، د. عطفان العطفاني

وقال رئيس اللجنة المالية البرلمانية في العراق، د. عطفان العطفاني: «إنّ المؤتمر جاء بموضوع يجب أن يحظى بإهتمام كبير، كونه جزءاً من متطلبات عالمية يساعد على الإستجابة للقطاع المالي العالمي، ويحافظ على القطاع المالي ويسهم في دعم جهود التنمية»، مؤكداً «أنّ العراق قطع شوطاً مهماً في هذا المجال، وأصدر تعليمات مهمة وخلق كوادر بشرية بخبرة تمكّنه من الحد من الجرائم وإعتماد أفضل أساليب مكافحة الجرائم المالية».



المهندس زياد خلف
نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية المهندس زياد خلف: القطاع المصرفي العراقي يُواجه تحديات في فتح حسابات لدى المصارف العالمية

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية المهندس زياد خلف «أنّ القطاع المصرفي العراقي يُواجه تحديات في فتح حسابات لدى المصارف العالمية، ورغم إلزام المصارف بالتعليمات، إلّا أنّ بعض المصارف العالمية تنظر إلى المصارف العراقية بأنها تحتاج إلى المزيد من الإلتزام»، مشدداً على «أنّ المصارف العراقية قادرة على التحول الرقمي، إذ حققت نجاحات فاقت مصارف عدة في المنطقة، وتتطلع إلى بناء مؤسسات مالية تنهض بالعراق وتخدم الشعب».



حضور رسمي ومتخصص في شؤون غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب



سامية أبو شريف
رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، سامية أبو شريف: نواصل الجهود لتعزيز الشراكات والحوارات الإستراتيجية والتعاون المشترك مع الدول الشقيقة والصديقة بما يُسهم في تحقيق كافة أهداف المجموعة

وتحدثت سامية أبو شريف، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، (عبر زوم) مُمثلة جهود العراق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد، وقالت: «إن التحديات التي تواجه منطقتنا، حيال غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتطلب منا جميعاً أكثر من أي وقت مضى، تكثيف التعاون وتعزيز الحوار وتوطيد الجهود مع الدول العربية والشركاء الدوليين، بما يُسهم في حماية أنظمتنا المالية ودعم الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي»، مشيرة إلى «تأكيد عزم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، مواصلة الجهود لتعزيز الشراكات والحوارات الإستراتيجية والتعاون المشترك مع الدول الشقيقة والصديقة، على كافة المستويات بما يُسهم في تحقيق كافة أهداف المجموعة»، مؤكدة «أننا على مشارف البدء في مرحلة تحمل العديد من التحديات، حيث تستعد المجموعة لإطلاق الجولة الثالثة لعمليات التقييم المتبادل بما يواكب الجولة الخامسة من مجموعة العمل المالي، مما يتطلب مضاعفة الجهود على المستويات الفنية والإلتزام السياسي والمؤسسي».



مقدم الحضور الرسمي في المؤتمر

**إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح
يكرم مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصارف د. صالح ماهدود
ومحافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق
ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، وديع الحنظل بالدروع التقديرية**



في ختام حفل الافتتاح، كرم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصارف د. صالح ماهدود الذي ألقى كلمة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، بالدرع التقديرية، في حضور نائب رئيس الإتحاد المهندس زياد خلف عبد ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل.



كما كرم الإتحاد ممثلاً بالدكتور فتوح محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق بالدرع التقديرية، تقديراً لإنجازاته المصرفية العراقية والعربية، في حضور المهندس زياد خلف عبد والحنظل.



كذلك كرم د. فتوح بإسم الإتحاد رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل بالدرع التقديرية، في حضور المحافظ د. العلاق وزياد خلف.

على هامش المؤتمر في بغداد جولة في المعرض المصاحب

على هامش مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية تحت شعار «تحدّيات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وسبل تلبية متطلّبات البنوك المراسلة»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، جال كبار الشخصيات والقيادات المصرفية العراقية والعربية المشاركة في المعرض المصاحب والذي تضمّن منصات للمصارف المشاركة.



جلسات المؤتمر

ناقشت التحديات التي تواجه المصارف العراقية مع المصارف المراسلة الأميركية



جانب من الحضور المصرفي في المؤتمر

ناقشت جلسات مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية تحت شعار «تحديات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وسبل تلبية متطلبات البنوك المراسلة»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، على مدار يومين، محاور «التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف العراقية لفتح حسابات مع المصارف المراسلة الأميركية»، و«المنصة الرقمية للتشريعات المصرفية العربية لدى إتحاد المصارف العربية - عرض شامل للتعليمات والقوانين المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي من العام 1976 إلى العام 2025، و«تعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية: نحو منظومة مصرفية عربية متكاملة ومتوافقة»، و«التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي: تطبيقات عملية لتعزيز منظومات الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، و«التشريعات المحلية والدولية ودور المصارف المركزية: تكامل لضمان الإمتثال المستدام»، و«تعزيز الوعي المؤسسي وبناء ثقافة الإمتثال: من التعاون الداخلي بين الأقسام إلى التوعية المجتمعية والعملاء».

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف العراقية لفتح حسابات مع المصارف المراسلة الأميركية»



شهران جبيلي متوسطاً د. محمد يونس، حافظ أبو العزم، د. علي زبيب، مايك مسعود، والصحافية محاسن مرسل

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف العراقية لفتح حسابات مع المصارف المراسلة الأميركية» نقاطاً عدة هي: إستراتيجيات عملية لبناء علاقات قوية ومستدامة مع المصارف المراسلة، وعوامل أساسية لتقييم المصارف المراسلة للمصارف المحلية وكيفية تحقيق المعايير المطلوبة ABC/ CFT/ AML، وتجارب من المنطقة العربية: كيف نجحت بعض المصارف في تعزيز علاقاتها مع المصارف المراسلة الدولية.

تحدث في الجلسة الأولى كل من: شهران جبيلي، مستشار دولي للشؤون القانونية والإمتثال، لبنان، والدكتور محمد يونس، مدير عام دائرة الإستثمارات، البنك المركزي العراقي، وحافظ أبو العزم، الرئيس التنفيذي لإلتزام الحوكمة، البنك العربي الأفريقي الدولي، مصر، والدكتور علي زبيب، محام متخصص في القوانين المصرفية الدولية وأستاذ جامعي، لبنان ولندن، والبروفيسور مايك مسعود، مدير المعهد الأميركي لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أميركا. وقد أدار الجلسة محاسن مرسل، صحافية إقتصادية، لبنان.



جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى

ورقة عمل

المنصة الرقمية للتشريعات المصرفية العربية لدى إتحاد المصارف العربية عرض شامل للتعليمات والقوانين المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي من العام 1976 إلى العام 2025

ناقش الدكتور أنيس عويدات، مدير الشؤون القانونية، إتحاد المصارف العربية، محور «المنصة الرقمية للتشريعات المصرفية العربية لدى إتحاد المصارف العربية - عرض شامل للتعليمات والقوانين المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي من العام 1976 إلى العام 2025».



الدكتور أنيس عويدات

الجلسة الثانية

«تعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية: نحو منظومة مصرفية عربية متكاملة ومتوافقة»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «تعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية: نحو منظومة مصرفية عربية متكاملة ومتوافقة»، نقاطاً عدة هي: سبل التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية (FATF – MENAFATF)، لجنة بازل، مجموعة Egmont)، لتحقيق الإمتثال الكامل للمعايير الدولية، ودور المؤسسات الإقليمية والدولية في توفير الدعم التقني والاستشاري والمالي لتعزيز قدرات الإمتثال في المصارف، ونماذج وتطبيقات عملية لتعاون ناجح بين المصارف والمنظمات الإقليمية في مجالات التدريب، وبناء القدرات. تحدثت في الجلسة الثانية كل من: الدكتورة ميساء يوسف، رئيس الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عمل 2023، وأهداف التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وحسين علي، معاون مدير مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، العراق، وإسلام الدين جادران، مستشار، منظمة التعاون الأمنية GIZ، وميتشيل برغر، شريك ورئيس مشارك لممارسة النقاضي، SQUIRE Patton Boggs، أميركا، ومحمد دبور، نائب رئيس أول، مدير إدارة الإلتزام بالمتطلبات الرقابية، البنك العربي، الأردن. وقد أدارت الجلسة الإعلامية اللبنانية محاسن مرسل.



د. ميساء يوسف، حسين علي، إسلام الدين جادران، ميتشيل برغر، محمد دبور، ومحاسن مرسل

اليوم الثاني

عرض إحصائي خاص للدكتور مهدي محسن العلق رئيس الجمعية العراقية للإحصاء عن نتائج مبادرة نبض بغداد



الدكتور مهدي محسن العلق

في بداية اليوم الثاني لمؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدورته الثانية، جرى عرض إحصائي عن نتائج مبادرة «نبض بغداد»، قّده الدكتور مهدي محسن العلق، رئيس الجمعية العراقية للإحصاء. علماً أن المبادرة أطلقت برعاية رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني، وبتنفيذ أمانة بغداد ورابطة المصارف الخاصة، وبدعم من صندوق تمكين والبنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية.

وقال الدكتور مهدي محسن العلق: «إن مبادرة نبض بغداد ساهمت في إنعاش إقتصاد المدينة القديمة، بعد إعادة تأهيلها، وفق دراسة أعدتها الجمعية العراقية للعلوم الإحصائية بالتعاون مع هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية»، عارضاً نتائج الدراسة «التي تركّزت على تحليل آثار حملة إعادة إعمار وتأهيل شوارع المتنبّي والسراي والرشيد، والتي تُعدّ من أقدم وأهم مناطق بغداد التاريخية. وقد تمثلت أهداف الدراسة في قياس مدى تأثير المشروع على النشاط الإقتصادي والإجتماعي، عبر مسح ميداني شمل أصحاب المحلات والمصالح في الشوارع المذكورة، بالإضافة إلى الزوار والمقيمين في المنطقة.

وقد أظهرت نتائج المؤشرات عن إنتعاش النشاط الإقتصادي في منطقة المشروع، إذ ارتفع عدد فرص العمل من نحو 3750 إلى أكثر من 7300 فرصة، وزيادة ساعات عمل المحال إلى أكثر من 10 ساعات يومياً، بالإضافة إلى إرتفاع في قيمة العقارات بنسبة تفوق 50 % مقارنة بما كانت عليه قبل عملية البدء بالمشروع».

الجلسة الأولى

«التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي: تطبيقات عملية لتعزيز منظومات الإمتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب»



حازم عميرة، د. باسل الحجار، هشام مكمّل، علاء صالح، ومحمد زريقات

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي: تطبيقات عملية لتعزيز منظومات الإمتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب»، نقاطاً عدة هي: أبرز الحلول التقنية والرقمية المستخدمة اليوم في القطاع المصرفي لمكافحة الإحتيال والجرائم المالية، وخطوات تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في الرقابة المالية وكشف العمليات المشبوهة، ومواجهة التحديات التقنية والتنظيمية أثناء تطبيق الأنظمة الجديدة: حلول واقعية من القطاع المصرفي العربي والدولي.

وقد ترأس الجلسة الأولى، حازم عميرة، مستشار رئيس هيئة الرقابة المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعضو السابق للفريق المصري المشارك في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF. تحدث في الجلسة كل من: المقدم الدكتور باسل الحجار، خبير في الدراسات الأمنية والجيوسياسية، لبنان، وهشام مكمّل، المدير التنفيذي لمجموعة PA Global، كندا، وعلاء صالح المدير التنفيذي لمركز دبي المالي ورئيس شركة INEXA لإستشارات الاندماج والتحول الرقمي في القطاع المصرفي ومحمد زريقات، متخصص في تكنولوجيا مكافحة غسل الأموال والإمتثال، العراق.



د. وسام فتوح والأستاذ وديع الحنظل يتوسطان قيادات رسمية ومصرفية

الجلسة الثانية

«التشريعات المحلية والدولية ودور المصارف المركزية: تكامل لضمان الإمتثال المستدام»



الدكتور عرفات الفيومي، حازم عميرة، إسماعيل شوقي إسماعيل، شهدان جبيلي

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «التشريعات المحلية والدولية ودور المصارف المركزية: تكامل لضمان الإمتثال المستدام»، نقاطاً عدة هي: الدور المحوري للمصارف المركزية في تعزيز ومساندة المصارف في تطبيق التشريعات المحلية والدولية، والإجراءات التنظيمية التي يُمكن للمصارف المركزية إتخاذها لدعم المصارف في تحقيق الإمتثال، وعرض تجارب ناجحة في المنطقة حول الدور الفعّال للمصارف المركزية في تعزيز منظومات الإمتثال محلياً ودولياً.

تحدث في الجلسة الثانية كل من: الدكتور عرفات الفيومي، المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي العراقي، وحازم عميرة، مستشار رئيس هيئة الرقابة المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعضو السابق للفريق المصري المشارك في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، وإسماعيل شوقي إسماعيل، رئيس إدارة الأعمال البنكية، المصرف الأهلي العراقي. وكان عقّب على المتكلمين شهدان جبيلي، مستشار دولي أول للشؤون القانونية والإمتثال، لبنان.



حضور مصرفي عراقي وعربي

الجلسة الثالثة

«تعزيز الوعي المؤسسي وبناء ثقافة الإمتثال: من التعاون الداخلي بين الأقسام إلى التوعية المجتمعية والعملاء»



شهران جبيلي، عارف خليفة، غسان بلول، د. داني نصار، وحافظ أبو العزم

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «تعزيز الوعي المؤسسي وبناء ثقافة الإمتثال: من التعاون الداخلي بين الأقسام إلى التوعية المجتمعية والعملاء»، نقاطاً عدة هي: أهمية التعاون الإيجابي بين إدارة الإمتثال والأقسام الأخرى (المخاطر، العمليات، التسويق وخدمة العملاء)، وكيفية تحويل الإمتثال إلى شريك في تحقيق النجاح وليس عائقاً له، وإستراتيجيات عمليات لتحسين التواصل والتنسيق الداخلي بين مختلف الإدارات والإمتثال، وتوعية العملاء والجمهور بأهمية إجراءات الإمتثال والشفافية، وكيفية تحويل إجراءات الإمتثال إلى ميزة تنافسية وتعزيز الثقة طويلة الأمد بين المصارف والعملاء.

وقد ترأس الجلسة، شهران جبيلي، مستشار دولي أول للشؤون القانونية والإمتثال، لبنان. وتحدث فيها كل من: عارف خليفة، خبير مصرفي، البحرين، وغسان بلول، شريك، عضو مجلس الإدارة، والرئيس المشارك لمكتب الشرق الأوسط، SQUIRE Patton Boggs، أميركا، والدكتور داني نصار، الرئيس التنفيذي للإلتزام، مصرف التنمية الدولي، العراق، وحافظ أبو العزم، الرئيس التنفيذي – الإلتزام والحوكمة، البنك العربي الأفريقي الدولي، مصر.



مشاركة من الحضور في الجلسة

توصيات مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - دورته الثانية: بلورة إطار تنظيمي تحت إشراف رابطة المصارف العراقية الخاصة وبالتعاون مع إتحاد المصارف العربية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير القطاع المصرفي العراقي



صورة جماعية للمشاركين الرسميين في مؤتمر مكافحة غسل الأموال في بغداد

خلص المشاركون في مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدورته الثانية، تحت عنوان: «تحديات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وسُبل تلبية متطلبات البنوك المراسلة»، في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية دولة السيد محمد شياع السوداني، رئيس مجلس الوزراء العراقي، وحضور معالي محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي محسن إسماعيل العلق، ونظمه إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، وبمشاركة أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المصرفي العراقي والعربي، الى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، حيث تحدث في أعماله على مدار يومين 20 متحدثاً مُتخصصاً ناقشوا أبرز القضايا المتعلقة بتطوير القطاع المصرفي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بمقاربات تقنية من النواحي المصرفية والقانونية، إلى التوصيات التالية:

3. تعزيز التعاون الإقليمي عبر تفعيل الشراكات مع جهات مثل MENAFATF ولجنة بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وال OECD وإتحاد المصارف العربية ورابطة المصارف الخاصة العراقية للاستفادة من الدعم الفني والتدريب المشترك.

4. إطلاق ورشة عمل توعوية لموظفي المصارف والعملاء عبر إطلاق حملات تثقيفية موجهة للعملاء لتعزيز الثقة في النظام المصرفي وربط الإمتثال بالمصداقية والتميز التنافسي، بالتعاون مع إتحاد المصارف ورابطة المصارف.

5. تفعيل المنصة الرقمية للتشريعات عبر تحديث شامل ومتاح للتشريعات المصرفية عبر المنصة الرقمية لتسهيل الوصول الى القوانين وتوحيد الفهم والإمتثال.

6. العمل على وضع الأطر التنظيمية لمواكبة تطوّر الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه، وتبني وتطوير قواعد العمل المتصلة به عالمياً بشكل مسؤول Responsible Use of AI من خلال العمل المتواصل ومقارنة النتائج.

1. بلورة إطار تنظيمي وواضح تحت إشراف رابطة المصارف العراقية الخاصة وبالتعاون مع الجهات الداعمة وتحديداً إتحاد المصارف العربية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير القطاع المصرفي العراقي، في مجالات: *تطوير إجراءات العناية الواجبة، *إعتماد أدوات تقييم المخاطر، *التشدد في التعامل مع العقوبات المالية الموجهة، *إنشاء نظم رقابة للتحويلات، *تعزيز الإمتثال عند إدخال خدمات وتقنيات مالية جديدة، *تعزيز الشفافية والتوثيق عبر تطوير إجراءات داخلية شفافة ومتكاملة، الإمتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتسهيل التعامل مع المصارف المراسلة المراسلة، *تحليل الفجوات التنظيمية عبر إجراء مراجعات دورية لتعليمات البنك المركزي العراقي وتحليل الفجوات مع متطلبات الجهات الدولية لتحديث السياسات، *توظيف التكنولوجيا المالية عبر إعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة الإمتثال لكشف الأنشطة المشبوهة وتحسين سرعة ودقة التقارير.

2. وضع إطار لبناء علاقات إستراتيجية تختص بالتواصل الدولي لبناء علاقات مهنية مستدامة مع المصارف المراسلة.

في سياق مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في بغداد تكريم المؤسسات المصرفية والمالية الراعية والمتعاونة



البنك العربي – الأستاذ زياد الجمل

في سياق مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية تحت شعار «تحديات المصارف العربية في الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية، وسبل تلبية متطلبات البنوك المراسلة»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة العراقية بغداد، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، جرى في ختام المؤتمر تكريم المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للمؤتمر والمتعاونة معه بمنحها الدروع التقديرية، بمشاركة الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل، وهي كالتالي:



شركة Qi ومصرف الرافدين – الأستاذ بسام خالد رشيد



المصرف العراقي للتجارة – الأستاذة دينا أحمد فرحات



مصرف الاتحاد – السيدة عذراء ناظم



مصرف آشور – الأستاذ محمد محمد جواد كاظم



صورة جماعية للرعاة المكرمين



مصرف المشرق العربي الإسلامي - الأستاذ مهند عبد القادر



مصرف العراق الأول FIB - الآتسة رؤى موفق طالب



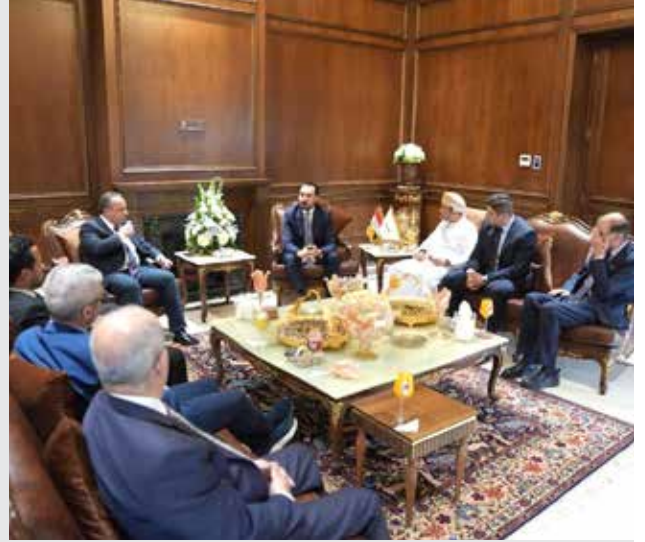
مصرف التنمية الدولي - الأستاذ سعد فائق عبد العزيز



مصرف الأهلي العراقي - الأستاذ إسماعيل شوقي إسماعيل

**على هامش مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في بغداد
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يلتقي
مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي برئاسة المهندس زياد خلف عبد في بغداد**

على هامش مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورته الثانية في العاصمة العراقية بغداد، زار الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح المقر الرئيسي لمصرف التنمية الدولي في بغداد، حيث التقى رئيس مجلس الإدارة المهندس زياد خلف عبد وأعضاء مجلس الإدارة، وكان بحث في شؤون مصرفية تتعلق بالتعاون ما بين الإتحاد ومصرف التنمية الدولي، والقطاع المصرفي العراقي، والمستجدات المتعلقة بالمعايير الدولية.



العربي الاسلامي بوابتك نحو المستقبل

قيمنا الأصيلة بوصلتنا نحو تحولنا الرقمي
لنقدم لكم أفضل تجربة
ضمن أعلى المعايير وأحدث التكنولوجيا المالية



البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

**برئاسة الدكتور وسام فتوح إنطلقت فعاليات
الاجتماع العام لمجموعة الإمتثال لمكافحة الجرائم المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البحر الميت - الأردن**



جاء إنطلاق فعاليات الاجتماع العام لمجموعة الإمتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FCCG) برئاسة الدكتور وسام فتوح مساء الأربعاء 14 مايو/ أيار 2025، بإقامة حفل عشاء ترحيبي رسمي، تم خلاله تكريم السيد آدم فامولارو، الرئيس التنفيذي لشركة WorkFusion، الذي ألقى كلمة رئيسية تناول فيها مستقبل وظيفة مكافحة الجرائم المالية لعام 2025. وقد مثل هذا الحفل إنطلاقة رمزية لسلسلة إجتماعات جمعت نخبة من صانعي السياسات وخبراء الإمتثال من مختلف أنحاء المنطقة والعالم.

في صباح الخميس 15 مايو/ أيار 2025، إفتتحت السيدة رندة الصادق، الرئيس التنفيذي للبنك العربي، الاجتماع بكلمة أثنت فيها على جهود الأعضاء ومساهماتهم البارزة، لمناسبة الذكرى التاسعة لتأسيس المجموعة، التي تركت أثراً جماعياً ملموساً في المنطقة.

وقالت السيدة الصادق: «في ظل التحديات المتزايدة، من التهديدات السيبرانية إلى تطور أساليب الجرائم المالية، لم يعد التعاون خياراً بل ضرورة»، مشيرة إلى «أن الحوار وتبادل المعرفة الذي سيجري اليوم يلعب دوراً محورياً في رسم ملامح مستقبل جهودنا المشتركة. معاً، يُمكننا تطوير حلول مبتكرة، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز إلتزامنا المشترك بأعلى معايير الإمتثال والنزاهة».

رندة الصادق:

تعزيز إلتزامنا المشترك

بأعلى معايير الإمتثال والنزاهة

تجاه أصحاب المصلحة»، مؤكداً «أن التعاون والتكامل بيننا يظل الحجر الأساس في معركتنا المستمرة ضد الجرائم المالية».

وختم الدكتور وسام فتوح كلمته بالتأكيد على استمرار MENA FCCG في دورها القيادي، موجّهاً الشكر للشركاء الدوليين على دعمهم الثابت والتزامهم المشترك.

مايكل ماتوسيان:

المجموعة أحدثت تغييرات جوهرية

نحو بيئة أكثر أماناً وشفافية في المنطقة

من جانبه، أشاد السيد مايكل ماتوسيان، مؤسس المجموعة ونائب الرئيس، خلال كلمته الافتتاحية، بالإنجازات الأخيرة التي حققتها المجموعة، مثنياً على جهود الأعضاء التي منحت المجموعة مكانة مرموقة وإعترافاً واسعاً من قبل الجهات التنظيمية والمنظمات الدولية، داعياً إلى «الاستفادة من هذه الإنجازات وتعميمها على نطاق أوسع، عبر تعزيز التواصل مع المجتمع الدولي، بما يضمن تحقيق أهداف المجموعة في بناء القدرات ونشر المعرفة داخل القطاع المصرفي وخارجه».

وقال السيد مايكل: «من خلال التعاون المثمر، والإبتكار، والقدرة على الصمود، تمكنا من إحداث تغييرات جوهرية وقطعنا خطوات كبيرة نحو بيئة مالية أكثر أماناً وشفافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما بعدها. لقد تميّزت جهودنا بالشراكة والوحدة والعزيمة، ما يذكّرنا بالآثر الإستثنائي الذي يمكن أن تُحدثه حين نعمل معاً».

محطات بارزة من الإجتماع

• إستضاف الإجتماع سعادة السيدة سمية أبو شريف، رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FIU - الأردن) ورئيسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، خلال جلسة بعنوان: «مستقبل مكافحة

د. وسام فتوح:

التعاون والتكامل الحجر الأساس

في معركتنا المستمرة ضد الجرائم المالية

من جانبه، عبّر الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية ورئيس مجموعة MENA FCCG، عن فخره بما حقّقه المجموعة منذ تأسيسها في العام 2016، مشيراً إلى «ارتفاع أصول البنوك الأعضاء من 800 مليار إلى 1.3 تريليون دولار، ما يعكس الثقة المتزايدة بالأداء الإقليمي والدولي للمجموعة»، عارضاً أبرز إنجازاتها، «منها إصدار أدلة مرجعية مهمة، وتأسيس فرع أوروبي، وإطلاق برامج شهادات مهنية بالشراكة مع الجامعة الأميركية في بيروت».

كما دعا الدكتور فتوح إلى «توسيع نطاق الإمتثال ليشمل القطاعات غير المالية، مثل العقارات، التأمين، الفن، والمعادن الثمينة، وتعزيز الشراكة مع الحكومات والجهات التنظيمية لبناء منظومة مالية أكثر شفافية وتكاملاً»، معلناً عن «مؤتمر مرتقب في بغداد حول مكافحة غسل الأموال بالشراكة مع الحكومة العراقية ووزارة الخزانة الأميركية، إضافة إلى مشروع إستراتيجي لإعادة دمج القطاع المصرفي السوري في النظام المالي العالمي، يتم عبر حوار بناء مع السلطات الأوروبية والفرنسية».

وأشار د. فتوح إلى «قمة مصرفية دولية ستُعقد في فرنسا تحت رعاية الرئيس إيمانويل ماكرون، تُخصّص لإعادة هيكلة القطاع المصرفي في الدول المتأزمة مثل سوريا، لبنان، العراق، اليمن، والسودان»، مؤكداً في كلمته على أهمية ما جاء في كلمة السيدة رندة الصادق، مشدداً على «ضرورة العمل المشترك من أجل تعزيز التوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وبناء منطقة شرق أوسط وشمال إفريقيا أكثر أماناً»، وقال: «لتعزيز ما حقّقه المجموعة من إنجازات ملموسة، لا بد من التحلي بالمرونة الإستراتيجية، وإستشراف المستقبل، والوفاء بمسؤولياتنا

(Research Centre). تعرض الورقة نتائج تطبيق نموذج قائم على تقنيات التعلم الآلي لتقييم درجة المخاطر المرتبطة بالتحديات الخاصة بغسل الأموال، وتبرز الدور الفعال لهذا النموذج في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز دقة قرارات الإمتثال في المؤسسات المالية.

كما قدم خلال الإجتماع كل من السيد باتريك فينجرالد، مدير برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال ورئيس قسم التعلم الإلكتروني في كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال - الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، والسيدة لما سهلي، مديرة البرامج الإلكترونية في AUB Online، عرضاً شاملاً حول التقدم المحرز في برنامج الشهادة المتخصص في الجرائم المالية القائمة على التجارة (Trade-Based Financial Crime – TBFC)، المنفذ بالتعاون مع فريق العمل المختص بـ TBFC في مجموعة MENA FCCG والفصل الإقليمي للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFCC – MENA Chapter).

مبادرة نوعية لمكافحة الفساد والرشوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وفي خطوة إستراتيجية لتعزيز الشفافية وترسيخ ثقافة الإمتثال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أعلنت مجموعة MENA FCCG، بالتعاون مع الفصل الإقليمي للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFCC – MENA Chapter)، عن إطلاق مبادرة جديدة تهدف إلى دعم جهود المنطقة في مكافحة الفساد والرشوة، وذلك من خلال محورين تكمليين يعكسان التزاماً راسخاً بإرساء بيئة أعمال نزيهة ومسؤولة.

الجرائم المالية: تسخير الإستراتيجيات المدفوعة بالإستخبارات»، أدارها السيد شي سيدانيوس، الرئيس العالمي لمكافحة الجرائم المالية والشؤون المؤسسية في مجموعة بورصة لندن (LSEG) ومؤسس التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFCC).

• كما شاركت في الإجتماع السيدة كاثلين بوزيس، الملحقة الإقليمية لدى شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) في وزارة الخزانة الأميركية، حيث قدمت عرضاً حول التوجهات الإقليمية للوزارة في مجال مكافحة الجرائم المالية، موضحة أبرز أولويات FinCEN، والتي تشمل التصدي لتجارة المخدرات، تقويض قدرات إيران على تطوير أسلحة دمار شامل، ودعم جهود إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب السوري.

إنجازات تُحدث فرقاً: مساهمات نوعية

لمجموعة MENA FCCG

شهد الإجتماع عرضاً لأبرز الإنجازات الحديثة التي حققتها مجموعة الإمتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FCCG)، ولا سيما من خلال فرق العمل المتخصصة التابعة لها، والتي ساهمت في ترسيخ مكانة المجموعة كمحور إقليمي رائد في مجال الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية. ومن بين هذه الإنجازات البارزة، تم تقديم ورقة بحثية متقدمة بعنوان: «نموذج تقييم المخاطر لإدارة معاملات غسل الأموال»، أعدتها أكاديمية ريدان بالتعاون مع فريق العمل المعني بالنكاء الإصطناعي التابع للمجموعة ومركز الأبحاث التابع لأكاديمية سوق أبوظبي العالمي (ADGM Academy).



صورة جماعية للمشاركين الرئيسيين في الاجتماع العام لمجموعة الإمتثال في البحر الميت

مجموعة LSEG، تناولتا مستقبل مكافحة الجرائم المالية في ظلّ التحول الرقمي، والتحديات المرتبطة بحماية البيانات واستخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول. وشارك فيها خبراء بارزون مثل آدم فامولارو، ماركوس شولتر، نيشانث نوتاث، وجون والش، مؤكدين أهمية الابتكار الرقمي في بناء أطر رقابية مرنة وفعالة.

أولويات المجموعة لعامي 2025/2026

ناقش أعضاء مجموعة MENA FCCG أولويات العمل المقررة للعامين 2025/2026، مؤكدين أهمية نقل المعرفة وبناء القدرات كشرط أساسي لتفعيل العمل الجماعي في مواجهة التحديات المتزايدة للجرائم المالية. وشدد الأعضاء على ضرورة توسيع عضوية المجموعة لتشمل بلدان شمال إفريقيا، بهدف ترسيخ حضورها الإقليمي وتعزيز الإستجابة الجماعية.

كما دعا الأعضاء إلى تعزيز الإنخراط مع الهيئات الرقابية، لا سيما في ما يتعلق بإحتضان التكنولوجيا المتقدمة، وضمان مواءمة الأولويات بين القطاعين العام والخاص. وشملت المناقشات قضايا جوهرية مثل استخدام تقنيات الحوسبة السحابية لتطوير حلول ذكية، مع مراعاة التركيز التنظيمي على سيادة البيانات وحمايتها.

وفي هذا السياق، أعلن السيد شي سيدانيوس عن تنظيم القمة السنوية المقبلة للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFFC) تحت عنوان «مكافحة الجرائم المالية في عالم أكثر تعقيداً»، وذلك بشراكة مع مجموعة MENA FCCG، على أن تُعقد القمة يومي 10 و 11 سبتمبر/أيلول 2025، وتستضيفها سوق أبوظبي العالمي (ADGM) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي ختام الإجتماع، صرّح السيد مايكل ماتوسيان قائلاً: «التغيير أصبح واقعاً دائماً، ويجب على القطاع المالي أن يكون قادراً على التكيف والتحول في الوقت المناسب، بما يواكب التحول الرقمي، ويواجه إستغلال المجرمين للأنظمة المتقدمة المصممة لمكافحة الجرائم المالية، وحده التعاون العابر للقطاعات والحدود هو ما يُمكننا من أداء دورنا كحماة للنظام المالي العالمي».

وقد ختم الأعضاء الإجتماع بالإتفاق على عقد الإجتماع العام المقبل حضورياً في مايو/أيار 2026، على أن يُحدّد الموقع في وقت لاحق.

المحور الأول، يتمثل في لوحة مؤشرات MENA لمكافحة الرشوة والفساد ABC Dashboard، وهي أداة تحليلية متقدمة تم تطويرها بإستخدام منصّة تصنيف مخاطر الدول التابعة لمجموعة بورصة لندن (LSEG)، المعروفة بمصداقيتها العالية على المستوى الدولي. وقد تم تكييف هذه الأداة لتراعي الخصوصيات الإقليمية لدول المنطقة، حيث تُتيح رؤية قائمة على البيانات حول توزيع مخاطر الرشوة والفساد، مما يساعد الحكومات، والقطاع الخاص، والمستثمرين على رصد التحديات، وإستشراف الإتجاهات، وتوجيه الإصلاحات المؤسسية بشكل فعال.

أما المحور الثاني، فيتجسّد في أداة التقييم الذاتي للقطاع الخاص في مجال مكافحة الرشوة والفساد، والتي تهدف إلى تمكين الشركات العاملة في المنطقة من تقييم برامجها الداخلية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. وتوفر هذه الأداة إطاراً عملياً يساعد المؤسسات على قياس أدائها، وتحديد مجالات التحسين، وتعزيز التزامها بمبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة. تُعد هذه المبادرة نموذجاً رائداً للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الفساد، وتعكس الدور المتنامي لمجموعة MENA FCCG في توفير أدوات معرفية وعملية تُسهم في إحداث تغيير مستدام وبناء مستقبل اقتصادي أكثر نزاهة واستقراراً في المنطقة.

MENA FCCG تعزّز التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المالية

شارك السيد توماس نون، رئيس الفصل الأوروبي لمجموعة MENA FCCG، في إجتماع المجموعة، مقدّماً عرضاً حول إنجازات الفصل وخططه لعام 2025، مؤكداً أن الأولوية ستكون لتعزيز التعاون مع المصارف العربية في أوروبا، ونشر أفضل ممارسات الإمتثال، وتوسيع الحضور لدى الهيئات الرقابية، مشيراً إلى أهمية الإستعداد لتطبيق قانون الجرائم الاقتصادية الجديد في المملكة المتحدة، والذي يستحدث جريمة «الإخفاق في منع الإحتيال»، إعتباراً من سبتمبر/أيلول 2025.

كما قدّمت السيدة شيلا سادات، مديرة الشراكات في GASA، مداخلة حول الجهود المشتركة في دعم برامج الامتثال وبناء القدرات. وقد تناول كل من تشيب بونسي، وسارة رونج أبرز التحديات المتعلقة بالعراق والعقوبات الدولية، بإدارة السيد أنطوان حبيش، المستشار الإستراتيجي لإتحاد المصارف العربية.

وتضمّن الإجتماع جلسيتين تقنيتين أدارهما السيد ديفيد شيبيرد من

تتعدّد أشكال المخاطر الجيوسياسية والنزاعات العسكرية وعدم الإستقرار السياسي والعقوبات الإقتصادية السمود المصرفي والإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية

على سياسات المصارف المركزية، خصوصاً في الإقتصادات النامية، التي تجد نفسها مضطرة إلى تعديل أسعار الفائدة بشكل متكرّر، أو التدخل في أسواق العملات للحفاظ على إستقرار العملة الوطنية. كما تؤثر هذه الإجراءات بدورها على البيئة التشغيلية للمصارف التجارية وتزيد من كلفة التمويل وتحدّ من قدرة المصارف على منح القروض وتحفيز الإقتصاد. كذلك، فإن تأثير هذه المخاطر يتجاوز القطاع المصرفي ليشمل منظومة الإقتصاد الكلي، إذ تؤدي إلى تقلص في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتباطؤ النمو الإقتصادي وإرتفاع مستويات التضخم نتيجة إضطرابات التجارة العالمية وإرتفاع أسعار المواد الأولية. ويزداد الأمر تعقيداً عندما تؤثر هذه المخاطر على إستقرار العملات الوطنية أو الإحتياطات الأجنبية، ما قد يضع المصارف أمام تحديات إضافية في إدارة السيولة وتوفير العملة الصعبة.

ولا يُمكن إغفال الدور المتزايد للمخاطر السيبرانية المرتبطة بالهجمات الرقمية المدعومة من أطراف دولية في ظل النزاعات الجيوسياسية، والتي قد تستهدف الأنظمة المصرفية والبنى التحتية المالية الحيوية، وهو ما يفرض على المصارف أن تضيف بُعد الأمن السيبراني كجزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر الجيوسياسية، مع تعزيز نظم الحماية وتحديثها بشكل دائم. وعليه، تصبح الحاجة إلى فهم عميق ومتكامل للمخاطر الجيوسياسية ضرورة ملحة لصنّاع القرار المصرفي، وهو ما يتطلب أدوات تحليلية متقدمة، ولجان متخصصة تتابع التطورات العالمية وترجمها إلى مؤشرات إستباقية داخل المؤسسات المالية. كذلك، فإن تأثير هذه المخاطر يتجاوز القطاع المصرفي ليشمل منظومة الإقتصاد الكلي، إذ تؤدي إلى تقلص في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتباطؤ النمو الإقتصادي وإرتفاع مستويات التضخم نتيجة إضطرابات التجارة العالمية وإرتفاع أسعار المواد الأولية.

ويزداد الأمر تعقيداً عندما تؤثر هذه المخاطر على إستقرار العملات الوطنية أو الإحتياطات الأجنبية، ما قد يضع المصارف أمام تحديات إضافية في إدارة السيولة وتوفير العملة الصعبة.

إستراتيجيات الصمود وإدارة المخاطر لضمان صمودها

تعتمد المصارف على مجموعة من الإستراتيجيات، تشمل تنويع المخاطر الجغرافية والإستثمارية، وتعزيز إحتياطاتها من السيولة، وتبني أطراً حديثة لإدارة المخاطر تعتمد على التحليل الإستباقي والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية. كما تركّز على بناء أنظمة إمتثال صارمة تتماشى مع المعايير الدولية وتحد من التعرّض للعقوبات أو القرارات التنظيمية المفاجئة.



تتسارع التغيّرات الجيوسياسية في العالم بصورة غير مسبوقة، حيث تشهد الساحة الدولية إضطرابات متعددة تشمل النزاعات المسلحة والتوترات الجيوسياسية والعقوبات الإقتصادية والحروب التجارية وتغيّرات موازين القوى الإقليمية. وفي ظل هذه التقلّبات، تبرز أهمية الصمود الإقتصادي والمصرفي كضرورة إستراتيجية تمكّن الدول من الحفاظ على إستقرارها المالي وضمان إستمرارية النشاط الإقتصادي، رغم التحدّيات الخارجية. علماً أن المصارف، باعتبارها العصب الرئيسي للأنظمة المالية، تقع في صلب هذه المعادلة، إذ يُعهد إليها مسؤولية إدارة رأس المال وتوفير التمويل وتأمين المدفوعات والحفاظ على ثقة المستثمرين والعملاء، وبالتالي، فإن قدرتها على الصمود أمام الأزمات الجيوسياسية تمثل ركيزة حاسمة للإستقرار الإقتصادي الشامل.

المخاطر الجيوسياسية وتأثيرها على القطاعات المصرفية والمالية

تتعدّد أشكال المخاطر الجيوسياسية، وتشمل على سبيل المثال النزاعات العسكرية، وعدم الإستقرار السياسي، والعقوبات الإقتصادية، والقرارات أحادية الجانب من القوى الكبرى، وإضطرابات سلاسل التوريد العالمية. تؤدي هذه المخاطر إلى تقلّبات حادة في الأسواق المالية وإنخفاض ثقة المستثمرين وتراجع في مستويات السيولة والإئتمان. كما تؤثر بشكل مباشر على بيئة الإمتثال المصرفي، حيث تصبح المصارف أكثر عرضة للمخاطر التنظيمية والعقوبات الثانوية، ما يُضعف قدرتها على إقامة علاقات مستقرة مع المصارف المراسلة ويُعقّد تعاملاتها الخارجية. وإلى جانب ذلك، تفرض التطورات الجيوسياسية ضغوطاً كبيرة

في ما يلي إضاءة على بعض آليات التمكين:

• **حماية المحافظ الاستثمارية:** تتمثل أبرز الأدوات في تنويع المحافظ الاستثمارية عبر أصول وأسواق متعددة، وتحديد نسب المخاطر المقبولة ضمن حدود محددة، واستخدام أدوات التحوط المالي مثل المشتقات والعقود المستقبلية. كما يجب تعزيز الاستثمارات في الأصول الدفاعية مثل الذهب أو السندات السيادية منخفضة المخاطر، وضمان وجود تقييم دوري للمخاطر المرتبطة بكل أصل. ويُستحسن أيضاً بناء آليات إستجابة سريعة عند حدوث تغيرات مفاجئة في البيئة الاقتصادية، بما في ذلك خطط الطوارئ لإعادة توزيع الأصول أو تعديل السياسات الاستثمارية وفق المستجدات. ويُعدّ تطوير أدوات تقييم المخاطر الديناميكية عاملاً حاسماً في هذا المجال، إذ تُمكن المؤسسات من قراءة متغيرة للأسواق والتفاعل الفوري مع التحوّلات.

• **الإستجابة لتوقعات العملاء المتزايدة:** يتطلب الأمر تعزيز تجربة العملاء من خلال الرقمنة، وإطلاق منتجات مالية مخصصة تلبي الإحتياجات المتغيرة، مثل حلول الدفع الإلكتروني والقروض المرنة ومنتجات الإستثمار المستدام. كما يتعيّن على المصارف توفير خدمات إستشارية دقيقة حيال التغيرات في الأسواق العالمية وتأثيراتها على قرارات العملاء. ويشكل التواصل الفعال والشفاف مع العملاء عنصراً مهماً في الحفاظ على الثقة، لا سيما في فترات الأزمات، حيث تزداد الحاجة إلى الطمأنينة والمعلومات الدقيقة. كما ينبغي تعزيز أدوات التحليل السلوكي للزبائن لتحديد أنماطهم الإستهلاكية وإبتكار حلول مالية ملائمة تعكس إحتياجاتهم المتجددة.



من جهة أخرى، تشكل الرقمنة والتحوّل التكنولوجي أداة حيوية للصمود، حيث تسمح للمصارف بتطوير نماذج أعمال مرنة، وتقوية قنواتها الرقمية، وتوسيع قاعدة عملائها خارج الحدود التقليدية. ويسهم اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تحسين القدرة على التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية وتحديد مكانم الخطر في مراحل مبكرة. ولا يقل أهمية عن ذلك الإستثمار في العنصر البشري، إذ إن تعزيز كفاءة الموظفين وتدريبهم على التعامل مع البيئات غير المستقرة يمثل خط دفاع أساسياً. ومن الإستراتيجيات المحورية أيضاً تطوير خطط إستمرارية الأعمال، التي تضمن المحافظة على العمليات الحيوية للمصرف في حالات الطوارئ أو الكوارث الجيوسياسية، بما في ذلك توفير بدائل تشغيلية عبر فروع دولية أو نظم إحتياطية لتقنية المعلومات. كما تُسهم عمليات المحاكاة الدورية لإختبار الجاهزية التشغيلية في تقوية المنظومة المؤسسية للصمود.

إضافة إلى ذلك، يُمكن للمصارف تعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية الأقل تأثراً بالأزمات الجيوسياسية، بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على أسواق شديدة الحساسية. هذا النوع من التوسع الخارجي يجب أن يتم وفق دراسات جدوى دقيقة تراعي البيئة التنظيمية والسياسية والمالية في تلك الأسواق. ولا بد أيضاً من بناء شبكات تواصل فعالة مع السلطات الرقابية والجهات الدولية، بهدف تبادل المعلومات حول الأخطار المحتملة وتعزيز التعاون في مجال الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي مجالات أصبحت شديدة الترابط مع الإعتبارات الجيوسياسية المعاصرة.

في ضوء ما تقدم، فإن بناء ثقافة مؤسسية مرنة تتقبل التغيير، وتستوعب الديناميكيات الجديدة، وتُشجع على إتخاذ قرارات سريعة ومدروسة، يُعدّ من صلب إستراتيجيات الصمود، بما يضمن الحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين في كافة الأوقات. من جهة أخرى، تشكل الرقمنة والتحوّل التكنولوجي أداة حيوية للصمود، حيث تسمح للمصارف بتطوير نماذج أعمال مرنة، وتقوية قنواتها الرقمية، وتوسيع قاعدة عملائها خارج الحدود التقليدية. ويسهم اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تحسين القدرة على التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية وتحديد مكانم الخطر في مراحل مبكرة. ولا يقل أهمية عن ذلك الإستثمار في العنصر البشري، إذ إن تعزيز كفاءة الموظفين وتدريبهم على التعامل مع البيئات غير المستقرة يمثل خط دفاع أساسياً.

خطط العمل المستقبلية لتمكين المصارف

تتطلب البيئة الجيوسياسية المتغيرة من المصارف ليس فقط التفاعل مع التحديات الآنية، بل أيضاً اعتماد نهج إستباقي يستند إلى رؤية إستراتيجية واضحة وخطط تنفيذية مرنة تُمكنها من تعزيز مرونتها المؤسسية وتحقيق أهدافها المالية والتنموية. وتُمثل هذه الخطط ركيزة مركزية لضمان قدرة المصارف على مواصلة تقديم خدماتها بفعالية، وحماية مصالح أصحاب المصلحة، والإضطلاع بدور فعال في دعم الإستقرار الإقتصادي الوطني والإقليمي.



التحول، وأدوات تشغيلية قابلة للتكيف مع التحوّلات العنيفة في الأسواق الدولية.

وضمن هذا الإطار، يتطلّب الواقع الجديد إرساء وحدات تحليل إستراتيجية داخل المصارف، تُعنى برصد التطورات الجيوسياسية وربطها بالقرارات التمويلية والاستثمارية، بما يتيح إستجابة أسرع وأكثر دقة للتغيّرات المفاجئة. كما ينبغي تعزيز البنية التحتية الرقمية والقدرات السيبرانية لضمان إستمرارية الأعمال في وجه التهديدات السيبرانية والإختراقات، والتي أصبحت جزءاً من حروب غير تقليدية تستهدف المؤسسات المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، يُعدّ بناء شراكات استراتيجية مع منظمات دولية وهيئات رقابية موثوقة، خطوة محورية لتعزيز قدرة المصارف على التكيف، وتبادل المعرفة، وتحقيق التوازن بين الإمتثال الصارم والمرونة التشغيلية. ويُمثل دعم البحوث التطبيقية في مجالات إدارة المخاطر الجيوسياسية، وتحليل السيناريوهات والإمتثال المتقدم رافعة معرفية لا غنى عنها في عالم يتغيّر بوتيرة غير مسبوقة. كما يجب أن تُولي المؤسسات إهتماماً بتصميم برامج تدريبية مستدامة تُعنى ببناء قدرات الكوادر المصرفية في فهم وتحليل المخاطر السياسية والإقتصادية العابرة للحدود، بما يُساهم في ترسيخ مناعة مؤسسية حقيقية، بدلاً من الإكتفاء بالإجراءات الشكلية.

في المحصلة، إن قدرة القطاع المصرفي على الصمود والتقدم لا تُبنى فقط على الإجراءات الآنية، بل تتطلب إرادة جماعية وقيادة إستراتيجية واعية، تتجاوز منطق ردود الفعل إلى تبني رؤية متكاملة تعيد صوغ العلاقة بين المال والسيادة والسياسة، وتؤسس لمرحلة جديدة من الإستقرار المالي والتأثير الإقليمي والدولي.

(المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية)

• **الحفاظ على التنافسية:** يتم ذلك من خلال الابتكار المستمر، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التشغيلية وتحليل البيانات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال أتمتة الإجراءات وتقليل التكاليف. كما يُعدّ الإنفتاح على الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية عاملاً أساسياً في بناء نماذج أعمال أكثر مرونة وإستجابة للتحديات.

ولا بد من تعزيز الإستثمارات في البحث والتطوير داخل المصارف نفسها، لضمان إنتاج حلول مالية تتناسب مع الديناميكيات الجديدة في الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، يجب أن تنتظر المصارف إلى الابتكار كمصدر استراتيجي للميزة التنافسية، لا كعامل تقني فقط، مما يتطلب تفعيل حوكمة الابتكار وتخصيص ميزانيات مستدامة لهذا الغرض.

في الخلاصة

بناءً على ما تقدم، لم يعد الصمود المصرفي والإقتصادي خياراً نظرياً، بل أصبح ضرورة إستراتيجية محورية لتمكين المصارف من التعامل مع واقع دولي بالغ التعقيد، يتسم بتشابك الأزمات وتسارع التغيّرات الجيوسياسية والإقتصادية. فالمؤسسات المصرفية التي تتبنى إستراتيجيات متعدّدة المستويات، وتفعّل آليات الحوكمة الرشيدة، وتستثمر بشكل ذكي في الرقمنة والابتكار المالي، أثبتت قدرتها على الإستمرار بل وتحقيق النمو حتى في أكثر البيئات تقلباً.

إن مواجهة التحديات الجيوسياسية تفرض تحوّلًا نوعياً في التفكير المصرفي، من عقلية رد الفعل إلى عقلية الإستباق والإستشراف، بحيث تُرى المخاطر لا كمجرد تهديدات بل كنوافذ لإعادة التموّج وتحقيق فرص جديدة. فالمصرف القادر على الصمود هو ذاك الذي يمتلك بنية تنظيمية مرنة، وثقافة مؤسسية مرنة منفتحة على

قانون الاتحاد الأوروبي الجديد حول الوصول الرقمي



بدءاً من 28 يونيو/ حزيران 2025 يفرض الاتحاد الأوروبي على المؤسسات تطبيق قانون لتعزيز الوصول الرقمي، ويلزم القانون كل المؤسسات في الاتحاد الأوروبي، في مختلف أحجامها، بضمان إمكانية استخدام مواقعها الإلكترونية وتطبيقاتها المحمولة وخدماتها الرقمية للجميع وبالأخص المعوقين.

وسنعرض في ما يلي، النقاط الرئيسية في قانون الاتحاد الأوروبي الجديد لتعزيز إمكانية الوصول الرقمي والخطوات المتوقعة للإمتثال لهذا القانون، كما ونلفت الإنتباه إلى أنه رغم أن الخطوات للإمتثال للقانون الجديد إلزامية في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يتوجب أيضاً على المؤسسات في العالم العربي إنتهاج هذه الخطوات وتكييفها وتخصيصها بما يتناسب مع مصالحها.

كما وأن هذا القانون يطال جميع المصارف العربية، ولا سيما المصارف العربية التي لديها مراسلون في الاتحاد الأوروبي والمصارف العربية التي تعمل على الصعيد الدولي. وعلى المصارف العربية الإمتثال لقانون الاتحاد الأوروبي لتعزيز إمكانية الوصول الرقمي وذلك للحفاظ على قدراتها التنافسية على المستوى العالمي.

تعريف الوصول الرقمي

إلى توحيد متطلبات إمكانية الوصول في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي لجميع المنتجات والخدمات الرقمية، من أجهزة الصراف الآلي والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية إلى الهواتف الذكية والاتصالات، ويوضح تصميم هذه المنتجات ووظائفها وتوافر المعلومات فيها.

يشير مصطلح الوصول الرقمي إلى تصميم مواقع الويب والتطبيقات والأدوات والواجهات عبر الإنترنت بحيث يمكن استخدامها من قبل الأشخاص المعوقين المصابين بالإعاقات السمعية والبصرية والإدراكية والجسدية. ويهدف القانون إلى تحقيق قدر أكبر من الشمول ونمو الأعمال.

فوائد تحقيق الوصول الرقمي الشامل

بالإضافة إلى ضرورة الإمتثال القانوني لتحقيق الوصول الرقمي الشامل، هناك فوائد وفرص كبيرة يمكن تحقيقها من خلال تحقيق الوصول الرقمي الشامل.

يُوسّع مفهوم الوصول الرقمي الشامل نطاق الوصول الرقمي ليشمل كل شيء، وليس فقط المساحات الرقمية، فهو يتعلق بتطوير بيئات ومنتجات وخدمات يُمكن للجميع، بغض النظر عن قدراتهم، استخدامها براحة وإستقلالية. ويشمل ذلك المساحات المادية كالمباني ووسائل النقل العام، وحتى الأدوات اليومية كالآثاث واللافتات. على سبيل المثال، تُسهّل منحدرات الكراسي المتحركة والمساعد الوصول إلى المباني للأشخاص ذوي الإعاقة

المتطلبات القانونية والتنظيمية

إن المتطلبات القانونية والتنظيمية للوصول الرقمي تشمل الإمتثال لمعايير The Web Content Accessibility Guidelines (WCAG). وتُحدّد إرشادات إمكانية الوصول إلى محتوى الويب WCAG المعيار العالمي لإمكانية الوصول إلى الويب. ويُوسّع الإصدار الأخير، WCAG 2.1، نطاق تطبيق المبادئ الأساسية لإمكانية الوصول إلى محتوى الويب على أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف.

كما وأن قانون الاتحاد الأوروبي الجديد لتعزيز الوصول الرقمي والذي سيدخل حيز التنفيذ في 28 يونيو/ حزيران 2025، يهدف

بديهية، وتصميم متناسق يُفيد جميع المستخدمين، بمن فيهم ذوو الإعاقات العقلية.

• **المقانة:** يجب أن يتوافق المحتوى مع مختلف الأجهزة والتقنيات المساعدة، ويجب أن تكون مواقع الويب والتطبيقات متوافقة مع قارئات الشاشة، وأدوات التحكم الصوتي، ومختلف المتصفحات لضمان سهولة الوصول للجميع.

تُشكل هذه المبادئ أساس معايير إمكانية الوصول العالمية، وهي من ضمن إرشادات إمكانية الوصول إلى محتوى الويب (WCAG)، ويساعد تطبيقها في تحقيق تجربة أكثر شمولاً للجميع. تضمن سهولة التشغيل إمكانية تصفح مواقع الويب باستخدام لوحة المفاتيح فقط، مع تجنب استخدام الأدوات التي تتطلب حركة سريعة أو نقرًا دقيقًا، وذلك لمنح المستخدمين وقتًا كافيًا للتفاعل مع المحتوى، كما تُساعد المقانة على جعل المحتوى الرقمي يعمل على جميع الأجهزة والتقنيات.

خطوات عملية لتحقيق الوصول الرقمي

بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تتضمن الخطوات العملية لتحسين الوصول الرقمي وتقديم تجربة رقمية أكثر شمولاً التالي:

• فهم إحتياجات الوصول الرقمي: وذلك يتطلب التعرف على مختلف أنواع الإعاقات وكيفية تأثيرها على التفاعلات الرقمية، مما يساعد في تحديد نقاط الضعف المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المواقع الإلكترونية أو التطبيقات أو الخدمات الرقمية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

• **إتباع إرشادات الوصول الرقمي:** يُمكن إستخدام إرشادات إمكانية الوصول إلى محتوى الويب (WCAG) كمرجع للتأكد من أن المواقع الإلكترونية مصممة بحيث تدعم قارئات الشاشة، والتنقل باستخدام لوحة المفاتيح، ووظائف تحويل النص إلى كلام.

• **تسهيل فهم المحتوى:** على المؤسسات توفير نص بديل للصور ليتمكن ضعاف البصر من فهمها، مما يستوجب ترجمة المحتوى والنصوص واستخدام ألوان متباينة وخطوط واضحة لتحسين الرؤية.

• **تبسيط التنقل:** يجب التأكد من إمكانية الوصول إلى جميع العناصر التفاعلية (الأزرار، الروابط، النماذج) عبر إختصارات لوحة المفاتيح. إن استخدام عناوين وعلامات واضحة لتوجيه المستخدمين بفعالية وتجنب استخدام القوائم المنسدلة أو الرسوم المتحركة المعقدة التي قد يصعب على المستخدمين ذوي الإعاقات فهمها هو أمر ضروري لتعزيز الوصول الرقمي.

• **تحسين إمكانية الوصول عبر الأجهزة المحمولة:** يجب التأكد من إستجابة المواقع الإلكترونية والمحتوى

الجسدية. كما وتساعد طريقة برايل Braille على أجهزة الصراف الآلي والإعلانات الصوتية في وسائل النقل العام الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. وتساعد أدوات التحكم السهلة وأجهزة التحكم التكيفية في الأشخاص ذوي الإعاقات الحركية مما يسمح لهم بالتفاعل الكامل مع الأجهزة.

إن الهدف من شمولية الوصول الرقمي هو إزالة الحواجز وتمكين الجميع، بغض النظر عن أعمارهم أو قدراتهم البدنية، من المشاركة على قدم المساواة في المجتمع. وبذلك فإن الوصول الرقمي الشامل هو الوصول الرقمي للجميع.

يتيح الوصول الرقمي الشامل إلى تحقيق العديد من المزايا منها:

• **الوصول الشامل إلى السوق:** بالنسبة إلى بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، قد يكون من الأسهل التعامل مع شركة من خلال منصة رقمية يمكن الوصول إليها. وبالنسبة إلى البعض الآخر، قد يكون هذا خيارهم الوحيد.

• تساعد مواقع الويب والتطبيقات المعززة بالوصول الرقمي الشامل في تسهيل التواصل مع ملايين العملاء وتلبية احتياجاتهم.

• **تحسين تجربة المستخدم:** تساعد ترجمات الفيديو الأشخاص الذين يعانون ضعف السمع، ويساعد تبسيط التنقل على تحسين تجربة المستخدم.

- إن إعطاء الأولوية لإمكانية الوصول الرقمي الشامل يمكن أن يجعل المنصات الرقمية أكثر سهولة في الاستخدام للجميع وذلك لا يقتصر فقط على الأشخاص ذوي الإعاقة.

• **تحسين التنافسية:** إن الالتزام بتحقيق الوصول الرقمي الشامل هو إلزام بالمسؤولية الاجتماعية، فالاعتماد المبكر والمستمر للممارسات الشاملة يُسهم في التميز، والبقاء في الطليعة على الصعيد العالمي، وتعزيز الثقة، وترسيخ السمعة.

مبادئ الوصول الرقمي

تضمن مبادئ الوصول الرقمي للجميع، بغض النظر عن قدراتهم، إمكانية الوصول إلى البيانات الرقمية والمادية والتفاعل معها. وتشمل المبادئ الأساسية للوصول الرقمي التالي:

• **سهولة الإدراك:** يجب أن تكون المعلومات متاحة لجميع الحواس. تُسهّل بدائل النصوص للصور، وترجمات الفيديو، والمحتوى الذي يمكن الوصول إليه من قبل الأشخاص ذوي القدرات المختلفة.

• **سهولة الاستخدام:** يجب أن تكون واجهات الاستخدام سهلة وتجنب المحتوى الذي قد يُسبب نوبات صرع، وضمان سهولة استخدام العناصر التفاعلية للجميع.

• **سهولة الفهم:** يجب أن تكون المعلومات والوظائف واضحة وسهلة التنبؤ. استخدام لغة بسيطة، وتخطيطات

تباين الألوان، ووضوح الخطوط للمستخدمين ضعاف البصر وتوفير ترجمات ونصوص مكتوبة لمحتوى الوسائط المتعددة.

• **إختبار ومراقبة الإمتثال:** إجراء عمليات تدقيق دورية لإمكانية الوصول ووضع إجراءات مراقبة داخلية لضمان الامتثال المستمر.

• **الإستعداد للتنفيذ:** سيتم تطبيق قانون إمكانية الوصول الإلكتروني بالكامل في حلول 28 يونيو/ حزيران 2025، وقد يؤدي عدم الإمتثال إلى عقوبات أو إجراءات قانونية. وينبغي على الشركات التعاون مع خبراء إمكانية الوصول لضمان الامتثال قبل الموعد النهائي.

• **إعداد بيان إمكانية الوصول:** يوضح هذا البيان إلزام الشركات بتحقيق الوصول الرقمي ويتضمن هذا البيان البنود التالية:

• مدى إمكانية الوصول الرقمي للجميع.

• إجراء عمليات تدقيق للتحقق من إمكانية الوصول الرقمي.

• ضمان إمكانية الوصول الرقمي باستمرار.

• الإطلاع على تعديلات القانون وإرشادات الوصول إلى محتوى الويب (WCAG)

وإرشادات هيئة تقييم الوصول الإلكتروني EEA وEuropean Accessibility Act والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

• **السعي نحو الوصول الرقمي الشامل:** الهدف ليس الامتثال فحسب، بل تقديم الوصول الرقمي الشامل للمستخدمين.

خارطة الطريق للمصارف العربية

في حين أن الوصول الرقمي أصبح أمراً إلزامياً بموجب القانون، إلا أنه يتيح أيضاً فرصة لإعادة تقييم طريقة تعامل المصارف العربية مع الشركات عبر المنصات الإلكترونية والرقمية.

إن إتخاذ خطوات لإستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، سيُحسن التفاعل مع جميع المستخدمين على نطاق واسع، ويضمن تلبية الخدمات المصرفية لجميع إحتياجاتهم. مع أن تحقيق الإمتثال قد يبدو معقداً، إلا أنه ليس أمراً شاقاً. فالبدء بخطوات صغيرة وبسيطة قد يُحدث تأثيراً كبيراً.

في الخلاصة، إن وضع الإستراتيجيات للتكيف مع القانون الجديد، يُمكن أن ينفذ المصارف العربية العاملة على المستوى العالمي، من المشاكل القانونية الناجمة عن عدم الإمتثال لقانون الوصول الرقمي، ويُحسن تجربة المستخدم. كما ينبغي على المصارف العربية أن يوضع الخطوات للإمتثال للقانون، وأن تُبنى هذه الخطوات تدريجاً، وأن تُساهم في كسر الحواجز أمام الوصول الرقمي الشامل.

د. سهى معاد

الرقمي وتوافقهما مع الأجهزة المحمولة، وعليه يجب استخدام عناصر تدعم للمس مع مساحة كافية بين الأزرار واختبار توافق التحكم الصوتي والتقنيات التكيفية.

• **إستخدام أدوات اختبار:** وذلك لإختبار إمكانية الوصول، ومن هذه الأدوات تطبيقات ويف WAVE وأكسي Axe ولايت هاوس Lighthouse لتحديد العوائق، ويجب جمع الملاحظات حول تفاعل الأفراد ذوي الإعاقة وذلك لتحسين سهولة الاستخدام.

• **التدريب:** تثقيف الموظفين حول أفضل ممارسات الوصول الرقمي، مما يشجع منشئي المحتوى والمصممين والمطورين على إعطاء الأولوية لتحقيق الوصول الرقمي الشامل.

• **جعل مهام تحقيق الوصول الرقمي عملية مستمرة:** وذلك يتطلب تحديث المواقع الإلكترونية والخدمات الرقمية بانتظام لتلبية معايير إمكانية الوصول المتطورة والتكيف المستمر.

التركيز على سهولة الوصول ليس مجرد أمر أخلاقي، بل هو أيضاً عمل تجاري مربح. التجارب الرقمية الشاملة تجذب المزيد من العملاء وتعزز سمعة العلامة التجارية.

الإمتثال لقانون الوصول الرقمي

لإمتثال لقانون إمكانية الوصول الأوروبي (EAA) لعام 2025، يتعين على الشركات العاملة في الإتحاد الأوروبي ضمان سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى منتجاتها وخدماتها الرقمية. وتشمل الإجراءات الرئيسية لتحقيق الإمتثال التالي:

فهم نطاق قانون إمكانية الوصول الرقمي: ينطبق القانون على المواقع الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف المحمولة، ومنصات التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية، وأنظمة النقل، وأدوات الاتصال الرقمية. يجب على الشركات ضمان إستيفاء عروضها الرقمية لمعايير إمكانية الوصول الموحدة في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي.

• **تطبيق معايير إمكانية الوصول:** إتباع إرشادات إمكانية الوصول إلى محتوى الويب (WCAG) لضمان سهولة إستخدام المواقع الإلكترونية والتطبيقات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة والتأكد من توافقها مع التقنيات المساعدة، مثل قارئات الشاشة وأدوات التعرف على الصوت.

• **تقديم بيانات إمكانية الوصول:** يجب على الشركات نشر بيانات إمكانية الوصول التي توضح مدى امتثال خدماتها الرقمية لقانون إمكانية الوصول المؤسسي European Accessibility Act (EAA) 2025. يجب أن تكون هذه البيانات واضحة وشفافة، وأن تُحدّث بانتظام.

• **تحسين الواجهات الرقمية:** تحسين التنقل بإستخدام لوحة المفاتيح وتوفير نصوص بديلة للصور وضمان

يشهد العالم ما يزيد عن 225 مليار هجوم إلكتروني يومياً تستهدف مستخدمي الحواسيب والأجهزة الذكية الأمن السيبراني أولوية إستراتيجية في عصر الإتصالات الحديثة

السياسي والإقتصادي. كما رصدت IBM و CrowdStrike Security في تقارير منفصلة أن متوسط تكلفة إختراق البيانات إرتفع إلى 4.88 مليون دولار عالمياً في العام 2024، مع تزايد نسبة الهجمات غير المعتمدة على برمجيات خبيثة إلى نحو 75 % من إجمالي الهجمات، ما يعكس إعتدال القرصنة على الهندسة الإجتماعية وعمليات التصيد الذكي بدلاً من الوسائل التقليدية.

كما لم يعد الأمن السيبراني مسألة تقنية تخص أقسام تكنولوجيا المعلومات، بل تحوّل إلى قضية وطنية تمس سيادة الدولة وإستقرار الإقتصاد وثقة المواطنين وأمن الأفراد. ويتطلب التصدي لهذه التحديات مقاربة شاملة، لا تقتصر على بناء جدران الحماية، بل تمتد إلى تطوير تشريعات وطنية ودولية، وإنشاء وحدات متخصصة في الذكاء الاصطناعي لرصد الهجمات وتعزيز الثقافة الرقمية المجتمعية وبناء شراكات عابرة للحدود.

الهجمات الإلكترونية وتطوّر أدوات التخريب الرقمي

تُعد الهجمات الإلكترونية واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه البنية الرقمية للدول والمؤسسات في العصر الحديث، نظراً إلى تطورها السريع، وتنوع أساليبها، وإتساع نطاق تأثيرها، فقد تحوّلت من مجرد هجمات بدائية تستهدف الأفراد أو الأجهزة إلى عمليات معقّدة تُنفّذ على مستوى دولي، بإستخدام أدوات متقدمة وتكتيكات خفية يصعب رصدها، لا سيما مع تنامي الإعتدال على التقنيات الذكية والإتصالات الحديثة.

وتُظهر الإحصاءات تصاعداً حاداً في حجم هذه الهجمات وخطورتها. ومن بين أكثر الهجمات إنتشاراً وخطورة في الوقت الراهن، تبرز هجمات الفدية (Ransom ware)، التي تعتمد على تشفير بيانات المؤسسات وطلب مبالغ مالية مقابل فك التشفير. وقد شهد العام 2024 وحده تسجيل أكثر من 500 مليون «هجوم فدية» على مستوى العالم، معظمها إستهدف قطاعات حيوية كالصحة والطاقة، وفق تقرير Cybersecurity Ventures. وقد بلغ متوسط قيمة الفدية المطلوبة في هذه الهجمات نحو 2.73 مليون دولار، بزيادة تقدر بمليون دولار عن العام 2023، بينما تجاوزت الخسائر السنوية الإجمالية لهجمات الفدية في الولايات المتحدة وحدها 124 مليار دولار، وذلك بحسب Cybersecurity & Infrastructure Security Agency.

والأخطر من ذلك، هو تطوّر نموذج الفدية كخدمة، الذي يُتيح لمهاجمين غير محترفين إستئجار أدوات الجريمة الإلكترونية وتنفيذ هجمات معقدة مقابل إشتراك شهري. ووفق CrowdStrike، ساهم هذا النموذج في مضاعفة عدد الهجمات ورفع متوسط الفدية



في ظل التحوّلات الرقمية المتسارعة، أصبحت الإتصالات الحديثة تمثل العمود الفقري لكل قطاعات الحياة، من البنى التحتية الحيوية إلى الاقتصاد والخدمات الإجتماعية، حيث باتت التقنيات مثل تقنيات إتصالات الجيل الخامس، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء جزءاً لا يتجزأ من منظومات التشغيل والإدارة على مستوى العالم. إلا أن هذا الإعتدال الواسع على التكنولوجيا ترافق مع تصاعد دراماتيكي في التهديدات السيبرانية، التي لم تعد تقتصر على البرمجيات الخبيثة أو عمليات الإختراق التقليدية، بل أصبحت تتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً وخطورة، مثل الهجمات الموجهة المدعومة من دول، والتلاعب بالمحتوى عبر تقنيات التزييف العميق (Deepfake)، والهجمات المستهدفة للبنى التحتية المالية والطبية والطاقة.

وتظهر البيانات حجم التحدي المتنامي، فبحسب تقرير نشره موقع PC Gamer في مايو/أيار 2025، يشهد العالم ما يزيد عن 225 مليار هجوم إلكتروني يومياً تستهدف مستخدمي الحواسيب والأجهزة الذكية، ما يجعله الرقم الأعلى في تاريخ الأمن السيبراني. كما ذكرت منصّة TechRadar أن أنظمة المسح والهجوم المؤتمتة تقوم بأكثر من 36 ألف عملية مسح في الثانية الواحدة، مما يعكس تسارع وتيرة التهديدات المدفوعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. أما على صعيد الخسائر الإقتصادية، فتشير تقديرات نشرتها Cybersecurity Ventures إلى أن الخسائر الناجمة عن الجرائم السيبرانية مرشحة لتصل إلى 10.5 تريليون دولار خلال العام 2025، مقارنة بـ 3 تريليونات فقط في العام 2015، ما يجعلها أحد أكبر مصادر استنزاف الثروة العالمية. وفي ما يتعلق بتقنيات التزييف العميق، فقد كشفت تقارير إعلامية أن خسائر الإحتيال الناجم عن إستخدامها تجاوزت 200 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2025، مع توقعات بأن يبلغ عدد المقاطع المزيفة المنتجة نحو 8 ملايين مقطعفي نهاية العام الجاري، وسط تحذيرات من تصاعد إستخدامها في الإبتزاز

جمع معلومات حساسة واستراتيجية قد تشمل بيانات عسكرية وتكنولوجية وإقتصادية، أو حتى صحية. ومع التطور السريع في أدوات الاختراق وتكنولوجيا التخفي، أصبح التجسس الرقمي يتم بأدوات غير مرئية، يصعب رصدها بالوسائل التقليدية. وتُظهر الإحصاءات الحديثة أن أكثر من 85 % من الهجمات السيبرانية الموجهة التي نفذتها جهات مدعومة من دول كانت تهدف إلى التجسس وليس التخريب، بحسب تقرير صادر عن Microsoft Digital Defense Report لعام 2024. كما أشار التقرير إلى أن الهجمات التي تستهدف حكومات ومؤسسات دفاعية قد ارتفعت بنسبة 300 % خلال عامين فقط، مما يعكس تصاعد الإعتماد على الفضاء السيبراني كأداة بديلة للحروب التقليدية.

كما أظهرت دراسة صادرة عن IBM X-Force Threat Intelligence Index أن أكثر من 60 % من الهجمات المتقدمة الموجهة تبدأ من خلال رسائل تصيد إلكتروني (Phishing) موجهة بعناية لإخترق البريد الإلكتروني لموظفين حساسين، ومن ثم التدرج داخل الشبكة للوصول إلى المعلومات المستهدفة. كما أوضح التقرير أن الوقت الوسيط لاكتشاف هذه الإختراقات يبلغ 204 أيام، ما يعني أن الجهة المهاجمة تحصل على نافذة زمنية طويلة للتجسس وسرقة البيانات قبل أن يتم كشف وجودها. ولا يقتصر التجسس الإلكتروني على إختراق الأنظمة الداخلية، بل يمتد إلى مراقبة الاتصالات العابرة للقارات، حيث يتم زرع برمجيات خبيثة في نقاط الربط الشبكي بين المؤسسات الكبرى ومزودي الخدمة، مما يتيح للجهة المهاجمة التنصت على البيانات المنقولة بين المستخدمين.

وفي ظل هذا الواقع، أصبح من الضروري إعتماد منظومات دفاعية إستباقية، تشمل تقنيات تحليل سلوك المستخدم والشبكة (User and Entity Behavior Analytics)، وإستخدام التشفير الكامل للبيانات الحساسة، إضافة إلى تطبيق ممارسات صارمة في إدارة الصلاحيات والوصول، وتدريب الموظفين على التعرف إلى أساليب التصيد والهندسة الإجتماعية. كما بات

المفروضة إلى أكثر من 5.2 مليون دولار في النصف الأول من العام 2024. كما تشير الدراسات إلى أن هذه الهجمات تتسبب غالباً في توقف الأنظمة المستهدفة لمدة 24 يوماً في المتوسط، ما يؤدي إلى خسائر تشغيلية فادحة.

من جهة أخرى، تبرز الهجمات المتقدمة المستمرة، التي تنفذها مجموعات مدعومة من دول لأهداف تجسسية أو تخريبية، فقد شهد الربع الأخير من العام 2024 إرتفاعاً ملحوظاً في هذا النوع من الهجمات، حيث إستهدفت مجموعات مثل Sandworm البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا وعدد من المنشآت الصناعية الأوروبية، بحسب تقرير Kaspersky Threat Intelligence. وتشير البيانات إلى أن 78 % من الشركات المتضررة من هذه الهجمات عانت من تعطيل واسع النطاق في عملياتها، في حين إستخدمت أدوات الإدارة الشرعية مثل PowerShell و PS Exec في أكثر من 48 % من هذه الهجمات، ما صعب من مهمة كشفها وصدّها.

إن هذا المشهد المتطور والمعدّد للهجمات الإلكترونية يؤكد أن أدوات التخريب الرقمي لم تعد تقليدية أو عشوائية، بل باتت تعتمد على تقنيات «شبحية»، وتتكامل مع البنية التقنية للمؤسسات المستهدفة لتفادي الرصد. لذلك، فإن مواجهة هذا النوع من التهديدات يتطلّب إعتماد تقنيات متقدمة في التحليل والكشف، مثل أنظمة الكشف والإستجابة للنقاط الطرفية (Endpoint Detection and Response)، وتقنيات الإستجابة الموسعة للتهديدات (Extended Detection and Response)، إلى جانب ضرورة تحديث البنى التحتية وتدريب الكوادر البشرية وتعزيز إستراتيجيات النسخ الاحتياطي وإستعادة البيانات.

التجسس الإلكتروني والحروب الخفية على البيانات

يمثل التجسس الإلكتروني أحد أخطر أشكال التهديدات السيبرانية في عصر الإتصالات الحديثة، إذ لم يعد محصوراً في محاولات إختراق فردية أو تجارية، بل أصبح يدار على نطاق واسع من قبل أجهزة إستخبارات وشبكات منظمة مدعومة من دول، بهدف



مثل Google Assistant و Alexa وبحسب تقرير (Mozilla Foundation 2023)، فإن نحو 87 % من التطبيقات الأكثر شيوعاً تجمع بيانات المستخدمين بشكل غير واضح أو تتخطى الحد الأدنى المطلوب للتشغيل، ما يفتح الباب أمام إستغلال هذه البيانات لأغراض تسويقية أو سياسية دون موافقة صريحة.

في هذا السياق، يصبح الأمن السيبراني لا يقتصر فقط على منع الإختراقات والهجمات، بل يشمل أيضاً حماية الحقوق الرقمية للمستخدمين. وقد بدأت العديد من الدول بتطوير أطر تشريعية لحماية الخصوصية، أبرزها اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (General Data Protection Regulation)، التي تُعد نموذجاً رائداً في فرض قيود صارمة على استخدام بيانات الأفراد، وتمنحهم حق معرفة كيفية معالجتها وحق الاعتراض على جمعها أو مشاركتها. كما تسعى تشريعات مثل قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا (California Consumer Privacy Act) إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في تعامل الشركات مع البيانات الشخصية.

ومع ذلك، تبقى هذه الجهود غير كافية في ظل تطور أدوات المراقبة وتداخل الحدود الرقمية بين الدول والشركات. لذلك، فإن تعزيز الحماية من الرقابة الإلكترونية يتطلب تمكين الأفراد من استخدام أدوات التشفير والتصفح الآمن، مثل الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) ومحركات البحث غير التتبعية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بالحقوق الرقمية، وتكثيف الضغط على الحكومات



التعاون الإستخباراتي السيبراني بين الدول والمؤسسات ضرورة ملحة لرصد أنماط الهجمات وربطها بجهات محدّدة، بما يتيح إتخاذ إجراءات دبلوماسية أو قضائية ملائمة.



الرقابة الإلكترونية في ظل هيمنة البيانات وتآكل الخصوصية

في زمن الإتصال الشامل والإنتقال إلى العالم الرقمي، لم تعد الرقابة تقتصر على أساليب تقليدية كتتبع الإتصالات أو مراقبة المواقع، بل أصبحت تُمارس اليوم عبر وسائل رقمية شاملة تتيح تتبع سلوك الأفراد وتحليل بياناتهم الشخصية بدقة متناهية. وتنفذ الرقابة الإلكترونية إما من قبل الحكومات بدعوى حفظ الأمن القومي، أو من قبل الشركات الكبرى تحت مظلة تحسين تجربة المستخدم، إلا أن النتيجة واحدة هي تآكل تدريجي وممنهج لمفهوم الخصوصية الرقمية.

وأشارت تقديرات Freedom House في تقريرها لعام 2024 إلى أن ما يزيد عن 79 دولة حول العالم تستخدم أدوات رقابة إلكترونية لمراقبة الإنترنت والتواصل الرقمي بشكل مباشر، بما يشمل تتبع المحادثات، وتحليل أنشطة وسائل التواصل، ومراقبة التطبيقات المشفرة. وتبيّن البيانات أن نحو 71 % من سكان العالم يعيشون تحت أنظمة تمارس نوعاً من الرقابة الرقمية الممنهجة، وهو رقم يُظهر بوضوح إتساع رقعة التدخل في المساحة الشخصية.

وتُعد الصين من أكثر الدول التي طورت منظومات مراقبة رقمية متقدمة، حيث يُقدّر أن هناك أكثر من 500 مليون كاميرا مراقبة مزودة بتقنية التعرف على الوجوه تعمل في أرجاء البلاد، كما تُستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل أنماط السلوك الإجتماعي، بما في ذلك المشاركات على الإنترنت والمعاملات المالية. أما الشركات العملاقة مثل Google و Meta و Amazon، فتمتلك كميات هائلة من البيانات الشخصية للمستخدمين، ويتم جمعها غالباً عبر تتبع Cookies، تحليل نشاط البحث والموقع الجغرافي، وإستخدام المساعدات الذكية

والشركات لإعتماد سياسات أكثر شفافية وعدالة.

التقنيات الذكية وإنترنت الأشياء وتوسيع سطح الهجوم السيبراني

أحدثت التقنيات الذكية وإنترنت الأشياء (Internet of Things) نقلة نوعية في كيفية تفاعل الأفراد والمؤسسات مع البيئة الرقمية، حيث أصبحت الأجهزة المتصلة بالإنترنت جزءاً من الحياة اليومية، بدءاً من المنازل الذكية والسيارات وحتى المدن المتصلة والمستشفيات الرقمية. إلا أن هذا التوسع الهائل في الربط الشبكي، ورغم فوائده الكبيرة، أوجد بيئة خصبة للهجمات الإلكترونية، ووسع بشكل خطير ما يُعرف بسطح الهجوم السيبراني.

ووفق تقرير صادر عن HP Wolf Security خلال العام 2024، يُتوقع أن يبلغ عدد أجهزة «إنترنت الأشياء» المتصلة بالإنترنت حول العالم أكثر من 75 مليار جهاز في حلول العام 2026، مقارنة بـ 35 مليار فقط في العام 2021. ويشير التقرير إلى أن 68 % من هذه الأجهزة تحتوي على ثغرات أمنية حرجية يُمكن إستغلالها بسهولة من قبل المهاجمين بسبب غياب معايير الحماية الموحدة. وفي العام 2024، رصدت شركة Palo Alto Networks إرتفاعاً بنسبة 107 % في الهجمات التي إستهدفت أجهزة «إنترنت الأشياء»، معظمها عبر الثغرات غير المرئية في أنظمة التحديث، أو من خلال كلمات مرور افتراضية لم يتم تغييرها.

وتظهر هذه الهجمات بشكل متزايد في قطاعات الرعاية الصحية (مثل الأجهزة المزروعة والمراقبة عن بُعد)، والمصانع (كأنظمة التحكم الصناعية)، والمنازل (مثل كاميرات المراقبة الذكية)، حيث تُمثل هذه النقاط بوابات خلفية تسمح للمهاجمين بإختراق الشبكات الأوسع للمؤسسة أو المنزل. والأخطر في هذا السياق هو أن العديد من الأجهزة الذكية تُصمم بوظائف تقنية عالية لكنها تقتصر إلى البنية الأمنية المناسبة. فعلى سبيل المثال، لا تُوفر غالبية أجهزة إنترنت الأشياء الصغيرة (مثل أجهزة التحكم الحراري أو الأقفال الذكية) دعماً قوياً للتشفير أو آليات تحقق ثنائية، ما يجعلها عرضة للإستغلال دون علم المستخدم.

وفي المقابل، فإن مجابهة هذه التهديدات تتطلب إستراتيجيات أمنية متقدمة، تبدأ من مرحلة التصميم، ضمن ما يُعرف بمبدأ «الأمن حسب التصميم» (Security by Design)، وتشمل: فرض تحديثات إلزامية للبرمجيات عبر الهواء، وعزل الشبكات الذكية عن الشبكات الأساسية، وإعتماد أدوات مراقبة سلوك الشبكة لإكتشاف الأنشطة الشاذة، وسنّ تشريعات دولية تُلزم المصنّعين بإعتماد معايير أمان موحدة.

ومع تطور الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بات من الممكن كذلك تحليل حركة البيانات الصادرة من أجهزة إنترنت الأشياء في الزمن الفعلي، مما يُساهم في كشف الهجمات المحتملة قبل أن تتحوّل إلى كارثة أمنية. ومع ذلك، يبقى العامل البشري (مثل الإهمال في تغيير كلمات المرور أو الجهل بالأخطار) أحد أكبر الثغرات التي تستغلها الجهات المهاجمة.

الخلاصة

في المحصلة، لم يعد الأمن السيبراني ترفاً تقنياً أو خياراً إدارياً، بل أصبح ضرورة وجودية في عصر تحكمه البيانات والاتصالات الذكية. فالتحديات السيبرانية تتطور بشكل متسارع، وتضرب في العمق الأفراد والمؤسسات والدول، وتتنوع بين هجمات الفدية، والتجسس، والرقابة، وإستغلال الأجهزة الذكية. في هذا السياق، تصبح الحماية الرقمية مسؤولية جماعية تتطلب تضامناً من جهود القطاعات العامة والخاصة، إلى جانب وعي المستخدم وتحديث التشريعات. ولضمان بيئة رقمية أكثر أمناً، يتوجب القيام بالتالي:

- تبني إستراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني تركز على تطوير البنية التحتية، وتعزيز البحث العلمي، وبناء قدرات بشرية متخصصة.

- إلزام المصنّعين معايير أمنية في الأجهزة الذكية تشمل التشفير، والتحديث التلقائي، وحماية بيانات المستخدم.

- توسيع التحالفات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية وربطها بجهات محددة لمساءلتها.

- إدراج الأمن السيبراني في المناهج التعليمية لتنشئة جيل واع رقمياً، قادر على حماية نفسه ومجتمعه.

- دعم الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي الدفاعي لرصد التهديدات في الزمن الحقيقي والتصدي للهجمات قبل وقوعها.

وفي النهاية، يبقى الأمن السيبراني الحجر الأساس في إستقرار العالم الرقمي، ومن دون بنية دفاعية متماسكة ورؤية إستراتيجية واضحة، لن تتمكن أي منظومة من الصمود في وجه أمواج التهديدات المتصاعدة. فالمستقبل الآمن لا يُبنى بالتقنية فقط، بل بالثقة، والوعي، والتعاون العابر للحدود.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات -إتحاد المصارف لعربية

إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية: الفرص والتحديات والآفاق المستقبلية

الآثار على مختلف القطاعات

يُتوقع أن يؤثر إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية على قطاعات رئيسية عدة، بما في ذلك السياحة والزراعة. ومع سعي سوريا لإعادة بناء اقتصادها، هناك مساحات عديدة لإنعاش السياحة من خلال ترميم المواقع التاريخية وتحسين البنية التحتية. ويمكن أن تساهم سوق دمشق للأوراق المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مشاريع سياحية، بما في ذلك تحسين الفنادق وترميم التراث الثقافي. كما أن تخفيف العقوبات الدولية قد يشجع السياحة الإقليمية، ولا سيما من دول الخليج.

لقد واجه القطاع الزراعي السوري تحديات كبيرة، جزاء سنوات من الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي. ومن شأن إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية تسهيل الاستثمار في تقنيات الزراعة الحديثة، ومشاريع الري، والصادرات الزراعية. وتدرس الحكومة السورية إقامة شراكات مع مستثمرين أجانب لتعزيز إنتاج الغذاء وتحسين سلاسل التوريد.

ويُتوقع أن يؤثر إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية على قطاعات عدة إلى جانب السياحة والزراعة ومنها:

- **الطاقة والبنية التحتية:** يُمكن أن تساعد البورصة في جذب المزيد من الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية.
- **القطاع المصرفي والمالي:** يتزامن إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية مع جهود إعادة تفعيل ربط سوريا بنظام سويتف، مما يسمح بمعاملات دولية. وقد يشجع ذلك البنوك الأجنبية على إعادة التفاعل مع القطاع المالي السوري.
- **التصنيع والتجارة:** مع تخفيف العقوبات الدولية، يتوفر للشركات السورية فرص تصديرية جديدة. ويمكن لسوق دمشق للأوراق المالية أن يُسهّل تمويل تحديث المصانع وتوسيع شبكات التجارة.
- **التكنولوجيا والإقتصاد الرقمي:** تركز سوريا على التحول الرقمي، بهدف تحديث الأنظمة المالية السورية وتشجيع الاستثمارات المعتمدة على التكنولوجيا.



أعيد فتح سوق دمشق للأوراق المالية في يونيو/حزيران 2025، بعد إغلاق دام ستة أشهر. وكان تعليق العمل قد فُرض في البداية لتقييم الوضع المالي للشركات المدرجة ومنع التلاعب بالسوق. وتأتي إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية في الوقت الذي تسعى فيه القيادة السورية الجديدة إلى إنعاش الإقتصاد بعد سنوات من الصراع. وستعمل سوق دمشق للأوراق المالية مبدئياً ثلاثة أيام أسبوعياً، مع خطط لتوسيع نطاق التداول وتحديث الأنظمة المالية، بما في ذلك المقاصة والتسوية الإلكترونية. تتزامن هذه الخطوة مع رفع العقوبات الدولية، مما يسمح لسوريا بإعادة التواصل مع الأسواق المالية العالمية ويساعد في جذب الاستثمار الأجنبي ودعم جهود إعادة الإعمار.

ونعرض في ما يلي، آخر المستجدات في سوق دمشق للأوراق المالية، وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية، ونسلط الضوء على الفرص ومخاطر الاستثمار والآفاق المستقبلية لسوق دمشق للأوراق المالية في ظلّ التحديات الجيوسياسية والتنظيمية.

الآثار الاقتصادية

يُتوقع أن يكون لإعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية آثار إقتصادية كبيرة على سوريا، فقد مهدّ رفع العقوبات الدولية الطريق أمام الاستثمارات السعودية وغيرها من الاستثمارات الأجنبية في سوريا. ويرى المسؤولون في ذلك خطوة رمزية وعملية نحو إعادة بناء الإقتصاد السوري بعد سنوات من الصراع. ويُتوقع أن تكون سوق دمشق للأوراق المالية مركزاً للتنمية الإقتصادية، مع التركيز على التحديث الرقمي. وقد وقّعت سوريا إتفاقية طاقة بقيمة 7 مليارات دولار مع شركات قطرية وتركية وأميركية لتنشيط شبكة الكهرباء. ويُمكن لسوق دمشق للأوراق المالية أن تُسهّل تمويل مشاريع إعادة الإعمار على نطاق واسع.

إن إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية يُشير إلى الاستقرار والإستعداد للإستثمارات الأجنبية، مما يُتيح لفرص الإستثمار في سوريا، وجذب المستثمرين المحليين والدوليين.



من الإستثمار الأجنبي، وتحديث الأنظمة، ورفع العقوبات، مما يُعزّز ثقة المستثمرين.

حجم نشاط سوق دمشق للأوراق المالية

إعتباراً من منتصف العام 2025، يشهد سوق دمشق للأوراق المالية إنتعاشاً تدريجياً في نشاط التداول بعد الإغلاق الذي دام لمدة ستة أشهر. وبينما بلغت القيمة السوقية ذروتها عند أكثر من 19 تريليون ليرة سورية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، إنخفضت إلى الصفر في أبريل/ نيسان 2025 بسبب توقف التداول.

منذ إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية في يونيو/ حزيران 2025، تشير المؤشرات الأولية إلى إرتفاع طفيف في مشاركة المستثمرين، لا سيما في قطاعي البنوك والتأمين.

الوائح التنظيمية الجديدة لسوق دمشق للأوراق المالية

وضعت سوق دمشق للأوراق المالية عدة لوائح جديدة في العام 2025 كجزء من إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي والتعافي الأوسع في سوريا ومنها:

- **الإمتثال لمكافحة غسل الأموال:** تم تنفيذ تدابير جديدة لضمان الشفافية ومنع إساءة استخدام السوق، بما يتماشى مع المعايير المالية الدولية.

- **جدول التداول المحدود:** في البداية، يقتصر التداول في سوق دمشق للأوراق المالية على ثلاثة أيام في الأسبوع، مما يسمح بإعادة الفتح بشكل تدريجي ومنضبط.

- **التحديث الرقمي:** تخضع سوق دمشق للأوراق المالية لتحديث كبير، بما في ذلك أنظمة المقاصة والتسوية الإلكترونية، والخدمات الرقمية المتطورة، ومنصات التداول الرقمية.

- **الإصلاح التشريعي:** يجري حالياً مراجعة شاملة للقوانين المالية لسوق دمشق للأوراق المالية لتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، بهدف جذب المستثمرين الأجانب وتعزيز الثقة.

- **حملات التوعية العامة:** تم إطلاق مبادرات عديدة لتثقيف الجمهور حول عمليات سوق دمشق للأوراق المالية وفرص الاستثمار.

- **التحول نحو إقتصاد أكثر تحراً:** تساعد سوق دمشق للأوراق المالية على التحول نحو إقتصاد أكثر تحراً وملائمة لتطلعات المستثمرين.

وتهدف هذه الإصلاحات إلى وضع لسوق دمشق للأوراق المالية كمركز رئيسي للتنمية الإقتصادية ودعم انتقال سوريا إلى إقتصاد السوق الحر.

فرص ومخاطر سوق دمشق للأوراق المالية

إن الإستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية يحمل في طياته فرصاً ومخاطر. لقد أدت سنوات الصراع والعقوبات إلى ترك

الآثار على نمو الإقتصاد والإستدامة

تلعب إستثمارات سوق دمشق للأوراق المالية دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال توفير رأس المال اللازم للتوسع والإبتكار وتحسين الكفاءة. وتتيح هذه الإستثمارات للشركات إكتساب تقنيات جديدة، وتوسيع عملياتها، وتحسين إنتاجيتها، مما يؤدي إلى نمو الإقتصاد. ومع حصول الصناعات على التمويل، يُمكن توظيف المزيد من العمالة، مما يُعزّز فرص العمل والنشاط الإقتصادي.

كما أن الإستثمارات في النقل والطاقة والبنية التحتية الرقمية، تُعزّز كفاءة الإقتصاد وتجذب المزيد من الإستثمارات. ويُمكن للشركات التي تحظى بدعم مالي إستكشاف أسواق جديدة، مما يُعزّز التجارة والتنوع الإقتصادي ويؤدي إلى تطورات تكنولوجية ومزايا تنافسية.

الأسهم المتداولة حالياً في سوق دمشق للأوراق المالية

تُدرج سوق دمشق للأوراق المالية حالياً 28 سهماً موزعة على ستة قطاعات. ومن بين الشركات الأكثر تداولاً:

- بنك الأردن - سوريا (BOJS)
 - شركة التأمين الوطنية (NIC)
 - البنك الوطني للاستثمار (NIB)
 - بنك قطر الوطني - سوريا (QNBS)
 - البنك العربي - سوريا (ABC)
- ويشهد سوق دمشق للأوراق المالية نشاطاً متزايداً بعد إعادة الفتح، مع إرتفاع أحجام التداول وإستقرار مؤشرات السوق.

القطاعات الأفضل أداءً في سوق دمشق للأوراق المالية

إعتباراً من منتصف العام 2025، القطاعات الأفضل أداءً في سوق دمشق للأوراق المالية هي:

- **القطاع المصرفي:** يهيمن هذا القطاع على البورصة من حيث القيمة السوقية وحجم التداول. وقد شهدت بنوك مثل بنك الأردن، سوريا (BOJS) وبنك قطر الوطني، سوريا (QNBS) إهتماماً كبيراً من المستثمرين بفضل إصلاحات القطاع المالي وإمكانية الوصول المتجدد إلى الأنظمة الدولية.

- **التأمين:** تكتسب الشركة الوطنية للتأمين والشركة السورية الكويتية للتأمين زخماً متزايداً، خصوصاً مع إدخال أطر تنظيمية جديدة وإرتفاع الطلب على تغطية المخاطر في مشاريع إعادة الإعمار.

- **الصناعة والخدمات:** رغم صغر حجم هذه القطاعات، فإنها تشهد نمواً مطرداً، وخصوصاً في مواد البناء والخدمات اللوجستية والاتصالات، مع قيام سوريا بإعادة بناء البنية التحتية وتوسيع الخدمات الرقمية. وتستفيد هذه القطاعات

وضمن الشفافية. وتؤكد هذه التحذيرات على الحاجة إلى استمرار الإصلاحات والمشاركة الدولية والإستقرار السياسي لضمان صمود سوق دمشق للأوراق المالية.

الآفاق المستقبلية

إن الآفاق المستقبلية لسوق دمشق للأوراق المالية واعدة رغم المخاطر والتحذيرات. إن إعادة فتح سوق دمشق للأوراق المالية يساعد في الإنتعاش الاقتصادي لسوريا وهو ورمز للنهضة الوطنية، وتحول سوريا إلى مركز مالي. ومع رفع العقوبات الدولية، أصبحت سوريا أكثر إنفتاحاً على المستثمرين العرب والدوليين، وهناك فرص عديدة للإستثمار، لا سيما في قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات المالية.

كما وأن اتفاقية الطاقة التي بلغت 7 مليارات دولار مع شركات قطرية وتركية وأمريكية، تشير إلى إهتمام دولي متزايد، وقد تحفز المزيد من الإدراجات وتدفقات رأس المال. وتخضع سوق دمشق للأوراق المالية حالياً لإصلاح تشريعي شامل لمواءمتها مع المعايير المالية العالمية، مما قد يجذب المستثمرين المؤسسيين ويحسن استقرار السوق.

إن إعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية في العام 2025 يقدم العديد من الدروس الرئيسية للإقتصادات والأسواق الناشئة في مرحلة ما بعد الصراعات. إن إعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية ليس مجرد حدث مالي، بل هو رمزاً للتعافي الوطني ونقطة تحول نحو الإستقرار والالتزام بإعادة الإعمار.

رغم محدودية الموارد، فإن سوق دمشق للأوراق المالية تعطي الأولوية للتحديثات الرقمية، بما في ذلك أنظمة التداول والتسوية الإلكترونية. وهذا يعكس أهمية البنية التحتية التكنولوجية لاستعادة ثقة المستثمرين. وتسعى سوق دمشق للأوراق المالية لحماية حقوق المستثمرين وضمان العدالة. تُعد هذه الخطوات أساسية لجذب رأس المال المحلي والأجنبي. إن إعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية يوضح كيف يُمكن للمؤسسات المالية أن تتكيف وتعود إلى الظهور رغم التحذيرات الكبيرة.

د. سهى معاد

العديد من الأسهم السورية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. وتهيمن قطاعات رئيسية، مثل المصارف والتأمين والبنية التحتية، على سوق الأسهم. ومع بدء إعادة الإعمار وتكوين شراكات أجنبية، قد تشهد هذه القطاعات

عوائد قوية. إلا أن أي حالة من عدم الاستقرار قد تؤثر سلباً على أداء السوق أو ثقة المستثمرين. في حين أن الإصلاحات جارية، فإن الأطر القانونية والمالية لا تزال في مرحلة انتقالية، وهو ما قد يشكل تحديات للمستثمرين المؤسسيين.

تداول العملات المشفرة في سوق دمشق للأوراق المالية

لا يُمكن تداول العملات المشفرة بعد في سوق دمشق للأوراق المالية. ويتم التركيز حالياً على الأسهم التقليدية، وزيادة الرقمنة لتحسين الشفافية وتسهيل وصول المستثمرين. ولكن بإمكان السوريين المهتمين بالعملات المشفرة الوصول إلى منصات عالمية مثل بينانس وكراكن، وهي من بين منصات التداول العاملة في سوريا. وتتيج هذه المنصات للمستخدمين شراء وبيع وتداول العملات المشفرة باستخدام طرق دفع متنوعة، مع أن الوصول قد يعتمد على قيود الإنترنت المحلية واللوائح المالية.

ولم تصدر أي إعلانات رسمية من الجهات التنظيمية السورية أو سوق دمشق للأوراق المالية بشأن السماح بتداول العملات المشفرة.

التحذيرات الجيوسياسية

تواجه سوق دمشق للأوراق المالية العديد من التحديات الجيوسياسية، فرغم أن سوريا تمر بمرحلة إعادة الإعمار، إلا أن البلاد لا تزال عرضة للمخاطر الجيوسياسية المحيطة مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين قد تمنع الإستثمار الطويل الأجل. ولا يزال بعض المستثمرين حذرين بسبب المخاوف الجيوسياسية والحروب القائمة. إن الصراعات الإقليمية والخلافات الدبلوماسية يُمكن أن تؤثر بسرعة على قرارات المستثمرين وتدفقات رأس المال عبر الحدود السورية. ورغم الإصلاحات التنظيمية، لا تزال سوق دمشق للأوراق المالية تفتقر إلى آليات حوكمة قوية وإشراف مستقل، وهما أمران ضروريان لجذب المستثمرين المؤسسيين



شجع المنتج
المصري

إديله فرصة يبان



تطبق الشروط والأحكام
رقم السجل التجاري 599 - 007 - 200



16990

www.bdc.com.eg

فرص بلا حدود

بنك القاهرة
Banque du Caire



ورش عمل مصرفية متخصصة لإتحاد المصارف العربية في الأردن وسلطنة عُمان وقطر

نظم إتحاد المصارف العربية ورش عمل مصرفية متخصصة
في كل من عمان - الأردن، ومسقط - سلطنة عُمان، والدوحة - قطر

ورشة متخصصة في عمان - الأردن: «آخر التطورات ذات العلاقة بالعقوبات المالية: التحديات والفرص»

حول الإطار القانوني الدولي الذي يحكم تمويل الإنتشار، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وتوصيات مجموعة العمل المالي، والإطلاع على التجارب حيال تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، والكشف عن اساليب التهريب من العقوبات ومؤشرات الإشتباه والأنماط المتبعة في التهريب من العقوبات المالية المستهدفة.

كذلك سلّطت الورشة الضوء على الإطار القانوني والمؤسسي للعقوبات المالية، فضلاً عن العقوبات أحادية الجانب ذات الاختصاص القضائي وخصوصاً الصادرة عن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وكيفية التعامل مع تلك العقوبات.

أما المشاركون المستهدفون في هذه الورشة فهم: الإدارة التنفيذية العليا، والعاملون في دوائر الإمتثال / الإلتزام والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر ووحدات التحقيق المالي في المؤسسات المالية.

وقد تمكّن المشاركون في نهاية الورشة من الإطلاع على الإتجاهات الحديثة المتعلقة بالتهريب من العقوبات المالية، وتحديد مخاطر العقوبات المالية في العمليات المصرفية، وأهمية الحوكمة في مواجهة مخاطر العقوبات، وفهم أفضل الممارسات في تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية المتعلقة بالعقوبات، وتصميم وتنفيذ إستراتيجيات فعّالة لمكافحة العقوبات المالية وغيرها.

ورشة عمل مصرفية متخصصة في مدينة مسقط - سلطنة عمان: «إدارة الموجودات والمطلوبات والتسعير المرتکز على مصادر الأموال»

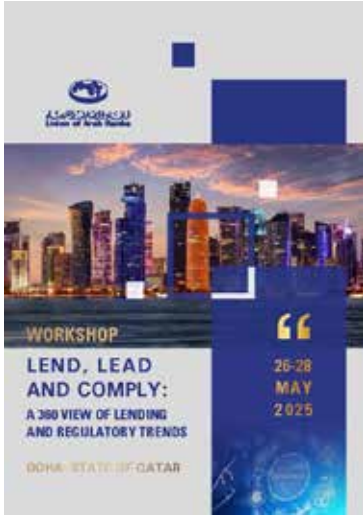
كذلك نظم الإتحاد ورشة عمل مصرفية متخصصة في مدينة مسقط - سلطنة عمان، (ما بين 25 و 27 أيار/ مايو 2025) بعنوان «إدارة الموجودات والمطلوبات والتسعير المرتکز على مصادر الأموال»، في حضور 13 مشاركاً من المصارف العُمانية، ومشارك واحد من مصر، ومشاركون إثنين من المصارف الأردنية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر فادي فقيه، مستشار سابق ورئيس مجلس إدارة أحد أكبر مصارف اللبنانية لشؤون إدارة المخاطر ما بين أعوام 2020 و 2025.



في هذا السياق، نظم الإتحاد ورشة متخصصة في العاصمة الأردنية عمان بعنوان «آخر التطورات ذات العلاقة بالعقوبات المالية: التحديات والفرص»، (ما بين 5 أيار/ مايو و 7 منه 2025)، في حضور 16 مشاركاً من المصارف الأردنية، و 7 مشاركين من المصارف الفلسطينية و 4 مشاركين من المصارف المصرية، ومصرف واحد من العراق و 4 مشاركين من المصارف اليمنية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر عرفات الفيومي، المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي الأردني.

هدفت هذه الورشة إلى تقديم رؤية واضحة حول آخر التطورات ذات العلاقة بالعقوبات المالية، وتحديد أنشطة التهريب من العقوبات، وقد غطّت التقنيات والإتجاهات الجديدة التي يُمكن أن يستخدمها الإرهابيون أو التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى أفضل الممارسات المستخدمة في تعقب وتجميد ومصادرة أصول الإرهابيين.

كما هدفت الورشة إلى تقديم فهم شامل لتمويل إنتشار التسلّح وآلياته وفهم وتحديد المخاطر وتقييمها، إلى جانب تقديم رؤى



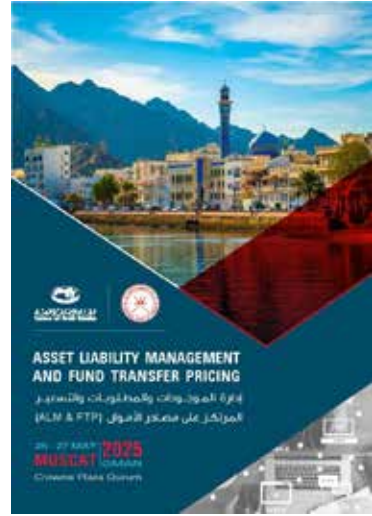
وقد وُفّرت هذه الورشة للمشاركين نظرة معمّقة حيال التحدّيات والفرص المتاحة في مجال الإقراض في ظل المشهد التنظيمي المتطوّر، إذ من خلال مراجعة شاملة للأطر التنظيمية ذات الصلة والتطبيقات العملية، اكتسب الحضور رؤية قيّمة حول كيفية التعامل مع بيئة مخاطر الائتمان والإقراض المتزايدة التعقيد.

وقد اكتشف المشاركون خلال الورشة، أحدث التطوّرات التنظيمية في مجال الإقراض، وتأثيرها المتنامي على النشاط الائتماني، ورأس المال، وممارسات إدارة المخاطر، وإختبارات الإجهاد. كما تعرّفوا على أفضل الممارسات لتحسين عملية منح الائتمان بما يتوافق مع المتطلّبات التنظيمية الجديدة مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية.

كذلك استفاد المشاركون من المناقشات حيال دور عهد الائتمان في تخفيف المخاطر، وإستراتيجيات تحسين إدارة الضمانات، كما تعرّفوا على كيفية رصد إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان، وكيفية الاستفادة منها لتحسين الإدارة الإستباقية بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية.

وقد تناولت ورشة العمل دراسات حالة واقعية من بنوك نجحت في مواجهة هذه التحدّيات، مع تسليط الضوء على الإستراتيجيات الفعّالة، وأفضل الممارسات للإمتثال والربحية.

أما المشاركون المستهدفون فهم إدارة المخاطر، والإمتثال التنظيمي، والتدقيق الداخلي، وقسم الائتمان، ومحلّو الائتمان والمالية، ومتخصّصو إدارة وتخطيط رأس المال، والمستشارون القانونيون في الخدمات المالية.



وقد هدفت هذه الورشة إلى تعريف المشاركين على كيفية إدارة المخاطر المالية، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وعملية التحديد والقياس والسيطرة على المخاطر المختلفة مثل: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية (غير المباشرة)، ومخاطر العملات الأجنبية، وتحقيق الربحية من خلال فهم العلاقة بين المخاطر والعوائد المرتبطة بالهيكل المختلفة للميزانية العمومية.

أما المشاركون المستهدفون فهم مديرو ومحلّو إدارة الموجودات والمطلوبات، ومحترفو الخزينة، ورؤساء الخزينة، ومدراء وموظفو المالية والمحاسبة، والمديرون الماليون ومديرو التقارير، ومدراء وموظفو إدارة المخاطر، ومسؤولو الإمتثال، والممدّقون الداخليون، ورؤساء الوحدات التجارية، ومدراء المنتجات، ومدراء العلاقات المؤسسية الكبيرة والجهات التنظيمية.

ورشة عمل مصرفية متخصصة في مدينة الدوحة - دولة قطر «الإقراض، القيادة والإمتثال: نظرة شاملة على إتجاهات الإقراض والتنظيم»

ونظم الإتحاد ورشة عمل مصرفية متخصصة في مدينة الدوحة - دولة قطر، (ما بين 26 و28 أيار/ مايو 2025)، بعنوان: «الإقراض، القيادة، والإمتثال: نظرة شاملة على إتجاهات الإقراض والتنظيم»، في حضور 16 مشاركاً من المصارف القطرية، ومشارك واحد من مصر، و3 مشاركين من المصارف الأردنية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر شادي رياشي، مدير أول في خدمات الإستشارات في EY في لوكسمبور.

خمس مؤسسات مالية إنضمت إلى أسرة إتحاد المصارف العربية

إنضمت 5 مؤسسات مالية إلى أسرة إتحاد المصارف العربية وهي: Cash Plus، (لبنان)، Diligent Financial Services، (لبنان)، Givtrade Holding LLC، (قطر)، مؤسسة إزدهارنا للتنمية الاقتصادية (العراق) ومؤسسة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة (العراق)، وهي كالتالي:

Cash Plus، (لبنان)

Cash Plus، (لبنان) هي مؤسسة مالية تقدم خدمات تحويل الأموال ودفعات إلكترونية، وهي شركة تكنولوجيا مالية (Fintech) مرخصة من قبل مصرف لبنان المركزي. وقد تأسست في العام 2016، وتتميز بشبكة واسعة من فروعها في لبنان، بالإضافة إلى خدماتها عبر الإنترنت.



Diligent Financial Services، (لبنان)

Diligent Financial Services – DFS (لبنان) تقدم خدمات إستشارية للشركات، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من حلول الخدمات المصرفية الإستثمارية وإعادة الهيكلة، المصممة خصيصاً للعملاء المتميزين، بما يتماشى مع إحتياجاتهم.



Givtrade Holding LLC، (قطر)

Givtrade Holding LLC، (قطر)، تقدم خدمات وساطة مالية موثوقة ومتميزة من خلال فريق عمل متخصص يُعرف بالنزاهة والإحترافية والريادة في قطاع الخدمات المالية.



منظمة إزدهارنا للتنمية الاقتصادية (العراق)

منظمة إزدهارنا للتنمية الاقتصادية (العراق) هي منظمة غير هادفة للربح تعمل في مجال التمويل الأصغر. وقد تأسست في حزيران/ يونيو 2008، وتهدف إلى تقديم الخدمات المالية وغير المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفع مستوى دخل أصحاب الدخل المحدود، وتعزيز سبل العيش.



مؤسسة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة (العراق)

مؤسسة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة (العراق)، هي منظمة غير حكومية عراقية غير ربحية (NGO) تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة متناهية الصغر والمتوسطة في العراق. تقدم المؤسسة قروضاً صغيرة ومساعدة مالية لأصحاب المشاريع الصغيرة لمساعدتهم في بدء أو توسيع أعمالهم.



الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية في دورته السابعة في شرم الشيخ



ينظم إتحاد المصارف العربية، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية في دورته السابعة في مدينة شرم الشيخ ما بين 4 و6 يوليو/ تموز 2025. يقدم هذا الملتقى رؤى عملية متطورة لكيفية التعامل مع المخاطر المرافقة للخدمات المصرفية المعاصرة والحلول التقنية المناسبة التي يجب اعتمادها للإستفادة من هذه الخدمات، كذلك المخاطر الناجمة عن التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة، فضلاً عن إستدامة الديون السيادية وآثارها على المخاطر الإئتمانية للبنوك، مما يؤدي إلى تعزيز سلامة المصارف ويؤمن جهوزية مصارفنا العربية للتكيف مع كل هذه التطورات، كذلك المتطلبات الجديدة للجنة بازل، ويسهم في تأمين العناصر الأساسية للإستقرار المالي المتمثلة برأس المال، السيولة، جودة الأصول والربحية.

ويشكل هذا الحدث منصة عصف ذهني تجمع بين كبار المسؤولين في الهيئات الرقابية والإشرافية المحلية والدولية ورؤساء إدارات المخاطر في البنوك المحلية والعربية لتبادل الخبرة والمعرفة حول كل هذه القضايا المطروحة ووضع الحلول المناسبة لها وفق متطلبات لجنة بازل.

ويغطي الملتقى المحاور والمواضيع الرئيسية التالية: التحديات الأخيرة في أعمال لجنة بازل، والمرونة التشغيلية في بيئة مصرفية ديناميكية، وثورة الصيرفة الرقمية، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني في المصارف - الإبحار بين تهديدات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، ومخاطر الإئتمان: مواءمة منظور إدارة المخاطر في المصارف مع المتطلبات المحاسبية والتنظيمية، ومخاطر الإجراءات الحمائية الجمركية وتأثيرها على معدلات الفوائد والتضخم، ومستقبل مخاطر الحوكمة والثقافة المصرفية، ودور الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إدارة المخاطر، وإدارة مخاطر السيولة وديناميكيات الرقمنة، والإبحار في المستقبل: دمج مخاطر المناخ وESG في المهنة المصرفية من أجل النمو المستدام وموازنة الابتكار والمرونة في المصارف.

النقود الإلكترونية في اليمن.. التجربة الخجولة وتحديات الواقع المرير



محمد علي ثامر
كاتب وباحث اقتصادي

تفتت مؤسسي وإقتصادٍ منكسر؛ تمثل في سياستين إقتصاديتين، ومصرفين مركزيين، وقيمتين مختلفتين للعملة اليمنية الواحدة.. وغيرها، جعله يتوقف أو يتعثّر أو يهرول نحو الخلف بصورةٍ مرعبة؛ لذلك فإن السبب بالنسبة إلى هذه التجربة يرجع بالأساس إلى تلك الظروف الصعبة؛ وبالتالي فإن محاولات تبني التقنيات المالية الحديثة تعدُّ أشبه بالمجازفة الكبيرة، فما بالكم بإعتماد النقد الإلكتروني وتعميمه على شتى نواحي الحياة؟!، رغم مزاياه الرائعة كونه أحد الأدوات الحيوية التي تساعد في تسهيل المعاملات المالية وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية في مختلف المناطق اليمنية الريفية منها أو الحضرية، وفي تحديث النظام المالي في ظل التحديات الاقتصادية الصعبة والقيود التي تواجهها البلاد بشكل عام.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة مسارعة البنوك نحو تعزيز الشمول المالي، وذلك عبر تقديمها خدماتٍ إلكترونية كالمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع الإلكتروني تقوم على التحويلات والمدفوعات عبر الإنترنت أو عبر الهواتف المحمولة بشكلٍ ترويجي لما فيه تقليل الحاجة إلى الإعتماد الكامل على النقد التقليدي أو البنوك التقليدية؛ ولكن هذه المبادرة اصطدمت بتحدياتٍ بنيويةٍ وسياسيةٍ وإجتماعيةٍ حدّت وأعاقَت إنتشارها.. وفي هذا المقال سنحاول قراءة وتحليل واقع النقود الإلكترونية في اليمن، مقارنتها مع تجاربٍ عربيةٍ ودولية ناجحة لكي يتسنى لنا الإجابة على ذلك السؤال المُلح والمهم: لماذا لا زالت تجربتنا في التعامل بالنقود الإلكترونية خجولةً وضعيفة؟!

شهد العالم في العقود الزمنية الأخيرة ثورةً هائلةً في مجال تكنولوجيا المعلومات غيرت مجرى حياتنا، وأدت بالطبع إلى إحداث تطوراتٍ كبيرة في العمل المالي والمصرفي، وأحدثت خلق ما يُسمّى بالنقود الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكتروني، بهدف تسهيل التعاملات والمبادلات المالية في جميع قطاعات الحياة، عبر منظومةٍ متكاملةٍ أطلق عليها مصطلح «الشمول المالي»، الذي يقوم على توفير الوصول الآمن إلى الخدمات المالية والمصرفية، كالإقراض والإدخار، وخدمات الدفع والتأمين، وإدارة الحسابات البنكية بطرقٍ كفوءةٍ وسلسلة، وبشكلٍ عادلٍ وشفاف، وبتكاليف مالية أيضاً معقولة، وفي ضوء هذه التطورات كانت بلادنا من أوائل الدول العربية التي بدأت في استخدام الأنظمة الإلكترونية في الأعمال المصرفية، حيث صدر قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية رقم (40) في عام 2006م؛ ورغم تلك البداية المبكرة؛ إلا أن تجربة التعامل بالنقود الإلكترونية لا تزال خجولةً ومحصورة ضمن إطارٍ ضيق؛ ففي بلدٍ يُعاني من حروبٍ مستمرة منذ العام 2015 وحتى الآن، ومن





تحليل الواقع: النظر من قُرب

تُعرف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مُخزنة في وسيلة إلكترونية تُستخدم كأداة دفع أو سحب نقدي، أو تسوية مدفوعات.. وغيرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي تقليدي، وتُعد بديلاً عن النقود الورقية، وتساهم في الحفاظ على العملة الوطنية، وتحدّ من التلاعب بقيمتها صعوداً وهبوطاً، ولها العديد من المزايا، كتكلفة تداولها الزهيدة، ولا حدود للزمان والمكان لإستخدامها، وتُسرع الدورة النقدية للبلد، وذات بساطة وسهولة في الاستخدام، وبوسائل أمان عالية الدقة، كما أنها وسيلة فعّالة وممتازة لإيصال الخدمات المالية إلى الكثير من الفئات المحرومة منها وخصوصاً في المناطق الريفية والبعيدة عن مراكز المدن.

وكدراسة حالةٍ عن واقع النقود الإلكترونية في بلادنا؛ تبلغ عدد الجهات المُزودة لها حوالي (52) جهة ما بين بنك ومؤسسة مالية، وشركة اتصالات؛ منها (32) بنكاً عاملاً؛ سواءً البنوك المخضّمة أو البنوك الجديدة والمرخص لها حتى نهاية العام 2024، وهي (4) بنوك تقليدية حكومية، (6) بنوك تقليدية تجارية، (13) بنوك تمويل أصغر، (5) بنوك إسلامية، (4) فروع لبنوك عربية وأجنبية، و(20) محفظة نقود إلكترونية هي الأخرى مرخص لها من قبل البنك المركزي اليمني؛ وهي: (أم فلوس، فلوسك، ببس، موبايل موني، جوالي، ون كاش، كاش، محفطني، جيب، يمن والت، ريال موبايلي، شامل موني، سبأ كاش، وي كاش، الدولي موني، الريال الإلكتروني، محفظة المتكاملة، وينت، سداد)، وقد حققت هذه الجهات تطوراً لا بأس فيه في هذا المجال، إلا أنها تحتاج إلى إنشاء منصة واحدة مفتوحة وعادلة تسمح للبنوك وشركات مقدمي الخدمات غير المصرفية على حدٍ سواء بتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، كما أنه يجب القيام بتعميم استخدام هذه النقود من قبل الجهات ذات العلاقة، وتحقيق المتطلبات التقنية اللازمة لها عبر وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ الأمر الذي سيجقق نمواً متسارعاً في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية في اليمن، مدفوعاً بزيادة استخدام الهواتف الذكية، وانتشار خدمة الإنترنت، حيث يبلغ عدد مستخدمي الهواتف الذكية حوالي (16) مليوناً، ويبلغ عدد مستخدمي الإنترنت (7) ملايين مستخدم؛ وهذا الأمر يجعل من تقديم هذه الخدمات لكل هذه البنوك والمؤسسات نقلة نوعية في المشهد المالي اليمني؛ إذ يوفر راحة وسهولة غير مسبوقتين من خلال تبسيط المعاملات وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

وقد أوصت تقارير صندوق النقد الدولي بلادنا بضرورة تنظيم مُصدري النقود الإلكترونية، وحماية أموال العملاء عبر فصلها عن أصول الجهات الأخرى؛ ولكن في ظل إنعدام الإستقرار السياسي في البلد، تبدو هذه التوصيات بعيدة المنال، وأنها ستظل حبراً على ورق، أضف إلى ذلك التهديدات الدولية المستمرة بقطع التعامل مع البنوك اليمنية المنقسمة تُزيد من تعقيدات المشهد اليمني برمته، برزت آثارها الكارثية عقب إخضاع البعض منها لعقوبات أميركية كـ «بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار»، و«بنك اليمن الدولي».

وبالمجمل فإن واقع النقود الإلكترونية الحالي متعثراً وغير ملموس لدى المواطن اليمني الذي لا يزال بعيداً كل البعد عن الإستفادة من النقود الإلكترونية من جهة، ومن جهةٍ أخرى من إستخدام الخدمات الإلكترونية، وكل ذلك يتأتى بالعديد من الأسباب والمسببات التي تقف كحجر عثرة أما تطور هذا المجال؛ ومنها:

1. إستمرار الحرب الأهلية اليمنية؛ حيث أدى الصراع بين حكومتي صنعاء وعدن إلى إنقسام للنظام النقدي للبلد الواحد؛ هذا الإنقسام عطل أية جهودٍ لتوحيد السياسات النقدية والبنية التحتية المالية الرقمية في اليمن، مما جعل تبني إستخدام النقود الإلكترونية غير مجدٍ دون إطارٍ تنظيميٍّ مُوحد، كما أن حظر التعامل القائم بين البنوك التابعة للسلطتين المتنازعتين أعاق تحويل النقود الإلكترونية بين المناطق الخاضعة لهما.

2. ضعف البنية التحتية؛ فبلادنا تُعاني أسوأ بنية اتصالاتٍ في الشرق الأوسط بسبب تضرُّر الكابلات البحرية المُزودة

التضامن الدولي الإسلامي، و (بيس - Pys) التابعة لبنك الأمل للتمويل الأصغر في العام 2017، وبعدهما محفظتا (فلوسك - Floosak) التابعة لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار، و (موبايل موني - Mobile Money) بنك التسليف التعاوني والزراعي «كاك بنك» في العام 2018، ثم توالى بعدها إطلاق العديد من المحافظ الإلكترونية؛ سواءً التابعة للبنوك أو التابعة لشركات الاتصالات أو شركات تقديم الخدمات الإلكترونية لتتجاوز الـ (20) أضف إليها العشرات من التطبيقات الإلكترونية؛ ولكننا نجد بأن نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المحافظ والتطبيقات الإلكترونية تكاد تكون مُشابهة ومحدودة؛ أي أن لا فوارق كبيرة بينها؛ اللهم إلا في بعض التفاصيل فقط؛ كاستثمار الذهب في بنك اليمن والكويت، وتوفير فيزا افتراضية في بنك التضامن الدولي، وتسديد المدفوعات الحكومية «الضرائب والجمارك» في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)؛ وبالتالي فلا زالت هذه المحافظ تعتمد على فروع البنوك وعلى شبكة الوكلاء عند إجراء عمليات السحب النقدي، بالإضافة إلى قيود أخرى كثيرة، ولو استطعنا الحصول على أرقام عدد العمليات المُقدَّمة من كل محفظة على حدها، وأيضاً عدد عملائها، وأعداد الحسابات الإلكترونية المرتبطة بها؛ لنجد بأنها بالمئات أو على أبعد تقدير بالآلاف في شعب يتجاوز عدد سكانه الـ (40) مليون نسمة؛ وهذا ما يجعل تجربة بلادنا في استخدام النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني خجولة وضعيفة جداً أمام التجارب الناجحة للدول العربية والأجنبية.

المقارنة مع تجارب عربية ودولية

إتبعنا العديد من الدول العربية والأجنبية إستراتيجيات وطنية وخططاً مرحلية لتعزيز الشمول المالي، وحققت خطوات واسعة في مجال إنتشار وإستخدام الخدمات المالية والمصرفية، وعلى رأسها التعامل أو بالأحرى التداول بالنقود الإلكترونية؛ بينما بلادنا وللأسف الشديد هي بلا إستراتيجيات أو خطط في شتى شؤون أعمالها؛ فما بالك بهذا المجال؟!؛ ولهذا تأتي دائماً في مراتب متأخرة جداً بين الدول العربية والعالمية في مؤشر الشمول المالي، والنقود الإلكترونية، حيث لا يتعامل (45 %) من السكان مع أية مؤسسة مالية أو مصرفية، كما أن مؤشر نظم المدفوعات الإلكترونية أيضاً تعتبرها الأدنى على المستوى العربي والإقليمي؛ ومقارنته حقيقية مع بعض هذه الدول، نجد بأن السعودية تعدُّ أحد النماذج العربية الناجحة، حيث تحتل مراكز متقدمة عربياً

للالإنترنت، ليفقد (80 %) من سعتها، أضف إلى ذلك الهجمات العسكرية المتكررة من مختلف الأطراف على شبكات ومراكز الاتصالات؛ لنقاوم الوضع وتعمل على تدميره.

3. ضعف الثقافة المالية؛ حيث توضح دراسة بحثية لـ«البنك الدولي» بأن بلادنا تتسم بأدنى مستويات الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن (6 %) فقط من البالغين لديهم حسابات بنكية، منها (27 %) حسابات نقود إلكترونية بالتحديد، وأن (1 %) من عموم اليمنيين فقط يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية، كما أن (79 %) من سكان المناطق الريفية يفضلون التعامل النقدي على التعامل الإلكتروني، أما بالمجمل العام فإن (80 %) من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر المُدقع؛ وبالتالي فإنه يحذُّ من قدرتهم على امتلاك هواتف ذكية أو تحمُّل تكاليف الخدمات الإلكترونية.

ومن هذه الأسباب وغيرها يتضح لنا واقع النقود الإلكترونية في اليمن؛ وهو واقع سيء بكل المقاييس؛ يتوجب على المعنيين من دولة وحكومة وجهات مختصة الإسراع في تلافيه، وحلحلة كل تلك الأسباب التي تعيق تطوره وتقدمه.



وسائل الدفع الإلكترونية المشهورة: قراءة تحليلية

في سياق دراستنا لواقع النقود الإلكترونية في اليمن، كان ولا بد من الرجوع لتقارير البنك المركزي عن أوائل الجهات التي رُخص لها وسمَّح لها بالتداول بالنقود الإلكترونية؛ حيث كانت خدمة (أم فلوس - M floos) التابعة لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي هي أول محفظة نقدية إلكترونية يتم الترخيص لها في العام 2015، وإن تم تدشين العمل بها فعلياً في يونيو/ حزيران 2016، تلاها (محفظتي - Mahfathati) التابعة لبنك

لو توافرت الظروف: هل سنحقق مستويات عالية؟!

وكواقع مرير؛ وكما سبقت وأن أشرت إلى أن بلادنا تحتل المراكز المتأخرة عالمياً، فعلى سبيل المثال «مؤشر الجاهزية الرقمية» الذي يُصنّفه بين الدول الأضعف بسبب إنعدام الاستقرار السياسي وتدني الاستثمار في التكنولوجيا؛ ولكن يجب ألا نفقد الأمل!!؛ فماذا لو توفرت الظروف والبيئة المناسبة هل ستكون النقود الإلكترونية حلاً لمشكلات كثيرة يعانيها البلد كشح السيولة النقدية بسبب طباعة العملة غير المنضبطة، وتعزيز الشمول المالي للبنوك، وتسهيل التحويلات الدولية التي تُشكل شريان حياة للاقتصاد اليمني، بل وتعتمد عليها الأسر اليمنية في مأكلاها ومشربها، والمُقدّرة بمليارات الدولارات سنوياً؟!

والإجابة نعم؛ بل وستسعى بلادنا إلى إنفاذ تجربتها في التعامل بالنقود الإلكترونية لتحقيق مستويات عالمية؛ وبالطبع فهذا لن يتحقق ولا يمكن للنقود الإلكترونية أن تزدهر دون وقفٍ للحرب، وتوحيد للنظام النقدي، وضخ للاستثمارات الدولية في البنية التحتية للاتصالات والطاقة، وتنفيذ لحملات توعية لتعزيز ثقة المواطنين بالبنوك أولاً وبالخدمات الرقمية وعلى رأسها النقود الإلكترونية ثانياً، وقيام تعاونٍ وتكاملٍ بين البنوك المحلية وشركات الاتصالات لتبني نماذج غير بنكية (Nonbank-led models)، ومن ثم التكامل مع المنصات العالمية ذات الشأن بالتحويلات الدولية بالعملة الأجنبية كـ «ويسترن يونيون»، و«موني جرام»، و«PayPal»، وغيرها.

وفي الأخير.. فعند توافر الإرادة السياسية الصحيحة والإدارة الكفوءة والسليمة سيتم تلافي كل هذه الإشكالات في بلادنا، وحتماً ستحقق مستويات عالية في جميع المؤشرات التنموية والاقتصادية، وعلى رأسها الجانب المصرفي بشكلٍ عام، وعملية التحول الرقمي والشمول الرقمي والنقود الإلكترونية بشكلٍ أخص، عندها سيكون المستقبل أكثر إشراقاً وأكثر ابتكاراً وإبداعاً في مختلف مجالاته.

وتصل نسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية فيها إلى (70 %) من تعداد سكانها، ويعود الفضل إلى توفر بنية تحتية متطورة، وإطار تنظيمي مُوحّد، ورخاء اقتصادي، وإستقرار سياسي، وتنبين لرؤية واستراتيجية طموحة، كما أن دولتي الإمارات ومصر تتبنيان استراتيجيات وطنية لتعزيز التحول الرقمي في جميع خدماتها، وتقدمان دعماً حكومياً سخياً لشركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، يعود حتماً بالفائدة العظمى على هذين البلدين الشقيقين.

وعلى المستوى الدولي؛ فالمقارنة أيضاً ستكون مُجففة وذات فجوة واسعة؛ أي أنها تفوق بلادنا بمراحل عديدة؛ فمثلاً (الصين والهند) تستخدمان تقنيات متقدمة في مجال الشمول المالي والنقد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية كوسائل الدفع عبر (QR Code) مثلاً، كما أن (كينيا وأوغندا) قد حققتا شمولاً مالياً بنسبة (75 %) عبر إحدى خدماتها؛ وهي خدمة (M-Pesa)، والتي تعتمد على شبكة وكلاء غير بنكية (Nonbank-led models) لتصل إلى المناطق النائية والبعيدة.

بينما فشلت بلادنا في تبني نموذج مماثل بسبب الصراع والانقسام السياسي وغياب الإطار التنظيمي المُوحّد لهذه الجهود، وضعف البنية التحتية، وأن ما تقدمه حالياً من خدمات النقد الإلكتروني يظل في بعض الحلول الأساسية مثل سداد الفواتير، والتحويلات الصغيرة، والشراء عبر نقاط البيع فقط!!!؛ لذا فبلادنا بعيدة جداً عن المقارنة وبالتالي عن المنافسة، حيث لا يمكن للنقد الإلكتروني في اليمن أن يُوازي هذه التجارب العربية أو الدولية في المدى المنظور؛ فالتحديات تفوق الإمكانيات، والصراع المستمر يُعمق الفجوة.



الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف: لا يُمكن شطب ديون مصرف لبنان تجاه المصارف



د. فادي خلف

رأى الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف في افتتاحية التقرير الشهري للجمعية بعنوان: «مرحلة جديدة في الأفق»، أنه «بات واضحاً أن أي خطة تعافٍ لا يُمكن أن تتجح إلا من خلال شراكة مسؤولة بين الأطراف المعنية، تقود إلى إستعادة الثقة وحماية حقوق المودعين دون المسّ بمقومات إستمرارية القطاع المصرفي. هذه الثوابت لم تعد مجرد وجهة نظر مصرفية، بل أصبحت محوراً لمواقف رسمية متقدّمة، برزت خلال اللقاءات الأخيرة التي عقدتها جمعية المصارف مع جهات رسمية عدّة، كان آخرها مع حاكم مصرف لبنان كريم سعيد».

وأضاف د. خلف «أن اللقاء مع الحاكم تميّز بالمصارحة ووضوح الرؤية، وبمواقف تستحق التوقّف عندها، لأنها أعادت توجيه النقاش إلى سكة المنطق والعدالة، ضمن مقاربة يُمكن تلخيصها بالعناوين الآتية:

وبأصول التعامل التي فرضها مصرف لبنان على المصارف.
- بعد أن أجمعت كافة الجهات، المحلية والدولية، على أن الأزمة اللبنانية غير مسبوقه عالمياً، فإن أي خطة معالجة يجب أن تراعي خصوصية الواقع اللبناني، لا أن تستسخ نماذج خارجية لا تُشبهه لا في تركيبته ولا في تعقيدات الأزمة الحالية».

وختم د. خلف قائلاً: «إنه من هذا المنطلق، تُعتبر المواقف الرسمية المستجدة تصحيحاً لمسار النقاش العام، وفرصة حقيقية لإنقاذ ما تبقى من مقومات، شرط أن تُترجم هذه المبادئ إلى سياسات عملية، وأن تُحوّل إلى نصوص وتشريعات واضحة قابلة للتطبيق».



- إن الإقرار بالطابع النظامي للأزمة لا يهدف للتصلّ من المسؤوليات، بل لفهم طبيعة الخلل وبلورة سبل المعالجة.
- لا حلّ ممكن من دون الإقرار بأن المسؤولية ثلاثية الأبعاد: الدولة، مصرف لبنان، والمصارف. فكلّ إختزال أو تحميل أحادي يُعيدنا إلى الحلقة المفرغة.
- إن معالجة الفجوة لا تتحقّق فقط عبر تقليص المطلوبات أو إعادة هيكلة المصارف، بل تبدأ أولاً بتنظيم حسابات مصرف لبنان وتحديد إلزامات الدولة تجاهه.
- لا يُمكن شطب ديون مصرف لبنان تجاه المصارف، كونها تُعدّ إلزاماً تجارياً صريحاً بموجب القانون.
أما المصارف من جهتها، فتُعيد التأكيد على المسلمات الآتية:

- إن الدولة مدعوة إلى تطبيق قوانينها، بدءاً بالمادة 113 من قانون النقد والتسليف التي تُحمّلها مسؤولية تغطية خسائر المصرف المركزي.
- إن السياسات التي إستنزفت الإحتياطيات الأجنبية، من دعم غير مدروس وتمويل مزمّن لعجز الدولة، تشكّل السبب الجوهري للفجوة المالية.
- إن إستبعاد المصارف من النقاش أو اللجان، بحجة تضارب المصالح، يُشكّل مساساً بمبدأ الشراكة، وإذا كانت مشاركة المصارف موضوع تحفّظ، فكيف بالدولة ومصرف لبنان، وقد تسبّب في تبديد الودائع؟
- إن توظيف أموال المودعين لدى مصرف لبنان جاء في غالبيته نتيجة إلزام المصارف بالتعاميم الصادرة عنه،

جودة الحياة أساس القيمة العقارية في مُدن المستقبل

تَمَرّ دولة الإمارات بمرحلة تحوّل حضري واسعة النطاق، آخذة في الإعتبار الإرتفاع في عدد السكان الآتين إلى العمل، وتنامي مستوى العيش الفاره المدعوم ببنية تحتية وشبكة إتصال قلّ نظيرهما في العالم. وفي ظلّ هذا الواقع، يشهد القطاع العقاري تطوراً كبيراً من حيث الرؤية وآليات التطوير العمراني. وفي السابق، إرتبط تقييم أداء المطوّرين العقاريين بحجم المشاريع المنفّذة. أما اليوم، فقد أصبح التركيز مُنصباً على جودة التخطيط، وملاءمته للمتغيّرات المجتمعية، ومدى توافقه مع إحتياجات

بدر راشد البلوشي
رئيس مجلس إدارة شركة
الخليج العربي للعقارات



السكان الفعلية. والنمو الحضري المقبل يتطلّب تطوير بيئات معيشية تركز على الإنسان، وتستند إلى مبادئ الإستدامة، والتصميم الذكي، والتخطيط بعيد المدى. وقد وضعت خطة دبي الحضرية 2040 إطاراً طموحاً لمدينة مترابطة ومُستدامة، تركز على المجتمعات. وتنفيذ هذه الرؤية يستدعي شراكة فعلية مع القطاع الخاص، بما يشمل المطوّرين والمصمّمين والمخطّطين والمشغلين، الذين تقع عليهم مسؤولية إدماج مفاهيم النمو المتوازن والتصميم الشامل في كل مرحلة من مراحل المشروع.

وتعتمد شركتنا في رؤيتها للتنمية الحضرية على ثلاث ركائز أساسية:

1. أولوية المجتمعات المتكاملة

ودعم الإقتصاد المحلي الذي يتيح للمشاريع الصغيرة ورواد الأعمال النمو والإزدهار. وإن القيمة العقارية أصبحت اليوم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيمة الاجتماعية التي توفرها للمجتمع. والقطاع العقاري يشغل موقعاً إستراتيجياً يؤهله للإسهام الفاعل في مسيرة التنمية الشاملة لدولة الإمارات. ومن خلال التخطيط الرشيد والتنفيذ المدروس، يُمكن لهذا القطاع أن يؤدي دوراً جوهرياً في تحسين جودة الحياة وتحقيق الرؤى الوطنية نحو مدن متقدّمة، مستقرة، ومستدامة.

فالمدن التي يتم تطويرها اليوم ترسم ملامح الحياة في المستقبل، والتخطيط الواعي في الحاضر هو ما يصنع جودة المعيشة في الغد.

لم يعد السكان اليوم يبحثون عن مساكن فحسب، بل يتطلّعون إلى أحياء متكاملة يسهل التنقل فيها، وتتميّز بالتنوع والحيوية. وينبغي أن تشمل المشاريع العمرانية مكونات تتجاوز السكن والأعمال، لتضم عناصر ثقافية وتعليمية وصحية وترفيهية، بما يضمن نمط حياة متكامل. كما أنه أصبحت قابلية العيش معياراً أساسياً، وليست ميزة إضافية.

2. التكيف مع التحوّلات في أنماط الحياة

تشهد أنماط المعيشة تغيّراً ملحوظاً نتيجة إنتشار العمل عن بُعد وتغيّر بنية الأسر. ويتطلّب ذلك من المطوّرين إعتدال نهج مرّن في تصميم المساحات والخدمات والمرافق. وسواء تعلق الأمر بمناطق مجتمعية متعددة الاستخدامات أو نماذج خدمية تعتمد على الحلول الرقمية، فإن التخطيط يجب أن يتماشى مع واقع الحياة المتغير.

3. المجتمع السكني كأصل إستراتيجي طويل الأمد

إن أنجح المشاريع هي تلك التي توفر بيئة يشعر فيها الأفراد بالإنتماء والمشاركة. ويتطلّب ذلك الإستثمار في بناء هوية مكانية واضحة، تشمل المساحات الخضراء، وحلول التنقل المتقدمة،



ارتفعت أرباحه 45 % في الربع الأول من العام 2025 رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي يؤكد اتجاه الحكومة لبيع بنك القاهرة بعد انتهاء عمليات التقييم



التجزئة المصرفية، والخزانة، وإئتمان الشركات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما سجل البنك أرباحاً قبل الضرائب بلغت 4.9 مليارات جنيه مصري، مقارنة بـ 3.6 مليارات جنيه في الربع الأول من العام 2024، بمعدل نمو سنوي 36 %، وهو ما يعكس الأداء التشغيلي القوي للبنك واستمرارية تحسن مؤشرات الربحية.

وبلغت أرباح بنك القاهرة خلال العام الماضي نحو 12.4 مليار جنيه بنمو 84 %، وارتفع إجمالي الأصول بنحو 20 % إلى 483 مليار جنيه في نهاية العام الماضي (2024)، ويبلغ رأس ماله المدفوع 19 مليار جنيه والمرخص به 50 مليار جنيه.

**للعام الثاني توالياً بنك القاهرة يحتفظ بالصدارة
«الأفضل في معاملات الصرف الأجنبي»
وفق International Finance**

من جهة أخرى، واصل بنك القاهرة للعام الثاني توالياً احتفاظه بصدارة تصنيف مجلة International Finance البريطانية كـ «أفضل بنك في معاملات الصرف الأجنبي لعام 2025» -

قال رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي: «إن الحكومة تعتزم بدء إجراءات طرح بنك القاهرة للبيع بعد أن تنتهي عمليات التقييم للبنك».

وشهدت الأشهر الماضية موافقة البنك المركزي المصري على قيام بنك الإمارات دبي الوطني بعملية الفحص النافي للجهالة لبنك القاهرة تمهيداً لشراء حصة قد تصل إلى 60 % من البنك. وتردّد آراء المحللين الإقتصاديين في السوق، بأن تقييم بنك القاهرة في صفقة البيع يُراوح بين 1 و1.5 مليار دولار، وتشهد السوق إنتقادات لهذه القيمة، رغم أنه لم تؤكد جهة رسمية صحة هذا التقييم من عدمه. وقد تم تقييم بنك القاهرة في العام 2008 من قبل البنك الأهلي اليوناني بملياري دولار.

وسيتباين التقييم بشكل كبير بين عامي 2008، و2025، وفق سعر الصرف البالغ في العام 2008 الذي كان نحو 5.5 جنيهات للدولار، مقابل نحو 50 جنيهاً للدولار حالياً.

وارتفع صافي ربح بنك القاهرة بنسبة 45 % إلى 3.4 مليارات جنيه في الربع الأول من العام 2025، مقارنة بـ 2.4 مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي (2024)، نتيجة تحسّن نتائج أعمال البنك في مختلف القطاعات، من أبرزها قطاعات



دولار، كما حصل البنك على تصنيف إئتماني A، وهو ما يعكس قوة ومتانة البنك وإستقراره المالي كواحد من أكبر البنوك بالقطاع المصرفي المصري.

وقال حسين أباطلة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «نفخر بإنضمام بنك القاهرة إلى قائمة أقوى العلامات التجارية في مصر لعام 2025. حيث يُعدُّ هذا الإنجاز شهادة دولية على نجاح البنك في بناء علامة تجارية قوية وموثوقة، تعكس التزامنا المستمر بتحقيق التميز وتقديم قيمة حقيقية لعملائنا».

ويُعدُّ هذا الإنجاز تأكيداً على نجاح إستراتيجية بنك القاهرة في تعزيز حضوره في السوق المصرية، وتطوير بنيته التكنولوجية، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية التفاضلية، وتحديث شبكة فروعه لتقديم تجربة مصرفية متكاملة بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي ودعم الشمول المالي، فضلاً عن حرص البنك على التمويل المستدام ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كجزء من دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يُذكر أن مؤسسة Brand Finance تُعد من أبرز الجهات العالمية المتخصصة في تقييم العلامات التجارية، وتستند في تصنيفاتها إلى معايير دقيقة تشمل القيمة السوقية للعلامة، الأداء المالي، القوة التسويقية، مستوى ولاء العملاء، والتصنيف الإئتماني. وتضم قائمة هذا العام كبرى الشركات في قطاعات البنوك، الطاقة، الإتصالات، والصناعات التحويلية، ما يجعل التواجد فيها دليلاً على مكانة متميزة في بيئة تنافسية عالية.

«Best Foreign Exchange Bank»، ضمن سلسلة الجوائز التي تمنحها المجلة في مجالات عديدة على المستوى العالمي للبنوك ومؤسسات القطاع المالي.

كما أعلنت مجلة Global Business Outlook تصدر بنك القاهرة تصنيف «البنك الأسرع نمواً في إدارة الخزنة Fastest Growing Treasury Management Bank» وهي الجوائز التي تمنحها المؤسسة في مجالات عديدة على المستوى العالمي للبنوك ومؤسسات القطاع المالي.

وأعرب بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي عن إعتزازه بهذا الإنجاز، مؤكداً أن إستمرار البنك في نيل إشادة مؤسسات التصنيف الدولية، يعكس نجاح إستراتيجيته القائمة على التطوير المستدام.

وأضاف الشافعي: «إن البنك سبق له الفوز بجائزة مجلة International Finance في أعوام 2019، 2020، و2024، وهو ما يُجسّد بوضوح نقاط التميز والنمو التي تتمتع بها قطاعات العمل المختلفة داخل البنك، كما حصد البنك جائزة Global Business Outlook في مجال الخزنة خلال العام 2024 من».

من جانبه، أشار محمد علي رئيس مجموعة الخزنة وأسواق المال إلى «أن حصول البنك على هاتين الجائزتين خلال العام الجاري (2025) في مجال الخزنة ومعاملات الصرف الأجنبي، يمثل إضافة جديدة لسجل النجاحات المتنامي لبنك القاهرة، ويبرز قدرته على تقديم حلول مالية مبتكرة وخدمات عالية الجودة تلبي تطلعات العملاء، كما يعكس التزام البنك رؤية مستقبلية تقوم على الابتكار المستمر ومواكبة متغيرات السوق المحلية والعالمية، كما يُعدُّ دليلاً على نجاح الإستراتيجية التي تبناها البنك، والتي ساهمت في تعزيز أداء عمليات التجارة الخارجية وتنويع مصادر تدفقات النقد الأجنبي، مما ساهم في تحقيق نمو ملحوظ في الأرباح الناتجة عن تداول العملات الأجنبية».

بنك القاهرة ضمن

أقوى 10 علامات تجارية في مصر لعام 2025

وفي السياق عينه، أعلنت مؤسسة Brand Finance العالمية، المتخصصة في تقييم العلامات التجارية، عن إنضمام بنك القاهرة إلى قائمة أقوى 10 علامات تجارية في مصر لعام 2025، محققاً قفزة نوعية في تصنيف العلامات التجارية المحلية. وبلغت قيمة العلامة التجارية للبنك نحو 113 مليون

أسعار الفائدة على ودائع بنك مصر في يونيو/ حزيران 2025



- 2 - وديعة فليكس لمدة 9 شهور:
- تصدر الوديعة بالجنيه المصري للعملاء الأفراد الطبيعيين فقط.
 - مدة الوديعة: 9 أشهر.
 - معدل عائد ثابت طوال مدة الوديعة ويصرف شهرياً.
 - الحد الأدنى لربط الوديعة: 50.000 جنيه.
 - سعر العائد: 14.25 % سنوياً.
 - يُمكن إسترداد الوديعة قبل نهاية مدتها في أي وقت وفق قواعد الإسترداد المطبقة.
 - إمكانية تجديد الوديعة لمدد أخرى تلقائياً.
 - يمكن الإقتراض بضمان الوديعة وفق القواعد التي يقرّها البنك.
- 1 - وديعة فليكس لمدة 6 شهور:
- تصدر الوديعة بالجنيه المصري للعملاء الأفراد الطبيعيين فقط.
 - مدة الوديعة: 6 أشهر.
 - معدل عائد ثابت طوال مدة الوديعة ويصرف في نهاية المدة.
 - الحد الأدنى لربط الوديعة: 50.000 جنيه.
 - سعر العائد: 15.50 % سنوياً.
 - يُمكن إسترداد الوديعة قبل نهاية مدتها في أي وقت وفق قواعد الإسترداد المطبقة.
 - إمكانية تجديد الوديعة لمدد أخرى تلقائياً.
 - يُمكن الإقتراض بضمان الوديعة وفقاً للقواعد التي يقرّها البنك.
- 3 - الودائع بالجنيه المصري
- معدل عائد ثابت طوال مدة الوديعة.
 - يُمكن إسترداد الوديعة قبل نهاية مدتها في أي وقت وفق قواعد الإسترداد المطبقة.
 - إمكانية تجديد الوديعة لمدد أخرى تلقائياً.
 - يُمكن الإقتراض بضمان الودائع وفق القواعد التي يقرّها البنك.



أسعار العائد

ودائع لمدة 7 أيام وأقل من 15 يوماً

- من ألف إلى مليون جنيه: 8.375 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 8.50 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 8.625 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه: 8.75 %

ودائع لمدة 15 يوماً وأقل من شهر

- من ألف إلى مليون جنيه: 8.875 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 9.00 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 9.125 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه: 9.25 %

ودائع لمدة سنة وأقل من سنتين

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 9.625 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 9.75 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 9.875 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين: 10.00 %

ودائع لمدة شهر وأقل من شهرين

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 9.875 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 10.00 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 10.125 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين: 10.25 %

ودائع لمدة سنتين وأقل من 3 سنوات

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 11.125 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 11.25 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 11.375 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه: 11.50 %

ودائع لمدة شهرين وأقل من 3 شهور

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 9.875 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 10.00 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 10.125 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين: 10.25 %

ودائع لمدة 3 سنوات وأقل من 5 سنوات

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 11.125 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 11.25 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 11.375 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه: 11.50 %

ودائع لمدة 3 شهور وأقل من 6 شهور

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 9.625 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 9.75 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 9.875 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين: 10.00 %

ودائع لمدة 5 سنوات وأقل من 7 سنوات

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 11.125 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 11.25 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 11.375 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه: 11.50 %

ودائع لمدة 6 شهور وأقل من سنة

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 9.375 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 9.50 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 9.625 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين: 9.75 %

ودائع لمدة 7 سنوات فأكثر

- من 500 جنيه إلى مليون جنيه: 11.125 %
- أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيه: 11.25 %
- أكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه: 11.375 %
- أكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه: 11.50 %

شهادات البنك الأهلي المصري 2025



في السنة الأولى، ثم 19 % في السنة الثانية، و15 % في السنة الثالثة. الشهادة البلاينية ذات العائد المتغير: توفر عائداً 24.25 % يُصرف ربع سنوي، وهي مرتبطة بتحركات أسعار الفائدة. شهادة العائد الثابت 18.5 %: تُصرف شهرياً على مدار 3 سنوات، وتُعد من الخيارات المستقرة للمستثمرين. شهادة الخمس سنوات بعائد شهري: توفر عائداً سنوياً قدره 14.25 %، وتُعد من الشهادات طويلة الأجل المناسبة للمدّخرين. شهادة أمان المصريين: تبدأ من فئة 500 جنيه وحتى 2500 جنيه فقط، بعائد 13 %، وتستهدف فئات العمالة غير المنتظمة.

كم فوائد 100 ألف جنيه في البنك الأهلي في الشهر؟

عند استثمار مبلغ 100 ألف جنيه في شهادة البنك الأهلي ذات العائد الثابت 18.5 % لمدة 3 سنوات، فإن العائد الشهري يصل إلى نحو 1541 جنيهاً يتم صرفه على مدار 36 شهراً، مما يوفر مصدر دخل شهرياً إضافياً يُعزّز الميزانية الشخصية للمواطن بجانب الراتب أو المعاش.

ما هي الشهادات المتاحة في البنك الأهلي للعام 2025؟

في العام 2025، أتاح البنك الأهلي المصري مجموعة من الشهادات، أبرزها:

- شهادات البنك الأهلي 2025 الثابتة والمتغيرة.
- الشهادات بعائد شهري أو سنوي.

تواصل شهادات البنك الأهلي للعام 2025 جذب إهتمام المواطنين الباحثين عن أدوات إدارية توفر عائداً ثابتاً أو متغيراً في ظل استمرار حالة التذبذب في معدلات التضخم وأسعار الفائدة. ورغم قرار البنك المركزي المصري الأخير بخفض أسعار الفائدة بنسبة 1 % خلال الإجتماع الأخير، إلا أن شهادات البنك الأهلي لا تزال توفر فرصاً استثمارية بعوائد مناسبة مقارنة بما هو متاح في السوق.

ما هو أعلى عائد شهادات البنك الأهلي؟

أعلى شهادة إدارية يقدمها البنك الأهلي حالياً هي الشهادة البلاينية ذات العائد المتدرج السنوي، والتي تمنح عائداً يصل إلى 27 % في السنة الأولى، ثم 22 % في السنة الثانية، و17 % في السنة الثالثة، وهو ما يجعلها من أقوى العوائد التراكمية المتاحة حالياً في السوق.

كذلك، تبرز شهادة العائد المتغير بعائد ربع سنوي يصل إلى 24.25 % كأحد الخيارات المتميزة رغم ارتباط العائد بسعر الفائدة المتغير المعلن من البنك المركزي.

ما هي الشهادات المتاحة في البنك الأهلي الآن؟

يعرض البنك الأهلي المصري حزمة متنوعة من الشهادات الإدارية، لتتناسب مختلف شرائح المجتمع، ومنها:

الشهادة البلاينية ذات العائد المتدرج الشهري: في حد أدنى 1000 جنيه، ومدتها 3 سنوات، وتقدم عائداً تدريجياً يبدأ بـ 23 %

مستقرة، وهي مناسبة للمستثمرين الراغبين في الحفاظ على قيمة أموالهم بالعملة الأجنبية، وتُعد جزءاً مهماً من تنوع محفظة البنك الإذخارية.

• شهادات بالدولار الأمريكي.

وهذه التشكيلة الواسعة تؤكد تنوع البنك في طرح منتجاته بما يتناسب مع إحتياجات مختلف العملاء.

هل شهادات البنك الأهلي تجدد تلقائياً؟

تُجدد شهادات البنك الأهلي تلقائياً بعد إنتهاء مدتها بالشروط عينها في كثير من الأحيان، إلا إذا قرّر العميل إيقاف التجديد أو سحب أمواله، ويُمكن تعديل شروط التجديد بناءً على رغبة العميل عند تاريخ الإستحقاق.

شهادات البنك الأهلي 30 %

رغم أن شهادات البنك الأهلي 30 % كانت قد طُرحت مؤقتاً خلال فترات إستثنائية، فإنها لم تعد متاحة حالياً، لكن البدائل المطروحة في شهادات البنك الأهلي للعام 2025 لا تزال تُوفّر عوائد مرتفعة، سواء كانت بعائد ثابت أو متدرّج أو متغير.

شهادات البنك الأهلي للعام 2025

يُنظر إلى شهادات البنك الأهلي للعام 2025 بإعتبارها من أكثر الأوعية الإذخارية مرونة وجاذبية في البنوك .

ويقدم البنك الأهلي شهادات بعائد ثابت يصل إلى 18.5 % شهرياً، إلى جانب شهادات متغيرة لمواكبة تحركات السوق.

أعلى عائد شهادات في البنوك اليوم

رغم المنافسة الشرسة بين البنوك في تقديم شهادات إذخارية مرتفعة العائد، تظل شهادات البنك الأهلي للعام 2025 من بين الأعلى، خصوصاً مع وجود شهادة بعائد سنوي تراكمي يصل إلى 27 % في السنة الأولى، فضلاً عن شهادة العائد المتغير التي تصل إلى 24.25 %، وهي عوائد تفوق كثيراً من المنتجات المماثلة في بنوك أخرى.

أسعار فائدة شهادات البنك الأهلي اليوم

تراوحت أسعار الفائدة على شهادات البنك الأهلي اليوم بين 13 % (في شهادة أمان المصريين) وحتى 27 % (في الشهادة السنوية المتدرجة)، وذلك وفق مدة الشهادة ونوع العائد، سواء ثابت أو متغير أو متدرّج.

ويتيح البنك الحد الأدنى لشراء الشهادات بدءاً من 1000 جنيه فقط، ما يسهّل على جميع فئات المجتمع الدخول في منظومة الإذخار.

شهادات البنك الأهلي ذات العائد الشهري

تُعد شهادات العائد الشهري من أكثر الأنواع طلباً بين المواطنين، وتأتي شهادات البنك الأهلي للعام 2025 في مقدّمها، مثل الشهادة ذات العائد الثابت 18.5 %، أو الخماسية بعائد شهري 14.25 %.

شهادات البنك الأهلي بالدولار

يطرح البنك الأهلي المصري أيضاً شهادات ادخار بالدولار الأمريكي، بعوائد دولارية

الشهادات البلاطينية التي يصدرها البنك الأهلي المصري بمختلف فئاتها

الشهادة البلاطينية السنوية

العائد
27 %
في نهاية المدة
الحد الأدنى للشراء
1000 جنيه
المدة:
عام

الشهادة البلاطينية لأجل 3 سنوات

العائد
19 %
شهرياً
الحد الأدنى للشراء
1000 جنيه
المدة:
3 سنوات

الشهادة البلاطينية ذات العائد المتدرّج

العائد (شهرياً)
22 %
خلال السنة الأولى
18 %
خلال السنة الثانية
16 %
خلال السنة الثالثة
الحد الأدنى للشراء
1000 جنيه
المدة:
3 سنوات

الشهادة البلاطينية ذات العائد المتغير

العائد
19.5 %
ربع سنوياً
الحد الأدنى للشراء
1000 جنيه
المدة:
3 سنوات

إتحاد بنوك مصر يعيّن عمرو يوسف القلش مديراً جديداً ويشيد بجهود شريف جامع

أعلن إتحاد بنوك مصر عن تعيين عمرو يوسف القلش مديراً للاتحاد، متمنياً له التوفيق والنجاح في أداء مهامه الجديدة، ومواصلة مسيرة التطوير المؤسسي، ودعم الأهداف الإستراتيجية للإتحاد في تعزيز الإستقرار المالي والنمو المستدام للقطاع المصرفي المصري. وفي السياق ذاته؛ تقدم الاتحاد بجزيل الشكر والتقدير للمدير السابق شريف جامع، تقديراً لعطاءه المخلص وإسهاماته القيمة التي أثمرت عن تحقيق العديد من النجاحات والإنجازات، طوال فترة توليه المنصب، وأسهمت في ترسيخ دور الإتحاد كمظلة تنسيقية فعالة للمصارف العاملة في مصر.



عمرو يوسف القلش

تداعيات الحرب الإسرائيلية - الإيرانية تصل إلى السياحة في مصر متوسط إلغاء حجوزات السائحين الوافدين إلى مصر بلغ أكثر من 10 %

15.3 مليار دولار، بحسب بيانات البنك المركزي. وقد سجلت مصر، التي تُعد إحدى أفضل أماكن قضاء العطلات في الشرق الأوسط بفضل منتجعاتها الشاطئية ورحلاتها البحرية على نهر النيل، زيادة في عدد السياح الوافدين إلى البلاد خلال الربع الأول من العام الحالي (2025) بنسبة 25 %، على أساس سنوي، لبلغ 3.9 مليون سائح، بحسب وزير السياحة والآثار شريف فتحي.

(المصدر: إقتصاد الشرق - بلومبرغ)



أثارت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين إسرائيل وإيران اضطرابات في قطاع السياحة المصري، إذ سجلت معدلات إلغاء الحجوزات ما يزيد عن 10 % في المتوسط، بحسب عدد من مسؤولي كبريات الشركات العاملة في القطاع في مصر، مع شبه توقف في حجز الرحلات الجديدة. يأتي ذلك في الوقت الذي كانت تأمل فيه الحكومة نمو أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بنحو 14 % في نهاية العام الجاري (2025) لتصل إلى 18 مليون سائح، بحسب ما قاله مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري مؤخراً.

وقال مسؤول في إحدى الشركات السياحية إنه «تم إلغاء أكثر من 10 % من الرحلات السياحية الوافدة لمصر من عدد من الأسواق»، مشيراً إلى «أن هذه النسبة مرشحة للارتفاع الفترة المقبلة مع استمرار إحتدام الحرب الدائرة بين إسرائيل وإيران». السياحة الثقافية تتحمل العبء الأكبر

تسببت الهجمات المتبادلة بين البلدين في إلغاء شركة مصر للطيران عدداً من الرحلات الجوية المتجهة إلى بعض من العواصم العربية منها عمّان، وبيروت، وأربيل، وبغداد. كما أدت إلى تعليق بعض شركات الطيران المحلية والإقليمية رحلاتها إلى مطارات أخرى في المنطقة.

ويُعد قطاع السياحة، واحداً من أهم مصادر النقد الأجنبي في البلاد، وقد قفزت إيرادات مصر السياحية 9 % على أساس سنوي خلال العام 2024 لتسجل مستوى قياسياً جديداً، بلغ

في إطار حرصه الدائم على الإهتمام بفئة الشباب البنك العربي يرفع فعاليات النسخة الثالثة من منتدى «تواصل 2025»



قدّم البنك العربي أخيراً رعايته لفعاليات النسخة الثالثة من منتدى «تواصل 2025» - حوار حول الواقع والتطلّعات، والذي نظّمته مؤسسة ولي العهد في مجمع الملك الحسين للأعمال، تحت رعاية سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد.

وشهد المنتدى حضوراً واسعاً بمشاركة نخبة من صنّاع القرار ورواد الأعمال والنشطاء الشباب والشابات، للمشاركة في حوارات تفاعلية هدفت إلى تبادل الأفكار والرؤى حيال القضايا الوطنية المهمة التي تحاكي واقع وتطلّعات الشباب والمجتمع الأردني.

وتضمّن المنتدى مجموعة من الجلسات الحوارية والتي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع التي تهتم مختلف فئات المجتمع وفي مقدّمها فئة الشباب، بما في ذلك التعليم المهني والتقني وريادة الأعمال والإقتصاد والفن والثقافة والسياحة. كما أتاح المنتدى الفرصة للشباب للتعبير عن آرائهم وطرح أفكارهم ومقترحاتهم لصنّاع القرار الذين قاموا بدورهم بمشاركة خبراتهم لإثراء النقاشات وتقديم وجهات نظر مختلفة.

وتأتي رعاية البنك العربي لهذا المنتدى في إطار حرصه الدائم على الإهتمام بفئة الشباب، من خلال دعم الفعاليات والأنشطة التي تُسهم في بناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم القيادية لتعزيز دورهم في المجتمع وتمكينهم من المشاركة الإيجابية في مسيرة التنمية والتطوير. وشارك البنك العربي في منتدى «تواصل 2025» من خلال جناح خاص بفئة الشباب الذي شمل مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي هدفت إلى تحفيز الفكر الإيجابي لدى الشباب، وحثّهم على روح المبادرة والريادة، وشهد الجناح إقبالاً واسعاً من قبل الشباب الذين تفاعلوا مع مختلف الفعاليات التعليمية والترفيهية.



بنك الكويت الدولي يتصدّر قائمة أسرع البنوك المدرجة في البورصة الكويتية نمواً في صافي الأرباح بمعدل نمو بلغ 19.9% وبنك وربة يحلّ ثانياً بمعدل نمو 16.4%



وجاء بنك بيت التمويل الكويتي ثالثاً، بفضل صعود صافي أرباحه بنحو 12.6%، ليبلغ 189.4 مليون دينار كويتي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2025، مقابل 168.2 مليون دينار كويتي في الفترة عينها من العام 2024.

كما حلّ بنك بوبيان في المركز الرابع، بعدما ارتفع صافي الربح لديه بحوالي 9.9%، ليصل إلى 27.06 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام 2025، مقابل 24.62 مليون دينار كويتي خلال الفترة عينها من العام 2024.

وحلّ البنك الأهلي الكويتي خامساً، حيث قفز صافي أرباحه بنحو 7.8%، ليسجل 15.77 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام 2025، مقارنة بـ 14.64 مليون دينار كويتي خلال الفترة عينها من العام 2024.

يُشار إلى أن جميع القيم ومعدّلات النمو المذكورة، جاءت وفق القوائم المالية المجمّعة المُعلّنة لكل بنك في نهاية مارس/آذار 2025.

كشفت قائمة «First Bank» للبنوك المدرجة في البورصة الكويتية الأسرع نمواً في صافي الأرباح خلال الربع الأول من العام 2025، عن تصدر بنك الكويت الدولي للقائمة، بمعدل نمو بلغ 19.9%، لتصل أرباحه الصافية إلى 7.37 مليون دينار كويتي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2025، مقابل 6.15 مليون دينار كويتي في الفترة عينها من العام 2024.

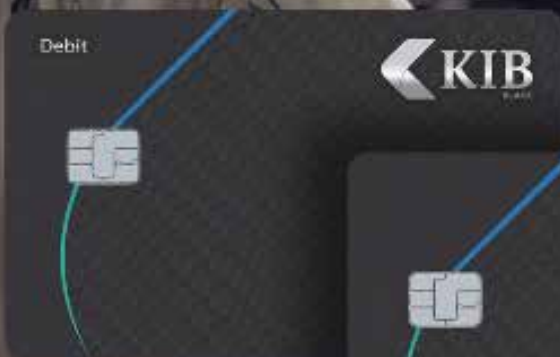
وأفصحت القائمة التي شملت كافة البنوك المدرجة في بورصة الكويت، والبالغ عددها 9 بنوك، عن تحقيق 5 منها معدّلات نمو إيجابية، في حين شهد 4 بنوك تراجعاً ملحوظاً في صافي أرباحهما خلال الربع الأول من العام 2025.

كذلك حصد بنك وربة المركز الثاني، حيث ارتفع صافي أرباحه بنحو 16.4%، ليسجل 5.51 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام 2025، مقارنة بـ 4.74 مليون دينار كويتي خلال الفترة عينها من العام 2024.



BLACK

عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك



تسهيلات إئتمانية جديدة بقيمة 4.5 مليارات ريال قطري مع البنوك المحلية القطرية اتفاقية شراكة مميزة بين مجموعة QNB والخطوط الجوية القطرية



فريقاً عمل مجموعة QNB والخطوط الجوية القطرية

أبرمت الخطوط الجوية القطرية، للمرة الأولى منذ 28 عاماً، إتفاقية تاريخية مع البنوك القطرية الرائدة، بقيادة مجموعة QNB والتي بموجبها، ستقدم هذه المصارف للناقلة القطرية تمويلاً قدره 4.5 مليارات ريال قطري في تمويل إستراتيجي.

وتولت مجموعة QNB قيادة التسهيل الإئتماني بصفته المدير الحصري لسجل الإكتتاب (Book Runner)، والمنسق العالمي (Global Coordinator)، والمنظم الرئيسي المفوض الأول (Initial Mandated Lead Arranger)، والبنك المهيكل للصفقة (Structuring Bank). وتشمل المصارف المقرضة البنك الأهلي، وبنك الريان، البنك التجاري القطري، وبنك الدوحة، وبنك دخان، ومصرف قطر الإسلامي وبنك قطر الدولي الإسلامي.

وفي سياق متصل، يشهد هذا الإتفاق الجديد إتباع نهج مبتكر يتم بموجبه تقديم التسهيلات الإئتمانية من قبل البنوك المحلية بالريال القطري، بالتوافق مع المصارف التجارية والإسلامية، وتماشياً مع جميع الشروط التجارية وفق المعايير الدولية لهذا النوع من إتفاقيات التمويل الإستراتيجي.

وقال بدر محمد المير، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية: «تعكس الشراكة الأخيرة للخطوط الجوية القطرية والقائمة على أهداف إستراتيجية ثقتنا في التميز التشغيلي للقطاع المصرفي القطري. كما يشرفنا التعاون مع البنوك الرائدة في قطر مع إستمرارنا في تعزيز إلتزامنا تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. ونشكر المؤسسات المالية التي لعبت دوراً حيوياً في رسم طريق رحلتنا، مقدّمة الدعم الذي ساهم في تشكيل مسيرتنا المميزة. ونعتقد أن مثل هذه الشراكات القوية والمرنة تظل ضرورية لدفع عجلة الابتكار في قطاع الطيران وتعزيز نطاق الربط الجوي العالمي».

وقال عبد الله مبارك آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB: «يسعدنا أن يتم إختيارنا من قبل الخطوط الجوية القطرية لتأدية هذا الدور البارز، حيث يؤكد هذا التعيين خبرة البنك في هيكلة الحلول التمويلية المعقّدة، وإلتزامه دعم أهداف النمو لعملائنا ودعم رؤية قطر الوطنية 2030».

إحتياطي النقد الأجنبي في العراق يتخطى حاجز 100 مليار دولار



أعلن البنك المركزي العراقي أن إحتياطي النقد الأجنبي في العراق تجاوز 100 مليار دولار، بالإضافة إلى إمتلاك العراق إحتياطاً كبيراً من الذهب يتجاوز 163 طناً. وقال مدير عام دائرة الاستثمارات في البنك المركزي العراقي، محمد يونس: «إن السيولة المالية في العراق متوافرة بالكامل، سواء بالدينار العراقي أو الدولار الأميركي، ولا يوجد أي نقص في هذا الجانب»، مشيراً إلى «أن البنك المركزي ليس جهة استثمارية، بل يُعنى بإدارة إحتياطيات النقد الأجنبي في العراق». وأشار يونس إلى «أن الهدف من إحتياطيات النقد الأجنبي ليس تحقيق الأرباح، بل ضمان تحقيق عوائد معقولة»، مؤكداً «أن الإحتياطي يُدار وفق سياسات مدروسة تستند إلى معايير أمان عالية، ويُستثمر في أدوات مالية آمنة تحقق عوائد مقبولة»، معتبراً «أن العراق يسير في مسار إقتصادي جيد».

مجلة «كمبريدج» تختار البروفيسور صادق الشمري «الشخصية المصرفية الدولية»

نشر بحثهم في مجلتنا ومن خلال جهد ملموس من الدكتور إدريس الحمداني رئيس التحرير، الذي عبره تم مدّ جسور التعاون مع الجامعات بهدف خدمة العلم والعلماء وفق الهدف الذي من أجله تأسس مركزنا البحثي».



إختارت مجلة «كمبريدج» البروفيسور صادق راشد الشمري رئيس مجلس إدارة مصرف الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل نائب رئيس تحرير المجلة، الشخصية المصرفية الدولية.



البروفيسور صادق الشمري

وذكرت رئيسة مجلس إدارة المجلة الدكتورة حفصة محمد الغريب، أن المجلة

تعود إلى كلية كامبريدج البريطانية الدولية، «وقد صدر العدد الجديد للمجلة والذي يحمل الرقم 46، وهي الإسم اللامع في سماء العلم والمعرفة، بعدما إستطاع مركزنا «مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات» أن يُحرر في أعماق التميز والتعاون المثمر، وهو يُعبر عن هويتنا الثقافية والعلمية، التي نفخر بحملها ضمن مراكز بحثية عربية وعالمية، حيث إستطعنا مواكبة هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الكبيرين لنقوم من خلاله في خدمة الباحثين العرب من أكاديميين وطلبة دراسات عليا بحاجة إلى نشر بحثهم بغية تحقيق طموحاتهم في رفد المكتبة العربية والعالمية بكل ما هو جديد»، مثنية على «الجهد الذي يبذله كادر المجلة من رئيس تحرير وأعضاء اللجان العلمية الذين كانت جهودهم ملموسة من خلال هذا العطاء المميز. فتحية لكل الباحثين العرب الذين يحرصون على

البنوك السعودية تسجل أرباحاً تاريخية غير مسبوقة في الربع الأول من العام 2025 5.94 مليار دولار وبنمو 19 % بدعم من توسع الإقراض و«رؤية 2030»



ارتفاع الإئتمان المصرفي في السعودية إلى 832 مليار دولار

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي في السعودية إلى 3.12 تريليون ريال (832 مليار دولار) في نهاية أبريل (نيسان) 2025، مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق، بزيادة نسبتها 16.4 % على أساس سنوي، مقارنة مع 2.68 تريليون ريال (714 مليار دولار)، وذلك وفق بيانات النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما). وعلى أساس شهري، زاد الإئتمان المصرفي بنسبة 4 %، حيث كان قد بلغ 3.1 تريليون ريال (826 مليار دولار) في مارس (آذار) 2025.

وأظهرت البيانات أن قروض الأفراد استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي الإئتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي بمبلغ 1.4 تريليون ريال (373 مليار دولار)، مقارنة مع 1.2 تريليون ريال (320 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام الماضي (2024).

وسجلت الأنشطة العقارية مبلغ 375.2 مليار ريال، وجاء نشاط تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الثالثة بمبلغ 211.8 مليار ريال، تلاه نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه بـ189.3 مليار ريال، ثم الصناعات التحويلية بـ187.8 مليار ريال.

كما بلغ حجم الائتمان الموجه إلى الأنشطة المالية وأنشطة التأمين 159.8 مليار ريال، في حين سجلت الأنشطة الأخرى 154.7 مليار ريال، وسجل نشاط التشييد مبلغ 133.5 مليار ريال.

حققت البنوك السعودية إنجازاً غير مسبوق بتسجيلها أرباحاً ربعية قياسية خلال الربع الأول من العام الحالي 2025، لتصل إلى 5.94 مليار دولار (22.26 مليار ريال). يمثل هذا الرقم نمواً لافتاً بنسبة 19 % مقارنة بالربع المماثل من العام 2024، بزيادة قدرها 965 مليون دولار (3.62 مليار ريال)، مؤكدة بذلك قوة ومتانة القطاع المصرفي السعودي ودوره المحوري بوصفه محركاً للإقتصاد الوطني.

ونما صافي أرباح جميع المصارف العشرة المدرجة في السوق السعودية خلال الربع الأول، مما يعكس الأداء المالي القوي للقطاع بشكل عام.

وتصدّر «البنك الأهلي» قائمة أعلى صافي الأرباح مسجلاً 6.02 مليار ريال، بنسبة نمو 19.48 % عن الربع الأول من العام الماضي 2024.

وجاء «الراجحي» في المرتبة الثانية من حيث صافي الأرباح، محققاً أعلى نسبة نمو بين المصارف بلغت 34 %، حيث تخطت أرباحه 5.9 مليار ريال. بينما حلّ بنك «الرياض» ثالثاً، مسجلاً أرباحاً بلغت 2.48 مليار ريال بنسبة نمو 19.94 % في المائة.

الإيرادات التشغيلية

وعزا محلل الأسواق المالية وعضو «جمعية الإقتصاد» السعودية، الدكتور سليمان آل حميد الخالدي، هذا الأداء الربحي التاريخي إلى أسباب رئيسية عدة، مشيراً أن التوسع في الإقراض والتمويل عبر محافظ البنوك، وارتفاع صافي الدخل من العمولات والإيرادات التشغيلية، بالإضافة إلى تراجع بند المخصصات لدى البنوك، كانت عوامل حاسمة في تحقيق هذه الأرباح.

4.2 تريليون دولار القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في نهاية العام 2024



بلغ مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في نهاية العام 2024 نحو 4.2 تريليون دولار، وفق ما أظهرت أحدث الإحصاءات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج. وسجل المؤشر العام المركب لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج، الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية ككتل، في العام 2024، نمواً طفيفاً بنسبة 0.7 %.

وشهد مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية تراجعاً بنسبة بلغت 4.4 % مقارنة بنهاية العام 2023؛ وشكل نحو 3.5 % من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في العام 2024.

البنك الدولي: رؤية عُمان 2040 نموذج يُحتذى في التنوع والاستدامة

على صعيد غير متصل، أشاد البنك الدولي بتوجهات رؤية عُمان 2040 الرامية إلى تحقيق الإستدامة والتكامل مع الإقتصاد العالمي، معتبراً أن الإصلاحات الإقتصادية التي إنتهجتها سلطنة عُمان تمثل نموذجاً يُحتذى به في مساعي التنوع الإقتصادي. وأوضح البنك الدولي، أن الرؤية تولى إهتماماً كبيراً بتطوير رأس المال البشري وتحسين جودة التعليم، كما تعمل على ترسيخ ثقافة البحث والإبتكار، حيث أطلقت برامج جديدة لتمويل البحوث وتحويل الأفكار إلى منتجات قابلة للتسويق، وإنشاء مجمعات للإبتكار وحاضنات أعمال لإحتضان المشاريع الناشئة وتحويل مشاريع الطلبة إلى منتجات تجارية. كما يحصل رواد الأعمال الشباب على دعم من خلال مبادرات تمويل وتدريب بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأكد البنك الدولي أن سلطنة عُمان نفذت إصلاحات تنظيمية كبرى لتحفيز نمو القطاع الخاص وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، مشيراً إلى أنها محورية في جذب الإستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص، كما أولت إهتماماً كبيراً بتحديث الموانئ والمطارات والمناطق الحرة.

ارتفاع صفقات الدمج والإستحواذ في المنطقة إلى 46 مليار دولار

من جهة أخرى، سجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءً قوياً في أسواق الدمج والإستحواذ خلال الربع الأول من العام 2025، بإجمالي 225 صفقة بلغت قيمتها 46 مليار دولار، وفق تقرير صادر عن شركة «إرنست ويونغ» (EY). ويمثل هذا الرقم ارتفاعاً بنسبة 31 % في عدد الصفقات و66 % في القيمة مقارنة بالربع الأول من العام 2024.

وشكّلت الصفقات العابرة للحدود المحرك الرئيسي لنشاط الدمج والإستحواذ في المنطقة، حيث سجلت 117 صفقة بقيمة 37.3 مليار دولار، أي ما يعادل 52 % من إجمالي عدد الصفقات و81 % من القيمة الإجمالية، وهو أعلى مستوى لها خلال خمسة أعوام، مدفوعة برغبة الشركات في التوسع خارج أسواقها المحلية وتنويع مصادر دخلها.

مرشح موريتانيا يفوز برئاسة أكبر مؤسسة مالية للتنمية في أفريقيا سيدي ولد تاه رئيساً لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية

انتُخب وزير الاقتصاد الموريتاني السابق سيدي ولد تاه رئيساً للبنك الأفريقي للتنمية، أكبر مؤسسة مقرضة في القارة، خلفاً للنجيري أكيونومي أديسينا، ومسؤولاً عن معالجة مسألة توقف التمويل الأميركي للمؤسسة. وخضع أديسينا لست جولات تصويت ليصبح «المصرفي العملاق» في أفريقيا في العام 2015، لكن تاه، البالغ من العمر 60 عاماً، فاز بالمنصب المرموق في ثلاث جولات فقط، محققاً فوزاً كاسحاً بنسبة 76.18 % من الأصوات. ويُعدّ الاجتماع السنوي لرؤساء الدول والمسؤولين الماليين، الذي عقد هذا العام (2025) في مدينة أبيدجان الإيفوارية، أحد أكبر الاجتماعات المالية في القارة. وتنافس خمسة مرشحين من جنوب أفريقيا والسنغال وزامبيا وتشاد وموريتانيا على خلافة أديسينا، الذي سيتنحى في سبتمبر/ أيلول 2025، بعد أن قضى فترتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وهو الحد الأقصى. وحلّ الإقتصادي الزامبي صموئيل مايمبو ثانياً بفارق كبير، إذ حصل على 20.26 % من الأصوات، بينما جاء السنغالي أمادو هورت ثالثاً بنسبة 3.55 %. وكان على الفائز أن يحصل على غالبية أصوات جميع الدول الأعضاء وعددهم 81، وغالبية أصوات الدول الأفريقية الـ 54 الأعضاء في البنك الأفريقي للتنمية. وحصل تاه، الذي ترأس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لمدة عشر سنوات، على 72.37 % من الأصوات الأفريقية.



جمعية البنوك اليمنية تنتخب قيادة جديدة برئاسة سنكر والهمداني وتعتهد عدن مقراً رئيسياً لها



كما أقرّ الاجتماع إعادة صوغ النظام الأساسي للجمعية وتقديمه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للمصادقة، إلى جانب خطة لتوسيع العضوية، والعمل المشترك مع البنك المركزي في صوغ السياسات النقدية بما يخدم الاقتصاد الوطني. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتحسين كفاءته التشغيلية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ودعم التعافي الاقتصادي.

شهد المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني في مدينة عدن، انعقاد الاجتماع الانتخابي الموسّع لجمعية البنوك اليمنية، وذلك لإختيار هيئة إدارية جديدة، في حضور ممثلي البنوك العاملة تحت إشراف البنك المركزي، وبمتابعة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد أسفرت الانتخابات عن تشكيل هيئة إدارية جديدة مكونة من 11 عضواً، بالإضافة إلى لجنة رقابية وتفتيش ثلاثية، حيث تم انتخاب الدكتور أحمد علي بن سنكر، المدير العام للبنك الأهلي اليمني، رئيساً للهيئة، وحاشد الهمداني، الرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي، أميناً عاماً. وضمت الهيئة التنفيذية أيضاً عبد السلام الوردی (الرئيس التنفيذي لبنك القطبي)، مديراً مالياً، وعمر محمد مهيب (رئيس قطاع الأعمال ببنك الكريمي)، مسؤول القيد والمتابعة وشؤون الفروع في الجمعية، وبشير سلطان (ممثل بنك التضامن الإسلامي)، مسؤول الشؤون الفنية، وحسين السري (نائب المدير العام لبنك عدن الأول)، مسؤول الثقافة والعلاقات العامة، ومحمد عبد الولي (ممثل بنك سبأ الإسلامي)، مسؤول التقييم المهني ورعاية حقوق الأعضاء، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من مختلف البنوك.

مصرف الإمارات للتنمية يطلق منصّة EDB 360 الرقمية لتمكين رواد الأعمال

المستدام للإقتصاد الوطني». وأضاف النقيب: «مهمة المصرف لا تقتصر على تقديم التمويل فقط، بل تتعداه لإبتكار إمكانات نمو الشركات، عبر مساعدتها لتحويل أفكارها الإبداعية إلى مشاريع ذات عوائد إقتصادية مهمة. ومنصّة EDB 360 الرقمية تعكس هذا التوجه، لأنها مصمّمة لتزويد رواد الأعمال بالمشورات الصحيحة لإتخاذ أفضل القرارات، إضافة إلى توفير التمويل والأدوات والدعم الذي يحتاجونه لبناء أعمالهم بثقة وسرعة تتناسب مع طموحاتهم وتطلعاتهم». وتمكّن المنصّة رواد الأعمال العاملين في القطاعات الحيوية من أدوات ودعم وخيارات تمويلية مرنة، تُعزّز نموهم وتُسهّل في تحقيق رؤية الدولة الإقتصادية، كما تقدم عبر تطبيق موحّد، خدمات مبتكرة تتركز في إدارة شؤون الرواتب، وإصدار الفواتير، والمدفوعات، ومراقبة التدفقات النقدية، إلى جانب باقة متنوعة من الخدمات ذات القيمة المضافة، بما في ذلك تكاملات ذكية مع منصات التكنولوجيا المالية (فينتك) وخدمة «الكونسيرج من EDB» التي توفّر المشورة الفورية لمرحلتي التأسيس والنمو، واللّتين تعدّان ذات أهمية كبيرة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في اليوم الأخير من منتدى «إصنع في الإمارات»، أطلق مصرف الإمارات للتنمية، المحرّك المالي الرئيسي لأجندة التنويع الإقتصادي والتحوّل الصناعي في دولة الإمارات، المنصّة المصرفية الرقمية المبتكرة EDB 360، التي تشكّل نقلة نوعية في عالم الأعمال المصرفية، وتقدم نموذجاً جديداً في تمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة من النمو والتطور المستمرين.

وتتيح منصّة EDB 360، التي تقدم خدماتها عبر تكامل ذكي مع الجهات الحكومية بشكل مجاني ومن دون الحاجة للحّد الأدنى من الرصيد، فتح الحسابات خلال دقائق معدودة بدلاً من أيام، لتوفّر تجربة مصرفية سهلة وسريعة ومرنة تتجاوز المفاهيم التقليدية، وتمنح أصحاب الشركات الناشئة الوقت والتركيز الكاملين لتطوير أعمالهم، والذي كان يُهدر في إنجاز المعاملات ومتابعة الإجراءات الخاصة بهم.

وقال أحمد محمد النقيب، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية: «رؤية المصرف الإستراتيجية تقوم على التفكير المستقبلي لتوفير حلول مبتكرة تتجاوز التحديات الآنية، وتمكّن القطاعات من الإرتقاء بأعمالها التي تُسهم في تحقيق النمو



المشاركون في حفل إطلاق المنصّة المصرفية الرقمية المبتكرة EDB360



أحكي للي يكبرك مع الأهلي بيزنس

15011

أسهل وأسرع تمويل
بخبرة في كل المجالات



البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT



تطبق الشروط والأحكام
احذر .. لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠٠-٠٠٠٠

الأمين العام لإتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي: إطلاق مركز عربي - صيني لدعم ريادة الأعمال والإبتكار



الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي
خلال ترؤسه لجلسة بعنوان: "المناطق الصناعية الصينية - العربية"

متنوعة من الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مترابطة عبر نظام مدخلات ومخرجات، مما يعزز الروابط الأمامية والخلفية، حيث سيتم ربط كل مجمع بغيره في المنطقة العربية والصين، مما يُنشئ شبكة تعاونية تركز في كل مجمع على أربع ركائز أساسية هي: وحدة التدريب والتطوير: تُركز على التأهيل الفني والتوجيه الثقافي لجميع العاملين في المجمع، وحدة إستخبارات السوق: إستخدام البيانات الضخمة والتحليلات لدراسة الأسواق الحالية والمستهدفة، وتحديد احتياجات السوق. وحدة البحث والتطوير: مُخصصة لتكييف المنتجات مع أسواق محددة وتشجيع الإبتكار، وحدة التمويل: إجراء دراسات الجدوى المالية لتسهيل حصول جميع الوحدات داخل المجمع على التمويل».

وأوضح الدكتور خالد حنفي «أنّ هذه الحقائق INDUSTRIAL PARK، ستكون بمثابة مشاريع عربية - صينية مشتركة، مع وحدات صغيرة تعمل كحاضنات لتعاون رواد الأعمال والمبتكرين

أعلن الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال ترؤسه لجلسة بعنوان: «المناطق الصناعية الصينية - العربية»، في حضور شخصيات عربية وصينية رفيعة المستوى ووفود لعدد كبير من الدول العربية، وذلك ضمن أعمال المؤتمر العربي - الصيني الحادي عشر الذي عقد في مقاطعة هاينان الصينية لمدة ثلاثة أيام، عن تبني فكرة إنشاء حقائق صناعية وتكنولوجية صينية - عربية مشتركة في مختلف الدول العربية، تتمتع بمواقع إستراتيجية بالقرب من الموانئ والمراكز اللوجستية، وذلك على غرار ما تنفذه شركة «تيذا» الصينية ضمن المنطقة الإقتصادية لقناة السويس في مصر»، مشيراً إلى «أنّ هذه المبادرة تركز على إحتضان المواهب العربية ودمجها مع الخبرات الصينية في مختلف المجالات، وتعتبر بمثابة البنية التحتية اللازمة لهذه الحقائق».

ولفت الدكتور خالد حنفي إلى أنّه «سيتم تخطيط هذه الحقائق بدقة متناهية، مع وضع خطة رئيسية شاملة لكل موقع، تضم مجموعة

الصيني رغبة كبيرة جدا بتحرير التجارة والانفتاح على جميع دول العالم. ونحن في المنطقة العربية نؤمن تماماً بحرية التجارة والانفتاح، خصوصاً في ظل الدعوات العالمية اليوم للانفتاح لا إلى الإنغلاق، ومن هذا المنطلق فإننا نمد أيدينا إلى الصين وإلى القطاع الخاص الصيني لكي نقدم نموذجاً جديداً يُحتذى به في العمل العربي - الصيني المشترك».

وأكد الدكتور خالد حنفي «أنّ المنطقة العربية هي رابع شريك تجاري بالنسبة إلى الصين بعد الولايات المتحدة ودول الآسيان والاتحاد الأوروبي»، كاشفاً عن «تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين العربي والصيني 400 مليار دولار في العام 2024، وهذا الرقم البارز والمركز جاء نتيجة إرتفاع حجم التبادل التجاري بنسبة 1000 % بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عقدين من الزمن»، لافتاً إلى «أننا في العالم العربي جاهزون ومستعدون لزيادة هذا الرقم إلى مستوى أعلى وأكبر ليتجاوز 600 مليار دولار في السنوات المقبلة، لنصبح الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى الصين، مثلما تعتبر الصين الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى العالم العربي».

من كلا المنطقتين»، مشيراً إلى أنّ «إنشاء هذه الحقائق وإنشارها في جميع أنحاء المنطقة العربية سيعزز بشكل كبير التجارة والاستثمار والتبادل المستدامين بين الدول العربية والصين، كما يُمكن لهذه المبادرة أن تخفف من العديد من المخاطر المرتبطة بالحروب التجارية، وتسهل الدخول إلى أسواق جديدة».

واقترح د. حنفي «أن يلعب إتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع شركائه، دوراً هاماً في دفع هذا المسعى العربي - الصيني المشترك».

مائدة مستديرة لمنظمات ترويج التجارة العربية الصينية

وكان قد ألقى الدكتور خالد حنفي كلمة في إجتماع المائدة المستديرة لمنظمات ترويج التجارة الصينية العربية، فأكد «أنّ القطاع الخاص الصيني حقق في السنوات الأخيرة نجاحات كبيرة جداً، وقد أصبحت هناك نماذج صينية للقطاع الخاص لم تكن معروفة في السابق، كما أصبحت الآن الصين نقطة جاذبة ومحورية للتجارة الحرة والتعاون الدولي، وهذا أمر بارز وهام جداً، حيث أبدت القيادة السياسية الصينية اليوم مع القطاع الخاص



الدكتور خالد حنفي إلى جانب شخصيات عربية وصينية رفيعة المستوى ووفود عربية ضمن أعمال المؤتمر العربي - الصيني الحادي عشر الذي عقد في مقاطعة هاينان الصينية

الإقتصاد العالمي يتجه نحو أضعف أداء له منذ العام 2008

خفّض البنك الدولي توقعاته لنمو الإقتصاد العالمي إلى 2.3 % في العام 2025، أي أقل بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة بالتقديرات السابقة في مطلع العام الحالي (2025)، ليصل إلى أبطأ وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008، بإستثناء فترات الركود؛ وذلك بسبب تصاعد التوترات التجارية وتفاقم حالة عدم اليقين السياسي.



وبحسب أحدث تقرير صادر عن البنك بعنوان «الآفاق الإقتصادية العالمية»، فقد أسفرت الإضطرابات عن خفض توقعات النمو في نحو 70 % من إقتصادات العالم، بغض النظر عن مناطقها الجغرافية أو مستويات دخلها.

ورغم أن خطر الركود العالمي ليس وشيكاً، فإنّ توقعات البنك تشير إلى أن متوسط نمو الإقتصاد العالمي خلال السنوات السبع الأولى من هذا العقد سيكون الأضعف منذ ستينيات القرن الماضي.

وقال إندرميت جيل، كبير الإقتصاديين ونائب الرئيس الأول لإقتصادات التنمية في مجموعة البنك الدولي: «خارج آسيا، يتحوّل العالم النامي إلى منطقة خالية من التنمية، لقد كان هذا يُسوَّق لنفسه لأكثر من عقد من الزمان. وقد إنخفض النمو في الإقتصادات النامية بشكل حاد على مدى ثلاثة عقود، من 6 % سنوياً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى 5 % في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلى أقل من 4 % في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وهذا يُشابه مسار نمو التجارة العالمية، الذي إنخفض من متوسط 5 % في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

إلى حوالي 4.5 % في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلى أقل من 3 % في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. كما تباطأ نمو الإستثمار، لكن الدين إرتفع إلى مستويات قياسية».

ويُتوقع أن يتباطأ النمو في ما يقرب من 60 % من جميع الإقتصادات النامية هذا العام (2025)، ليصل متوسطه إلى 3.8 % في العام 2025، قبل أن يرتفع تدريجاً إلى متوسط 3.9 % خلال عامي 2026 و2027، وهذا أقل بأكثر من نقطة مئوية من متوسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

«ستاندرد أند بورز» و«موديز» ترفعان التصنيف الائتماني لإعمار بفضل أدائها المالي القوي وإيراداتها المتنامية

أعلنت إعمار العقارية، المدرجة في سوق دبي المالي تحت الرمز (EMAAR)، وهي من أبرز شركات التطوير العقاري الرائدة على مستوى العالم، عن قيام كل من وكالتي «ستاندرد أند بورز غلوبال» و«موديز» للتصنيفات الائتمانية برفع التصنيف الائتماني طويل الأجل للشركة، ما يرسّخ مكانة إعمار كشركة رائدة في السوق لما تتمتع به من إستقرار مالي ومرونة إستراتيجية. ورفعت «ستاندرد أند بورز» التصنيف الائتماني طويل الأجل لإعمار من درجة BBB إلى درجة BBB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، بينما رفعت «موديز» التصنيف الائتماني طويل الأجل للشركة من درجة Baa2 إلى درجة Baa1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، ما يعكس الأسس المالية الراسخة لإعمار، وأدائها المستقر، وتوجّوها الإستراتيجي السليم. كما شمل هذا التحديث للتصنيف الائتماني لإعمار من وكالتي «ستاندرد أند بورز» و«موديز» الديون الممتازة غير المضمونة للشركة.



«فيتش»: البنوك التركية تواجه مخاطر جراً ارتفاع الفائدة

وزير المالية محمد شيمشيك وعد بزيادة الرفاه

وحصد ثمار البرنامج الإقتصادي في العام 2026



حدّرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني بأن البنوك التركية تُواجه ارتفاعاً في تكلفة المخاطر، وتباطؤاً في تعافي صافي هامش الفائدة؛ نتيجة تشديد السياسة النقدية من البنك المركزي إستجابة لتقلّبات السوق المالية، وتوقّعت خفض سعر الفائدة إلى 33 % في نهاية العام 2025.

فيما عدّ وزير الخزانة والمالية التركي، محمد شيمشيك، أن البرنامج الإقتصادي الذي نفذته الحكومة قضى على الصعوبات الإقتصادية، لافتاً إلى أن الحل الدائم للحصول على التمويل ممكن عبر خفض التضخّم.

وأفاد التقرير: «بدأنا مراقبة جودة أصول البنوك التركية عن كثب خلال النصف الثاني من العام 2025، ونعتقد حالياً أن مخاطر جودة الأصول قابلة للإدارة بالنسبة إلى البنوك، ونحافظ على توقعاتنا المحايدة حيال مستقبلها في بداية العام المقبل (2026)». وأوضح كيلينتش من جهته أن «تقييم بيئة التشغيل للقطاع المصرفي إيجابي، ونحافظ عليه أيضاً، وقد تكون الربحية أفضل هذا العام (2025). ومع ذلك، نعتقد أن التقلّبات الأخيرة في السوق قد أثّرت سلباً على هذا الاتجاه الإيجابي. ونتيجة هذا التقلب، إرتفعت علاوة مخاطر الائتمان لـ 5 سنوات في تركيا، لكنها إنخفضت مرة أخرى لتصل إلى مستوى 300 نقطة أساس»، مشدداً على أن زيادة حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل للبنوك في تركيا تبقى خطر إعادة التمويل، وقال: إن هذا ليس جديداً، مؤكداً أهمية الوصول إلى السوق في هذه المرحلة.

وحذّر تقرير من وكالة «فيتش» بأن إستمرار تقلّبات السوق في تركيا، أو أي تغيير في إتجاه السياسة النقدية لمصرفها المركزي، يزيدان من مخاطر إعادة تمويل البنوك. وشرح أن البنك المركزي التركي رفع سعر الفائدة الرئيسي إلى 46 %، وموّل البنوك من الشريحة العليا عند 49 %.

وفي أبريل (نيسان) 2025، تخلّى البنك المركزي التركي عن دورة تيسير نقدي إستمرت 3 أشهر وعاد إلى تشديد سياسته، رافعاً سعر الفائدة الرئيسي بواقع 350 نقطة أساس من 42.50 إلى 46 %، على خلفية إضطرابات في الأسواق المالية؛ بسبب تطهرات وإحتجاجات عنيفة صاحبت إعتقال رئيس بلدية إسطنبول المعارض، أكرم إمام أوغلو، الذي يُعدّ أبرز منافسي الرئيس رجب طيب إردوغان السياسيين.

وعود من الحكومة

في الوقت ذاته، وعد وزير الخزانة والمالية، محمد شيمشيك، الأتراك بتحقيق الرفاه وتخطي جميع الصعوبات في العام المقبل (2026).

وقال: إن تركيا نفّذت برنامجاً قوياً رغم الصعوبات الإقتصادية العالمية، و«قد تجاوزنا أصعب فترة، وباتت الصعوبات خلفنا»، مضيفاً: «نرى أن المرحلة التي نمر بها تُمثّل فرصة مهمة ليس فقط لإدارة المخاطر، بل أيضاً لتنفيذ تحولات هيكلية بغية أن تجعل إقتصادنا أكثر تنافسية... نبني الآن أسس نمو مستدام وشامل يتجاوز التقلّبات قصيرة الأجل، وسيشهد العام 2026 مزيداً من الإزدهار، وستتسع فيه الفرص، وتتعزز فيه الثقة بالإقتصاد».

تقلّبات الأسواق

وكتب مدير الخدمات المصرفية في وكالة «فيتش»، أحمد إيمرا كيلينتش، في التقرير الذي نشرته وسائل إعلام تركية مؤخراً: «نتوقع إنخفاض سعر الفائدة إلى 33 % في نهاية العام 2025، لذلك نعتقد أن هامش صافي الفائدة للبنوك سيتحسن، ولكن هذا التحسّن أقل مقارنة بتوقعاتنا في بداية العام الجاري».

وأشار التقرير إلى أن توقعات البنوك التركية تتأثر بتطورات السوق المحلية والرسوم الجمركية العالمية، وكان متوقعاً أن تحظى هوامش فوائدها بدعم مع إستمرار إنخفاض أسعار الفائدة قبل مارس (آذار) 2025، إلا أن هذا التوقع تأخر قليلاً بسبب تقلّبات السوق المحلية.

صندوق النقد الدولي: السلطات السورية حريصة على إستعادة النمو وتعزز إتباع سياسات إقتصادية سليمة

ولفت البيان إلى «أن السلطات السورية تحرص على إستعادة النمو الإقتصادي وتحسين مستويات معيشة الشعب، وتعزز إتباع سياسات إقتصادية سليمة».

وتابع: «في هذا الصدد، ركزت مناقشات البعثة على أولويات بناء السياسات والمؤسسات على المدى القريب، بما في ذلك: إعتدال موازنة لما تبقى من العام 2025، وتحديد الموارد المحلية والخارجية المتاحة، وضمان تلبية إحتياجات الإنفاق ذات الأولوية، بما في ذلك رواتب الموظفين الحكوميين، والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، ومساعدة الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان، وتحسين تعبئة الإيرادات، من خلال تحديث نظام الضرائب والجمارك، وتعزيز إدارة الضرائب والجمارك، ووضع كليهما تحت إشراف وزارة المالية، وتعزيز الإدارة المالية العامة لتحسين تنفيذ الميزانية ورصدها، وتمكين البنك المركزي من ضمان إستقرار الأسعار وإستعادة الثقة في العملة الوطنية، وإعتدال إطار للسياسة النقدية مناسب لتحقيق ذلك، وإعادة تأهيل أنظمة الدفع والخدمات المصرفية، مع تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ لتحسين كفاءة المعاملات، وإعادة بناء الثقة في البنوك، وإعادة تشغيل الوساطة المالية، والسماح بإعادة الإتصال بالنظام المالي الدولي، ومعالجة العقوبات المباشرة التي تعترض تنمية القطاع الخاص القائم على السوق، وتحسين مناخ الإستثمار، وتعزيز جمع البيانات ومعالجتها ونشرها، بمعزل عن التخطيط الإقتصادي، لضمان توفر بيانات كافية لدعم صياغة السياسات وتقييمها».

ورأى صندوق النقد الدولي أن السلطات السورية ستحتاج إلى دعم دولي قوي لجهودها، ويشمل ذلك دعماً مالياً بشروط ميسرة للغاية، بالنظر إلى القيود المالية والإقتصادية الخارجية التي تواجهها سوريا، ومساعدة واسعة النطاق في تنمية القدرات لتعزيز المؤسسات الإقتصادية وتحديث التقنيات والأنظمة القديمة.

وأفاد البيان: «أكدت البعثة إلزام صندوق النقد الدولي بدعم سوريا في هذه الجهود. وإستناداً إلى نتائج البعثة، يعمل موظفو الصندوق على وضع خريطة طريق مفصلة لأولويات السياسات وبناء القدرات للمؤسسات الإقتصادية الرئيسية، لا سيما وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة الإحصاء. وسينسق الموظفون بشكل وثيق مع شركاء التنمية الآخرين في صوغ هذه الخريطة، وضمان الدعم الفعال للسلطات السورية، مع مراعاة القيود على الطاقة الإستيعابية».



أعلن صندوق النقد الدولي أن السلطات السورية حريصة على إستعادة النمو الإقتصادي، وتعزز إتباع سياسات إقتصادية سليمة، موضحاً أن بعثته إلى سوريا ناقشت إعتدال موازنة لما تبقى من العام 2025 وتحديد الموارد المتاحة. كما ناقشت البعثة إعادة بناء الثقة في البنوك وإعادة الإرتباط بالنظام المالي الدولي. وأفاد الصندوق في بيان، بعد ختام بعثته زيارتها لسوريا برئاسة رون فان رودن، لتقييم الظروف الإقتصادية والمالية في البلاد: أن سوريا «تواجه تحديات هائلة بعد سنوات من الصراع الذي تسبب في معاناة إنسانية هائلة، وقُصص إقتصادها إلى جزء ضئيل من حجمه السابق».

وقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد، وإنخفضت الدخول الحقيقية بشكل حاد، وإرتفعت معدلات الفقر. كما ضعفت مؤسسات الدولة، وتعطل تقديم الخدمات الأساسية، وتضررت أو دُمّرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية للبلاد، فيما الإحتياجات الإنسانية وإحتياجات إعادة الإعمار هائلة.

وهناك حاجة ملحة لمواجهة هذه التحديات وتحقيق إنتعاش إقتصادي مستدام، بما في ذلك إستيعاب العدد المتزايد من اللاجئين العائدين».

بسبب تأثير الرسوم البنك الدولي يخفّض توقعاته لنمو الشرق الأوسط

المفترض للتوترات الجيوسياسية. يُذكر أن البنك الدولي توقع أن يزداد النمو في مصر، مدفوعاً بتنفيذ إتفاقية الإستثمار مع الإمارات، وأن يتعزّز النمو في المغرب وتونس، بإفتراض تحسّن الأحوال الجوية. وفي جيبوتي، سيتعزّز النمو من خلال نشاط المواني، وعائدات التصدير، والإستثمارات الأجنبية الكبيرة في تطوير البنية التحتية للمواني. ومن بين إقتصادات دول منطقة الصراع المتأزم، يُتوقع أن يصل النمو في لبنان إلى 4.7 % هذا العام (2025)، بإفتراض استمرار الهدنة. وفي الضفة الغربية وغزة، يُتوقع أن يتعزّز النمو في العام 2026، مع إفتراض بدء إعادة الإعمار. وفي سوريا، يُتوقع أن يتوسع النشاط هذا العام (2025)، مما يعكس بشكل رئيسي تحسن العلاقات الخارجية مع الإقتصادات الكبرى. في المقابل، ونظراً إلى الوضع الأمني، يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية مرة أخرى في العام 2025.

المخاطر

لا يزال إحتمال تكثيف الإجراءات الحمائية التجارية من قبل شركاء المنطقة التجاريين يشكل خطراً رئيسياً وفق البنك الدولي الذي أشار إلى أن إستمرار حالة عدم اليقين المتزايدة حيال سياسات التجارة العالمية لفترة طويلة قد يُضعف ثقة الشركات والمستهلكين، مما يُقلل الإستثمار في المنطقة. كما أن تشديد السياسات النقدية أكثر يُتوقع، نتيجة تزايد الضغوط التضخمية العالمية، قد يرفع تكاليف الإقتراض، ويؤدي إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج وإنخفاض قيمة العملات. وفي البلدان المصدّرة للنفط، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط بما يتجاوز التوقعات إلى إنخفاض الإيرادات المالية وآفاق النمو. كما أن تصاعد الصراعات المسلحة في المنطقة، بالإضافة إلى تصاعد العنف والإضطرابات الإجتماعية، وإزدياد وتيرة الكوارث الطبيعية وشدّتها، قد تُضعف النشاط الإقتصادي في المنطقة.

خفّض البنك الدولي توقعاته للنمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.7 % في العام 2025 من 3.4 % في توقعات يناير (كانون الثاني) و3.7 % في العام 2026 من 4.1 % في توقعاته السابقة. تنبؤات النمو أقل من المتوقع في يناير (كانون الثاني) 2025، وترجع أساساً إلى تأثير زيادة القيود التجارية وعدم اليقين على الإستثمار ونشاط التصدير، وفق ما جاء في تقرير البنك الدولي حول «آفاق الإقتصاد العالمي». وأفاد البنك الدولي: «رغم تصاعد التوترات التجارية العالمية وتزايد حالة عدم اليقين، فقد تعزّز النشاط الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعكس ذلك جزئياً زيادة إنتاج النفط. في البلدان المصدرة للنفط، يتعافى النشاط النفطي مع الإعلان في أوائل أبريل (نيسان) 2025 عن الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط الطوعية، بينما اتسم نمو النشاط غير النفطي بالمرونة».

وخفّض التقرير توقعاته لنمو دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.2 % في العام 2025 من 3.3 %، و4.5 % في العام 2026 (من 4.6 %) و4.8 % في العام 2027. ويُتوقع أن يؤدي التخلّص التدريجي من تخفيضات إنتاج النفط إلى ارتفاع الإنتاج، رغم الإنخفاض المتوقع في أسعاره في ظل ضعف الطلب العالمي.

كما توقع التقرير أن يستمر النمو في التعزيز بفضل توسع النشاط غير النفطي. ومن بين الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن يكون النشاط في العديد من الدول مقيّدة بإنخفاض أسعار النفط وضعف الطلب الخارجي. أما في الدول المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.6 % في العام 2025، و3.9 % في العام 2026، و4.3 % في العام 2027، ويُعزى ذلك في الغالب إلى تعزيز الإستهلاك الخاص مع تراجع التضخّم، وإنتعاش الإنتاج الزراعي، والإعتدال



نائب محافظ البنك المركزي المصري رامي أبو النجا يشهد فعاليات إسناد إدارة صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية لشركة «دي بي أي» العالمية

في إطار الحرص المتواصل على دعم الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والإبتكار، ووفق أفضل الممارسات الدولية، وتعزيزاً للتحوّل الرقمي وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي؛ وافق البنك المركزي المصري على طلب المساهمين الرئيسيين في صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية بإسناد إدارة الصندوق لشركة دي بي أي العالمية (Development Partners International DPI).

كما شهد رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري، فعاليات توقيع عقد إسناد إدارة الصندوق لشركة «دي بي أي» العالمية، وتهدف هذه الخطوة إلى اجتذاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية، تماشياً مع الرؤية الطموحة للصندوق لأن يصبح أكبر صندوق تمويلي في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى الإقليمي، برأس مال مُستهدف 150 مليون دولار.



رامي أبو النجا

وقد ساهم الصندوق في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية الموجهة إلى هذا القطاع الحيوي، حيث إن رأس المال الذي قام الصندوق بإستثماره على مدار الفترة السابقة في الشركات الناشئة في السوق المصرية، ساهم في جذب خمسة أضعافه من المستثمرين الأجانب في تلك الشركات.

ومن جانبه، قال رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري: «إن مساهمة البنوك المصرية في صندوق إنكلود، تعكس مدى حرص القطاع المصرفي على الإستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية الناشئة، ومواكبة التطورات العالمية في تلك المجالات الواعدة، ولا سيما تهيئة البيئة الداعمة لرواد أعمال التكنولوجيا المالية لإطلاق تطبيقاتهم في السوق المصرية على النحو الذي يساعد على تحقيق معدلات الشمول المالي المستهدفة».



مسؤولية في «ستريت ستريت» لإدارة الأصول: المملكة تقدم سرداً اقتصادياً مقنعاً السندات السعودية... ملاذ آمن في قلب الأسواق الناشئة



هذا الانضباط المالي يُعزّز مكانة السعودية كمصدر مستقر وموثوق به في سوق السندات السيادية بالأسواق الناشئة. وتتوقع خيرالله أن يحقق الاقتصاد السعودي نمواً مستداماً خلال السنوات المقبلة، مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية والاستثمارات الاستراتيجية، لا سيما في القطاعات غير النفطية. ورغم أن وتيرة هذا النمو قد لا تكون الأسرع مقارنة ببعض الأسواق الناشئة الأخرى، فإنها ستفوق بشكل واضح الاقتصادات المتقدمة، مما يجعل السندات السعودية خياراً مفضلاً للمستثمرين الباحثين عن الاستقرار والقيمة طويلة الأجل.

وكان الاقتصاد السعودي حقق نمواً بواقع 3.4 % على أساس سنوي في الربع الأول من العام الحالي (2025)، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9 % والتي باتت تعد المساهم الرئيس في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي، حيث ساهمت بمقدار 2.8 نقطة مئوية.

في ظل ترقب عالمي حذر لأسواق الدين في الاقتصادات الناشئة، تبرز السعودية قوة استثمارية جاذبة، مدعومة بمزيج من الاستقرار المالي وخطط نمو إقتصادي طموحة.

هذا ما أكدته كارين خيرالله، رئيسة قسم استراتيجية الاستثمار والبحوث لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة «ستريت ستريت غلوبال أدايزرز» (State Street)، والتي تُعد أحد أكبر مديري الأصول في العالم، حيث تدير أصولاً تتجاوز 4.6 تريليون دولار.

وقالت خيرالله في حديث صحفي: «إن المملكة تقدم سرداً اقتصادياً كلياً مقنعاً، يركز على أسس مالية متينة، وإستراتيجية نمو واضحة وطموحة. وفي حين يُواجه العديد من الاقتصادات حول العالم أعباء ديون مرتفعة وتكاليف خدمة متزايدة، تحافظ السعودية على نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى منخفض نسبياً يبلغ 29.9 % حتى ديسمبر (كانون الأول) 2024، يُتوقع أن تبقى أقل بكثير من المتوسطات العالمية حتى مع ارتفاعها تدريجاً لدعم الاستثمارات ضمن رؤية 2030».

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"



GLOBAL
FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الموصل بـدائنة